وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات الجزائرية الصينية

(2015-1990)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: آمنة سماحي

إشراف الأستاذ: فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2017/٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير الى أستاذي الدكتور "**جدو فؤاد**" على الإشراف الذي أعتز وأفتخر به، ثم على إمدادي بكل ما أحتاج إليه من توجيه ونصائح ومعلومات ذللت لي الكثير من الصعوبات، جعلها الله في ميزان حسناته...

الى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر والعرفان...

الى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين، الى كل من علمني حرفا، أساتذتي الأفاضل وجميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر...

ولا يفوتني أن أشكر زملائي في الدراسة، الى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، الى كل طلبة قسم التاريخ على مساندتهم ودعمهم لي اثناء انجازي لهذا البحث... لهم مني كامل الحب والتقدير

اهداء

بعد حمد الله وشكره على ما وصلت إليه فهو المعين المستعان

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى أقرب الناس الى قلبي

الى من قال فيهما عز وجل: "**ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وأحفظ لهما جناح الذل من الرحمة**"

الى من رباني على حب الخير والعمل، الى من عمل بكد في سبيلي وأوصلني الى ما أنا عليه، لن يكرره الزمن أبي الغالي "**محمد**" أدامه الله لي...

الى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، أغلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة "**ديديش فطيمة**" أطال الله في عمرها...

الى تلك الجبال التي أسند عليها نفسي عند الشدائد والأفراح، الى كتفي الثابت حين أميل أنا وحين يميل العالم بي إخوتي "**عمر، لحسن، وليد، وأبنائهم**"...

الى عزوتي في الحياة، الى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الإخاء، الى من أشاركهم طعم الحياة، قرتى عينيا أخواتي "**صليحة، ثورية، أحلام، سمية، وأبنائهم**"...

الى من تبادلت معهم الخطى في مشوار الحياة، أخواتي اللواتي لم تلدهم أمي صديقاتي "**عائدة ساكر، أمينة شاحب، فتحية سهلي**"...

الى كل عائلة "**سماحي**"...

آمنة...

مقدمة

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام النظام الدولي الجديد عرفت العلاقات الدولية تحولات أساسية وبدأت تأخذ ملامح جديدة من أجل التأقلم مع الوضع الراهن.

ومن بين هذه العلاقات نجد العلاقات الجزائرية الصينية التي تعد من أهم العلاقات الدولية ذلك ان الصين والجزائر يتمتعان بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية متعددة الأوجه و ضاربة في عمق التاريخ فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية.

وتعود بداية الاتصال بين الصين و الجزائر الى مؤتمر باندونغ في أفريل ١٩٥٥ ولكن بدأت العلاقات الرسمية بينهما عقب الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث اعترفت الصين بها بعد ثلاثة أيام من الاعلان عن تأسيسها وذلك في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨ ثم تطورت بشكل أكبر بعد الاستقلال أين أفرزت العديد من النتائج التي مست جميع الأصعدة والمستويات.

وبعد ١٩٩٠ عرفت العلاقات بين الجزائر والصين تحولا جذريا تأثرا بالتحولات الدولية فتغيرت من البعد الأيديولوجي الى البعد الاقتصادي حيث عملا البلدين على تعميق الصداقة وتطوير التعاون بينهما في جميع المجالات من أجل تحقيق انجازات متميزة نتيجة ايمانهما بضرورة تطوير هذه العلاقات والارتقاء الى أعلى المراتب وتحقيق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك مما يحرز مزيدا من التقدم لكلا البلدين.

وفي هذا الاطار أردنا التطرق في هذه المذكرة الى طبيعة العلاقات الجزائرية الصينية ودراسة المحددات التي تربط هذه العلاقات من منظور تاريخي مع التطرق لواقعها وتحدياتها.

أهمية الموضوع:

– لهذه الدراسة أهمية في حقل الدراسات التاريخية خاصة التاريخ المعاصر، باعتبار أن العلاقات الجزائرية الصينية من أهم العلاقات الدولية الثنائية مما يستدعي تسليط الضوء على جذور هذه العلاقات و أهم محدداتها وكذا واقعها وتحدياتها.

– الحركية الكبيرة التي عرفتها العلاقات الجزائرية الصينية خاصة في الوقت الراهن قد أثارت اهتمامي، وجعلتني أتساءل عن سر ذلك وخلقت لدي الرغبة في معرفة طبيعة هذه العلاقات

أهداف الموضوع:

لهذا الموضوع أهداف عديدة أردنا من خلاله تقديم دراسة تاريخية تحليلية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي للعلاقات الجزائرية الصينية خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠– ٢٠١٥ وتهدف الى:

١– التعرف على الأهمية الجوسياسية و الامكانيات الاقتصادية، والطبيعية، والبشرية وطبيعة النظام السياسي لكل من الجزائر والصين.

٢– بيان ديناميكية العلاقات بين البلدين وكيف نشأت وتطورت واستعراض أهم محطات العلاقات الثنائية على مدى السنوات الماضية.

٣– تحديد أهم المعوقات التي تواجه العلاقات الجزائرية الصينية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دعتني للبحث في هذا الموضوع ألخصها في التالي:

أسباب موضوعية:

١- وقع اختياري على هذا الموضوع للدراسة بعد أن قمت بالإطلاع على عدد من المراجع التى تناولت مجالات التعاون بين الجزائر والصين والتي تعود الى فترة ما قبل استقلال الجزائر بكثير واستمرت الى يومنا هذا وقد أثارت جميع هذه الموضوعات فضولي وزادت من اهتمامي للمعرفة أكثر حول تطور العلاقات بينهما ومناقشة مستقبلها.

٢- القاء الضوء حول موضوع بالغ الأهمية لم يحظى بالدراسة وان وجدت فهي ليست معمقة وترتكز على جانب واحد لا أكثر.

٣- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصي تاريخ معاصر.

أسباب ذاتية:

١- الميول الذاتي في دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الصينية.

٢- الرغبة في الاطلاع على أهم القضايا التى تهتم بها الجزائر حاليا.

٣- اثراء مكتبة قسم التاريخ بمثل هذا الموضوع.

اشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي محددات العلاقات الجزائرية الصينية خلال فترة ١٩٩٠-٢٠١٥؟

التساؤلات الفرعية:

وتتضمن هذه الاشكالية عددا من التساؤلات الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

١- ماهي مقومات كل من الجزائر والصين؟

٢- ما الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية؟

٣- ما هي مجالات التعاون الجزائري الصيني؟

٤- ما هي تحديات العلاقات الجزائرية الصينية؟

الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة بخصوص موضوع بحثنا قليلة جدا و هو الأمر الذي صعب من مهمة الباحث، لكن هذا لا ينفي أننا اعتمدنا على بعض الدراسات على قلتها نذكر أهمها:

ركزنا بالدرجة الأولى على المصادر من خلال عرض بعض الاحصائيات الخاصة بالمعطيات العامة حول الدراسة منها: وزارة خارجية كل من الصين والجزائر، موقع رئاسة الجمهورية، اذاعة الصين الدولية وغيرها من المصادر التي اعتمدنا عليها في الفصل الأول من الدراسة ذلك انهما تطرقت الى تقارير ومقالات تخدم موضوع الدراسة، بالإضافة الى مجموعة من الموسوعات والأطالس أهمها: موسوعة الجزائر للدراسات السياسية، وأطلس الجزائر والعالم للمؤلف الهادي قطش وغيرها، وأما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على الكثير منها كتاب دبلوماسية الصين النفطية للمؤلف علي حسين باكير الذي تطرق فيه الى سياسة الصين اتجاه الجزائر وأهدافها حيث استفدنا منه في محددات العلاقات الجزائرية الصينية، أما بالنسبة للرسائل الجامعية فقد اعتمدنا على أهمها رسالة ماجستير للباحثة جندي سارة تحت عنوان العلاقات العربية الصينية – دراسة حالة الجزائر- ذلك أنها تتبعت

مسار العلاقات بين البلدين وخصوصا انها ركزت على جميع جوانبها بداية من جذورها الى محدداتها وواقعها ثم تحدياتها، ولا يمكن أن نهمل دور الجرائد والمجلات التي أوضحت لي الرؤية في موضوع الدراسة وأهمها المجلة العلمية للبحوث المصرية الصينية بعنوان ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية التي تناولت مراحل هذه العلاقات وتحدياتها.

منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس في هذه المذكرة يتوجب علينا اتباع المنهج الخاص بالدراسات التاريخية وهو المنهج التاريخي و قد استدعت الدراسة منا في التنسيق بين منهجين هما المنهج التاريخي و المنهج المقارن

- **المنهج التاريخي:** لأننا بصدد الرجوع الى أصول وجذور العلاقات الجزائرية الصينية واستعراض وتقصي التطورات و الأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات، وباعتبار أن المنهج التاريخي يوفر لنا مجموعة من الخطوات العلمية التي تساعد دراسة ماضي العلاقات واستيعاب النتائج المترتبة عليها، ولفهم التغيرات الحالية.
- **المنهج المقارن:** اعتمدت عليه في هذه الدراسة لاعتبارات منهجية مقارنة، بالإضافة الى انه يدرس أوجه التشابه والاختلاف في مضامين ظاهرة موضوع الدراسة، فهو يمكننا من مقارنة طبيعة العلاقات قبل وبعد.

- **عرض الدراسة:**

للإجابة عن الاشكالية المطروحة وجملة التساؤلات التابعة لها و لتجسيد المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد قمت بتقسيم دراستي المعنونة ب"العلاقات الجزائرية الصينية" في الفترة الممتدة من ١٩٩٠- ٢٠١٥ الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

- قمت في الفصل الأول من دراستي والذي يعتبر كمدخل أو تمهيد لموضوعي تحت عنوان

معطيات عامة حول الدراسة بتقديم معطيات عامة حول الدراسة فتناولت الاطار الجوسياسي و الامكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لدولة الجزائر بالإضافة الى طبيعة نظامها السياسي ،ونفس الشئ بالنسبة لدولة الصين فقد تناولت الموقع الجوسياسي، وكذا الامكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية وطبيعة نظامها السياسي.

– أما الفصل الثاني فقد خصصته لعرض محددات العلاقات الجزائرية الصينية، وأولها المحددات التاريخية ١٩٥٨–١٩٩٠، وتليها المحددات السياسية والاقتصادية بعد١٩٩٠، فأما المحددات التاريخية فقد قمت بتقديم جذور هذه العلاقات أثناء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال الي غاية ١٩٩٠، أما فيما يخص المحددات السياسية فقد تطرقت فيها الى الاصلاح السياسي في الصين والجزائر وبعدها التحولات الاقتصادية التي عرفها كلا البلدين في نفس الفترة ما زاد من تقاربهما.

– وعن الفصل الثالث و الأخير فقد تعرضت فيه الى واقع و تحديات العلاقات الجزائرية الصينية وأولها مجالات التعاون في قطاع الطاقة والمحروقات، التنمية المستدامة، بالاضافة الى التعاون الاجتماعي والثقافي والصحي، وفي آخر الفصل تطرقت الى معوقات العلاقات الجزائرية الصينية حيث ذكرت فيها كل من التنافس الأمريكي، والتنافس الفرنسي، وأخيرا المعوقات الاقتصادية أهمها "الأزمة المالية العالمية، التقشف".

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج المتوصل اليها بعد دراسة المادة العلمية ومناقشتها، كما دعمت الدراسة بملاحق لها علاقة بالموضوع تساهم في التوضيح والفهم، وختمنها ببلوغرافيا للمصادر والمراجع المعتمدة، يليها بعد ذلك فهرس الموضوعات.

الصعوبات:

بطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات والمشاكل التي تعيق مساره إلا أنها تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، اذ من الصعوبة تناول موضوع

هام وله ارتباطات بعدة تخصصات.

اضافة الى قلة المراجع التي تتناول العلاقات الجزائرية الصينية وخاصة الكتب باعتباره موضوع جديد ولا يوجد دراسات كثيرة سابقة وان وجدت نجدها تتكلم في جزيئات فقط أو تعيد نفس الكلام ما حتم علينا الاطلاع على مختلف المراجع خاصة المواقع الالكترونية لإيجاد معلومات مهمة لإثراء هذا البحث.

الفصل الأول

الفصل الأول: معطيات عامة حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

المطلب الأول: الموقع الجوسياسي

المطلب الثاني: معطيات طبيعية وبشرية واقتصادية

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

المبحث الثاني: معطيات عامة حول الصين

المطلب الأول: الموقع الجوسياسي

المطلب الثاني: معطيات طبيعية وبشرية واقتصادية

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

من المتعارف عليه أن ما يساعد دولة ما في الحصول على القوة في المجال الدولي عوامل عديدة تسمى عوامل قوة الدولة في المجال الدولي كالعامل الجغرافي، والقوة البشرية، والقوة الاقتصادية، وكذا القوة السياسية والعسكرية، إذ تعد الجزائر من الدول التي لها مكانة عالمية في العلاقات الدولية ولها صوت قوي يحسب له حسابه وذلك لما تتمتع به من عوامل قوة، كما تمثل الصين قوة عالمية عملاقة على الساحة الدولية يتخوف منها جميع الدول الكبرى لما تتمتع به من إمكانيات قوية وما تشهده من تطور رهيب في شتى المجالات، وعليه سيأتي الفصل الأول للدراسة محوره معطيات عامة حول الجزائر والصين وفق مبحثين كالآتي:

1- المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

2- المبحث الثاني: معطيات عامة حول الصين

المبحث الأول: معطيات عامة حول الجزائر

تعرف الجزائر بالجمهورية الديمقراطية الشعبية و طبيعة نظامها جمهوري عاصمتها الجزائر، ومن أهم مدنها الرئيسية وهران، قسنطينة، عنابة، لغتها الرسمية العربية عملتها الدينار الجزائري، تتكون من 48 ولاية ، و535 دائرة، 1541 بلدية.

المطلب الأول: الموقع الجوسياسي للجزائر

أ -الموقع الجغرافي للجزائر: (ينظر الملحق رقم 01)

ان تأثير العوامل الجغرافية أساسي في تحديد حجم الدولة وأولوياتها على الصعيد الخارجي انطلاقا من الموقع الاستراتيجي، والمساحة، وطول الحدود، وتأثير المناخ والتضاريس وأهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة، اذ نجد ان ما يميز موقع الجزائر هو انتماؤها الى مجالات جغرافية مختلفة، فهي مركز المغرب العربي والدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع أقطاره، كما يمثل وجودها في شمال افريقيا بعدا استراتيجيا هاما فهي دولة متوسطية تجاور اوروبا عبر ضفتي المتوسط، وتشكل جزءا كبيرا من الصحراء الشاسعة والغنية بالموارد الباطنية.[1]

زيادة على ذلك فالجزائر تملك موقعا جغرافيا استراتيجيا مميزا، وذلك باعتبار موقعها المغاربي ومكانتها على الصعيدين العربي والإسلامي، والإفريقي المتوسطي إضافة الى انخراطها في الحياة السياسية الدولية بشكل فيه كثير من الحماسة والفعالية فقد عملت على مناصرة حركات التحرر ضد الاستعمار وناضلت من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، وتبنت كثيرا من قضايا العالم الثالث في مجالات التنمية والتقدم، فهذه الحيوية

[1] – عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 14.

والطاقة أضفت على الجزائر طابعا متميزا، وجعلت منها وجودا حضاريا يتمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي[1]

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط[2]، وغربا المغرب ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي وفي الجنوب الشرقي النيجر وشرقا ليبيا وفي الشمال الشرقي تونس[3]، وتبلغ مساحتها 2.381.741 كلم2[4]، أما فلكيا تقع بين خطي طول 9 درجة غرب غرينتش، و 12 درجة شرقه، وبين دائرتي عرض 19 درجة و37 درجة شمالا، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم وأما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كم و1800 كم على خط تندوف[5]، وتتمثل حدودها السياسية في: الحدود الأرضية 6.343 كم، ليبيا 982 كم، تونس 965 كم، المغرب 1.559 كم، الصحراء الغربية 42 كم، موريتانيا 463 كم، مالي 1376 كم، النيجر 956 كم، وأما الشريط الساحلي فيبلغ 1200 كم[6].

ب – أهمية الموقع الجغرافي للجزائر:

لموقع الجزائر أهمية اقليمية وقارية وعالمية حيث تعد ثاني كبرى دول افريقيا من حيث المساحة، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، وتعد حلقة وصل مهمة بين أوربا وباقي الدول الافريقية.

---

[1]– محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 43-44.

[2]– مصطفى أحمد أحمد،حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية (الدول–الولايات–المقاطعات)**، القاهرة (مصر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 33.

[3]– اسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (دس)، ص 101.

[4] – شوقي أبو خليل ، **أطلس دول العالم الاسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003، ص 51.

[5]– محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة، **أطلس الجزائر و العالم**، الجزائر: دار الهدى للنشر،(دس)،ص 13.

[6] – ابراهيم الفاعوري، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار الحامد للنشر،2011، ص 202.

* **اقليميا:** تعتبر ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم فهي تتوسط المغرب العربي وتنتمي للدول المتوسطية وقريبة من أوربا.[1]

***قاريا:** تعتبر بوابة افريقيا حيث يعمل توغل الجزائر داخل قارة افريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، وقد ازدادت فعاليتها في المحور الافريقي بعد انجاز طريق الوحدة الافريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة[2]

* **عالميا:** تتوسط القارات الأربع افريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية، وتحدها سبع دول مجاورة[3]

وزيادة على ذلك فالجزائر تملك مكانة عالمية في العلاقات الدولية وتعتبر ملتقى للطرق التجارية في العالم.[4]

---

[1] – خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"**، العدد1، الجزائر، 2004، ص 216.

[2] - محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص 13

[3] – سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر(باتنة): قسم العلوم السياسية، 2011، ص 24-25 .

[4] – بوشامة ليديا: **جغرافية الجزائر و المغرب العربي** ، متاح على: http://www.4shared-com/get/gmlhj1-p/-1htm.، بتاريخ 2010/10/02.

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

يلعب العامل الطبيعي دورا هاما في قوة الدولة و سياستها فالموقع الجغرافي، ووفرة المواد الأولية والطاقة البشرية، والامكانيات الاقتصادية، كلها عوامل تؤثر على الدور الذي قد تمارسه الوحدات السياسية في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية.

أ معطيات طبيعية:

التضاريس: تنقسم تضاريس الجزائر الى قسمين هما

1-القسم الشمالي: وينقسم إلى

***الجبال:** وتشمل الأطلس التلي الذي يمتد على الشريط الساحلي عرضه من 70 إلى 150كم وهي جبال إلتوائية حديثة التكوين منها " جبال تلمسان، جبال جرجرة، مرتفعات البيبان.."، وتتخلل هذا الجزء سهول أو أحواض داخلية مثل سيدي بلعباس، معسكر بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي الذي يمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب وهي عبارة عن كتل مترابطة موازية للأطلس التلي منها " قمة شيليا، جبال الحضنة، أولاد نايل..وغيرها"

***الهضاب العليا:** وتشمل هضاب شرقية تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة بين الأطلسين(800م)، وهضاب غربية تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية ارتفاعها من 650م إلى 1000 م وتنتشر بها الشطوط. ***السهول:** وتنقسم إلى سهول ساحلية مثل سهل عنابة، بجاية، متيجة، وهران..، وسهول داخلية والتي هي على شكل أحواض ارتفاعها 500 م تنحصر داخل الأطلس التلي مثل سهل تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر.[1]

[1]- مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، متاح على: digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-bodt-30.htm/، بتاريخ 2012/11

2- القسم الجنوبي: وينقسم إلى

***المنخفض الشمالي الشرقي:** وهو حوض واسع يمتد من جبال النمامشة والأوراس ارتفاعه 300 م وبه عدة شطوط مثل شط ملغيغ (35 م).

***الصحراء الشمالية:** وهي هضبة صخرية تمتد من هضاب ميزاب إلى حمادة(*) الدراع غربا شمال تندوف.

***الصحراء الجنوبية:** وتنقسم إلى نطاق المرتفعات في الجنوب الشرقي توجد هضبة الطاسيلي تحيط بها مرتفعات الهقار، ونطاق السهول ويتمثل في سهل تنزروفت غرب الهقار يغطيه الرق(**) ويتكون من الحصى.[1]

المناخ:

ينقسم مناخ الجزائر إلى ثلاث أنواع وهي " مناخ متوسطي في الشمال، مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا، مناخ جاف أو صحراوي يخص جنوب البلاد"

كما تعرف الجزائر ثلاث أقاليم مناخية وكل اقليم لديه مميزات وخصائص تميزه عن الآخر من حيث الحرارة والرطوبة وكمية التساقط والمناخ وتشمل مناخ البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية من البلاد و الذي يتميز بالدفء ويميل إلى البرودة في الشتاء وأمطار غزيرة، حار

(*)- الحمادة: هي عبارة عن اسطح حصوية معتدلة الانحدار او شبه متساوية تتكون من طبقة او طبقتين من الحصى توضع فوق طبقة من الرواسب الناعمة، (انظر: آمنة أبو فاخر، **المعجم الجغرافي**، الأردن: دار أسامة، 2009، ص 293.

(**)- الرق: هي عبارة عن مناطق كثيرة الحصى قليلة الارتفاع وتعرف باسم السهول الصحراوية مثل سهل تنزروفت غرب جبال الهقار (انظر: محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص 25)

[1]- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسة، "مجلة رؤية استكشافية واحصائية"**، العدد 22، القاهرة، 2014، ص9.

وجاف صيفا، وأما في الجزء الجنوبي حار صيفا وبارد شتاء وأمطاره قليلة أو تكاد تكون معدومة في بعض السنوات أو نادرة الهطول.[1]

إذا فالمناخ على الساحل معتدل اجمالا، وتتراوح الحرارة فيه بين 13-24 درجة مئوية، أما في الصحراء الكبرى فالمناخ قاري، إذ تبلغ الحرارة في النهار صيفا 43 درجة، وترتفع ارتفاعا كبيرا حين تهب رياح الخميس وقد تهبط في الليل هبوطا حادا إلى 10 درجات مئوية أو أقل.[2]

الثروة المائية:

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم2 وتصنف على أساس أنها من الدول الجافة، فالأمطار قليلة وغير منتظمة وتهطل في أوقات متباعدة زمانيا ومكانيا فنسبة التساقط فيها قليلة حيث تنزل كمية الأمطار في الشتاء حوالى 400 ملم سنويا في الساحل الغربي، وحوالى 1000 ملم سنويا في سهل عنابة، أما مناطق الهضاب العليا فتقل بها كمية الأمطار شتاء وهي جافة صيفا بالإضافة إلى صحرائها الشاسعة والتي تتميز بالجفاف.[3]

وتتمثل مصادر المياه في الجزائر في المياه السطحية، المياه الجوفية، مياه البحر المحلاة، مياه الصرف الصحي، مياه الاستهلاك الصناعي والزراعي ومياه الاستهلاك العام، بالإضافة إلى السدود، حيث يقدر عدد السدود الموجود حاليا ب 50 سدا بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م3، وعلى كلا فان الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة

[1]- محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2008، ص 204.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (ج2)، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001، ص53.

[3]- محمد هشام فريجة، **الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة**، الجزائر: ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 (قالمة) ، ديسمبر 2014-2015، ص 04-06.

بطريقة غير عادلة، وقد زادت الوضعية سوء خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف و التلوث.[1]

الثروة النباتية:

يتنوع الغطاء النباتي في الجزائر حسب الظروف المناخية وخصائص التربة حيث تتوزع على الشكل التالي:

***اقليم المتوسط:** ويتميز بتعدد أنواع النبات فنجد غابات الصنوبر، البلوط، الفلين، الأرز الزيتون، الحمضيات، الفواكه.

***اقليم السهوب:** ونجد فيه الأعشاب، والحشائش القصيرة، والشجيرات، الحلفاء، الحبوب الشيح

***اقليم الصحراء:** ونجد الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الاقليم لاتتجاوز بضعة أنواع للطبيعة القاسية والتربة النادرة مثل النخيل في الواحات، الدرين، العناب، الطرفة السنط...وغيرها[2]

الثروة الحيوانية:

تعتبر الجزائر الثروة الحيوانية احدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية، اذ يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في

١- نور الدين حاروش، **استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، العدد07 ، الجزائر، جوان 2012، ص 60.

٢- الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا)**، الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010، ص 26.

الإرادات على خلاف الإنتاج النباتي ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.[1]

وتقدر الثروة الحيوانية سنة 2008: الضأن 16.8 مليون رأس، الماعز 3.12 مليون، الأبقار 1.26 مليون،الدجاج 132مليون.[2]

ب- المعطيات البشرية:

١- تعداد السكان" النمو الديمغرافي":

بلغ عدد السكان في الجزائر 39.5 مليون نسمة في الفاتح من جانفي2015 حسب ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديمغرافي، ويرجع هذا الارتفاع إلى التزايد المعتبر في عدد المواليد الجدد الذي تجاوز للمرة الأولى سقف المليون حيث بلغ 1.014 مليون مولود في 2014، وارتفع أيضا عدد الوفيات ليصل إلى 174.000وفاة سنة 2014،[3] وبلغت نسبة النمو1.88% سنة 2014.

٢- توزيع السكان:

يتوزع سكان الجزائر عرقيا كالتالي: يمثل العرب والأمازيغ 99%، وأقل من 1% أوربيون، وأما الديانة فيمثل المسلمون نسبة 99%، و1% ديانات أخرى بما فيها المسيحية واليهودية.[4]

---

[1]- خديجة عباس، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر - دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2010، ص 29.

[2]- محمد موسى محمود، مرجع سابق، ص 206.

[3]- الاذاعة الجزائرية، **عدد سكان الجزائر قارب 40 مليون نسمة في جانفي 2015**، متاح على: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150328/35133.htm، بتاريخ 2015/03/28.

[4]- موسوعة الجزيرة: **دولة الجزائر**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/18، بتاريخ 2014/02/18.

تتمثل احصائيات تعداد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 الموضحة في جدول كالتالي:

السنة	تعداد السكان (مليون نسمة)
1990	25.02
2000	30.41
2008	35.26
2010	35.97
2012	37.49
2015	39.50

(الجدول من اعداد الطالبة): احصائيات تعداد سكان الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2015

وفقا للجدول السابق يمكننا القول أن الجزائر عرفت ارتفاع طبيعي في عدد السكان خلال هذه الفترة وهذا الارتفاع راجع الى عوامل عديدة منها: تخفيف الضغط على السكن خلال العشرية الأخـيرة ما أدى بالزواج الى الـتزايد والأمر الذي أثر على مـؤشر الخصـوبة، وعليه فقد تميزت الوضعية الديمغرافية للجزائر على وجه الخصوص بانخفاض في عدد الولادات الحية وكذلك الوفيات، كما شهدت تراجعا في عدد وفيات الأطفال، وزيادة جد معتبرة في حجم الزيجات، ولكن تبقى الجزائر تعتبر من أكثر الدول المغاربية ارتفاعا في السكان حيث قارب عدد سكانها 40 مليون نسمة سنة 2015.

ج-معطيات اقتصادية:

بالجزائر قاعدة اقتصادية لا يستهان بها، حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي 215.7 مليار دولار، والناتج الفردي السنوي 7500 دولار(2014) أما نسبة النمو فتقدر بـ:

3.1%، نسبة البطالة 10.3%، نسبة التضخم 3.9%، الدين الخارجي 5.278 مليارات دولار.[1]

أما بالنسبة للطاقة والمعادن تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة لاسيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة ال 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن...)، والمرتبة ال 18 من حيث الإنتاج و ال 12 في التصدير، وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/ سنويا، أما الغاز الطبيعي في تحتل المرتبة ال 7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، و المرتبة ال 5 من حيث الإنتاج و ال 3 في التصدير فالجزائر عملاقا طاقويا حقيقيا تظل باستحواذها على 50% من المخزون، و48% من الإنتاج الإجمالي و النسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة ب 94% ، بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج و تصدير البترول والغاز الطبيعي، وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي و البترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له إضافة إلى هذه الثروات تخزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك والحديد، والألمنيوم، والتنقستين والكاولين وغيرها.[2]

أما بالنسبة للصناعة يلعب هذا القطاع دورا هاما في هيكل الاقتصاد الجزائري، حيث يوجد نوعان من الصناعة هما:

***الصناعة الثقيلة:** والتي عمادها الحديد والصلب كالصناعة الميكانيكية والتي تنتج مجموعة متميزة ابتداء من الجرارات والمحركات، والآليات الفلاحية والشاحنات والحافلات وآليات أشغال البترول والغاز الطبيعي حيث تستعمل تقنيات متطورة في تمييع الغاز الطبيعي

[1] – موسوعة الجزيرة، **دولة الجزائر**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/countries بتاريخ 2014/02/18.

[2] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الموارد الطبيعية**، متاح على: www.andi.dz/index-php/an/connaitre-l-algerie/ressources، بتاريخ 2015/01/15

وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والمبيدات والغازات الصناعية والعديد من المنتوجات النصف مصنعة التي توجه للوحدات الصناعية.

***الصناعة الخفيفة:** والتي تشمل الغذائية والنسيجية، والجلدية، الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ذات الاستعمال الواسع[1]

ولكن يبقى أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى

على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.[2]

أما الزراعة فتحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام، ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة[3]، فالسياسات الزراعية المتبعة تسعى إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض التصدير في بعض منها[4]، غير أننا نجد أن التنمية المخططة أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على الزراعي وهذا ما جعل الجزائر تتخبط في تبعية غذائية شبه مطلقة في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع شعوب وأمم

---

[1]- الهادي قطش، مرجع سابق، ص 33.

[2]- رتيبة عروب، **أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية**، الجزائر: ملتقى وطني بعنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، (د/س)، ص4، متاح على:
www.univ-bouira.dz/fr/images/uamob/fichiers/publication5%20nationales/، بتاريخ 2017/01/20.

[3]- كمال روابنية، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، " **مجلة العلوم الإنسانية**"، العدد 11، بسكرة، 2007، ص 241.

[4]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري (قسنطينة): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 41-42.

بكاملها[1]، ومن أهم المحاصيل التي ترتكز عليها الجزائر نجد إنتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة ويليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية و الكروم، وأخيرا البقول الجافة.[2]

وأما بالنسبة للتجارة فالجزائر من الدول النامية التي هي بحاجة إلى متطلبات لم تلبى لها من الخارج حيث اعتمدت الجزائر استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات وهذا لتنويع الصادرات، حيث وضعت مجموعة من الإجراءات والتحفيزات لنجاح هذه الاستراتيجية[3]، حيث بلغت نسبة الصادرات 28.86 مليار دولار سنة 2015 وقدرت الواردات ب 39.19 مليار دولار، وصادرات المحروقات 94.56% من مجموع الصادرات خارج المحروقات[4]، ولكن توجد مجموعة من المتغيرات أو التحولات أثرت على قطاع التجارة في الجزائر منها توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، دون أن ننسى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الميزان التجاري لكل من الصادرات والواردات سنة 2009،[5]حيث سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا ب 10.33 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2015 حسب الجمارك الجزائرية.[6]

---

[1] – أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**،"**مجلة الباحث**"، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 108.

[2] – خديجة عياش، مرجع سابق، ص 29.

[3] – نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر (بسكرة): كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص 79.

[4] – الإذاعة الجزائرية، **الميزان التجاري للجزائر يسجل عجزا ب 10.35 مليار دولار في تسعة أشهر**، متاح على: www.radioalgerie.dz/news/ar/article بتاريخ 2015/10/21.

[5] – فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، "**مجلة الباحث**" العدد 11، الجزائر، 2012، ص 120.

[6] – الإذاعة الجزائرية، نفس المرجع.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

ان نظام الحكم المتبع في الجزائر هو النظام الجمهوري والرئيس ينتخب من قبل الشعب أما بالنسبة للدساتير التي عرفتها الجزائر فتمثلت في كل من السنوات التالية[1]:

- **دستور 1963:** والذي تمت صياغته في ظل الخلافات بين قادة الثورة، ومشروعه اعد خارج المجلس الوطني التأسيسي الذي كان مختصا بإعداده، ليختصر دوره في الاخير على المصادقة عليه قبل عرضه على استفتاء الشعب الذي وافق عليه، ورغم ذلك لم يعمر سوى اسابيع معدودة.

- **دستور 1976:** والذي جاء ليعالج مرحلة الفراغ الدستوري الذي عاشتها البلاد من جوان 1965 الى نوفمبر 1976، ليخضع هو الاخر لتعديل جوهري سنتي 1988-1989 عقد حوادث 5اكتوبر 1988، حيث حاولت احكامه التاقلم مع الوضع الدولي والداخلي، والذي ميزه المطالب الديمقراطية، غير ان هذا الدستور لم يصمد هو الاخر اكثر من ثلاث سنوات حيث غاب عن محرريه وضع حكم يعالج حالة شغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة وتزامنها مع شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل، لتدخل البلاد في أزمة سياسية ودستورية الامر الذي عجل بوضع دستور جديد.

- **دستور 1996:** والذي جاء مستعجلا الامر الذي تطلب المبادرة بتعديله من طرف رئيس الجمهورية أولا بإدراج تمازيغت كلغة وطنية سنة 2002، وثانيا قصد ادخال تعديلات على بعض أحكام الدستور سنة 2008.[2]

---

[1]- نريمان مكناس، **السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية الجزائر- المغرب- تونس**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015، ص 3

[2]- عمار عباس، **قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008**، " **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية لسنة 2009**"، متاح على: ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-20082009-1996.html، بتاريخ 2012/04/09

- **دستور 2008:** جاء لإدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاحه للسنة القضائية 2008/2009، وأهم ما جاء فيه استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول ومن هذا الدستور نلتمس الرجوع نحو تكريس أحادية الجهاز التنفيذي في النظام السياسي الجزائري والذي كان متبنى في دستور 1976.

إذن يعتبر النظام السياسي الجزائري نظام رئاسي حسب دستور 2008 إذ ان منصب رئيس الدولة هو أقوى المناصب ويعينه في ذلك الوزير الأول والوزراء، وينص على ان الشعب الجزائري يمارس السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين، وان الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب.

صلاحيات رئيس الجمهورية في دستور 2008:

صلاحيات الرئيس حسب المادة 70 دستور 2008 يجسد رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة، وحدة الأمة، وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، وله ان يخاطب الأمة مباشرة[1]، وحسب ما جاء أيضا في المادة 77 دستور 2008 رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، يرأس مجلس الوزراء، يعين الوزير الأول وينهي مهامه، يوقع المراسيم الرئاسية، له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات او استبدالها يبرم المعاهدات الدولية، يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية له الحق في ان يستشير الشعب في كل قضية هامة وطنية عن طريق الاستفتاء.[2]

[1]- موسوعة الجزيرة، **الدستور الجزائري**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclclopedia/events/، بتاريخ 2015/05/27

[2]– رئاسة الجمهورية، **صلاحيات رئيس الجمهورية**، متاح على: www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm

سلطات الدولة حسب دستور 2008: وتتمثل في

***السلطة التنفيذية:** يتولى الوزير الأول تعيين أعضاء وزارته كما يقوم بمساعدة مجلس الوزراء بتنفيذ البرامج التي يقرها البرلمان، وهم مسؤولون أمام مجلسيه، ويمكن للمجلس الشعبي الوطني التصويت على الثقة بالحكومة وتوجيه اللوم رسميا إليها.[1]

***السلطة التشريعية:** يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وله السياد في اعداد القانون والتصويت عليه، فمنذ ان قام دستور 1996 بإدخال تعديلات دستورية بتاريخ 28 نوفمبر حيث شملت هذه التغيرات المؤسسات الجزائرية بإحداث برلمان ثنائي الغرفة، حيث يمثل المجلس الشعبي الوطني الغرفة الأولى للبرلمان، ويتكون من 389 عضوا، بينما يمثل مجلس الامة الغرفة الثانية للبرلمان ويتكون من 144 عضوا، وقد انتخبت هاتان المؤسستان يوم 25 جوان 1997 وتشكلان اليوم أول برلمان تعددي للجزائر المستقلة.[2]

***السلطة القضائية:** السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون حسب المادة 138 من دستور 2008 ومن صلاحياتها حماية المجتمع والحريات وتضمن حقوقهم الأساسية[3] يرتكز النظام القضائي على القانون المدني وعلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث ترتكز السلطة الإدارية في يد المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية ووزير العدل نائبه فيه تنظر محكمة البداية، أو الدائرة في الدعاوي المدنية والتجارية وبعض القضايا الجنائية، وتنظر محكمة الولاية في القضايا الجنائية والإدارية والاتهامية والمستأنفة في محاكم الدائرة، وتنقسم المحكمة العليا إلى غرفة القانون الخاص، وقسم اجتماعي تتولى قضايا الضمان الاجتماعي، ومحكمة الجنايات، وقسم إداري، أما المجلس الدستوري فيتألف

[1] – الهادي قطش، مرجع سابق، ص 45

[2] – رئاسة الجمهورية، مرجع سابق

[3] - موسوعة الجزيرة، مرجع سابق

من تسعة أعضاء الذي تم تأسيسه سنة 1989 ويتولى المسائل الدستورية، وتقرير قانونية الانتخابات والاستفتاءات العامة.[1]

[1]- الهادي قطش، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول الصين

جمهورية الصين الشعبية مملكة واسعة الأطراف يحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تتألف من أكثر من 22 مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة واثنان من مناطق عالية الحكم الذاتي، عاصمتها مدينة بكين.

المطلب الأول: الموقع الجوسياسي للصين

١-الموقع الجغرافي للصين: (ينظر الملحق رقم02)

تقع الصين في النصف الشرقي من الكرة الأرضية والجزء الشرقي من قارة آسيا والساحل الغربي من المحيط الهادي، وهي أكبر دولة مساحة في آسيا تأتي في المركز الثالث من حيث المساحة في العالم بعد روسيا وكندا، ويبلغ طول حدودها البرية 22.800 كيلو متر، فيما يبلغ طول سواحلها حوالي 18ألف كيلو متر، كما يبلغ عدد الجزر التابعة لها أكثر من 5آلاف جزيرة بأحجام مختلفة بما فيها جزر بحر الصين الجنوبي منطقة بحرية شاسعة يحدها خط ساحلي طويل ومتعرج،[١] وتبلغ مساحتها 9.6 مليون كيلو متر مربع[٢] حيث تأتي في المركز الثالث من حيث المساحة بعد روسيا وكندا،[٣] يحدها شمالا منغوليا، ومن الشمال الشرقي روسيا، والشمال الغربي أفغانستان، جنوبا الهند الصينية فيتنام، نيبال، بوتان مينامار ولاوس، غربا باكستان طاجكستان كازاخستان، ومن الشرق المحيط الهادي.[٤]

---

[١]- علي حسين باكير، **ديبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات**، بيروت(لبنان): دار المنهل اللبنابي، ط/1، 2010، ص 29

[٢] - معلومات عامة حول الصين، متاح على: arabic.china.org.cn/a.changshi/idex-hlm

[٣]- مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات- المناطق- الدول- البلدان- المدن**، ج11، لبنان: الهيئة العامة للكتب، 1998، ص 285.

[٤]- آمنة أبو حجر، **موسوعة المدن الإسلامية**، قسنطينة (الجزائر): دار بصمات، 2015، ص 419.

أما فلكيا فتقع بين خطي عرض 39-55 درجة شمالا، و 116-25 درجة غربا[1]، وتبلغ المسافة بين الشرق والغرب 5.000 كلم، وبين الشمال والجنوب 5.500 كلم، وأما الحدود البرية تبلغ 20.000 كلم، والبحرية تبلغ 18.000 كلم دون حساب السواحل.[2]

ب-أهمية الموقع الجغرافي:

تظهر أهمية الصين من الناحية الجغرافية السياسية لو القينا نظرة على جيرانها، والبحار التي تطل عليها، فالصين لها حدود مشتركة مع 14 دولة وهو رقم قياسي بكل تأكيد منها كوريا، منغوليا وروسيا، قازاقستان وقرغيزيا وطاجيكستان، أفغانستان وباكستان والهند والنيبال وبوتان، ميانمار ولاوس وفيتنام، مما ضاعفت من قوتها الإقليمية والاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى دول أخرى مهمة مجاورة للصين عبر البحار المشتركة أهمها، اليابان وبورناي وماليزيا وإندونيسيا والفبين[3]، تطل الصين على بحار عديدة منها: البحر الأصفر(*)، بحر الصين الشرقي، بحر الصين الجنوبي، بحر بوهاي، تملك الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، فالصين هي ثاني أكبر اقتصاد عالمي سنة 2010، كما تشكل قوة اقتصادية هائلة وأكبر قوة مصدرة للسلع في العالم وتمثل قوة مالية وعسكرية صاعدة بشكل

[1]- محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، القاهرة(مصر): مجموعة النيل العربية، 2000، ص171.

[2]- عفاف مسعد العبد، **دراسات في تاريخ الشرق الأقصى**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، د/س، ص9.

[3]- ابراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة: مركز الأهرام، 1999، ص 10-11.

(*)- النهر الأصفر: ثاني اطول الانهار بالصين ويعتبر حوض النهر الاصفر موطن الحضارة الصينية العريقة ومهد الامة الصينية، ومساحة الاراضي المنزرعة به اكثر من 300 مليون متر مربع "خمس المساحة المنزرعة بالصين"، وبه كثافة سكانية شديدة وزراعة عالية التطور ووفرة من المعادن والمد الهامة على ضفتيه منها: لانتشو، باوتو، تشنغتشو، جينان (انظر: شيوى قوانغ، **جغرافيا الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، بكين (الصين): دار النشر باللغات الأجنبية، ط/1، 1987، ص 81)

سريع[1]، يتبع الصين عدد هائل من الجزر يزيد على 5400 جزيـــرة وأكبر هذه الجزر "جزيرة تايوان"(*)، وهناك أدلة على ذلك تتمثل في موارد الصين وثرواتها الطبيعية وهو ما يضاعف من أهميتها الإقليمية والدولية، فالصين بلد كبير يتزايد تأثيره في ضمير العالم وسياسته[2]، كما قدمت الأراضي الفسيحة والفضاء الرحب مساحة عريضة تسمح بالمناورة وإطلاق العنان لبقاء الأمة الصينية وتطورها واضطلاعها بالإبداع والابتكار[3]، والصين هي ثلث العالم كله وأوسع من أوروبا مجموعة[4]، حيث تتمثل في ثلاث مجالات جغرافية كبيرة وهي آسيا الشرقية، الوسطى الجنوبية الشرقية.[5]

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية

أ -معطيات طبيعية:

١-التضاريس:

يتنوع المشهد الطبيعي في الصين بين غابات وسـهول وصحـاري في الشمـال الجاف بالقرب من منغوليا وسيبيريا في روسيا والغابات شبه استوائية في الجنوب الرطب قرب فيتنام ولاوس وبورما، فالتضاريس في الغرب وعرة وعلى علو شاهق حيث تقع جبال

---

[1]- ابراهيم نافع، مرجع سابق، ص 403-393.

(*)- جزيرة تايوان: تقع في الجنوب الشرقي من البر الصيني، ويحدها المحيط الهادي من الشرق وتواجه مقاطعة فوجيان في الغرب عبر مضيق تايوان، يبلغ طولها 394 كم من الشمال الى الجنوب، وعرضها 144 كم من الغرب الى الشرق، ومساحتها 35.788 كم مربع، ثلثها سهول والباقي جبال، وهي اكبر الجزر الصينية (انظر: شيوى قوانغ، مرجع سابق، ص 6)

[2]-توفيق حكيمي، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**، "**مجلة الفكر**"، العدد11، الجزائر، 2012، ص15.

[3]- تشنغيو يتشينغ، **مرجع سابق**، ص 37.

[4]- أبو العز أتربي، عبد العزيز حمدي، نبذة عن الصين، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 8.

[5] - شفيقة عيساني، **شبه القارة الهندية وبلاد الصين من خلال الرحالة والجغرافيين المسلمين الفترة ما بين القرن الثالث إلى الثامن للهجري 9إلى 14م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009، ص 22.

الهيمالايا(*) وجبال تيان شان(**) وتشكل الحدود الطبيعية للصين مع الهند وآسيا الوسطى، في المقابل فان الساحل الشرقي من البر الصيني منخفض وذو ساحل طويل 14.500 كلم يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين ومن الشرق بحر الصين الشرقي الذي تقع خارجه تايوان وكوبا واليابان[1]، هذه التضاريس المعقدة تجعل منها سقف العالم " التبت " في المناطق الساحلية الشرقية، 60% من إقليمها يتشكل من الجبال، والهضاب والتلال التي يتجاوز ارتفاعها ألف متر، وتوجد أساسا في غرب البلاد، أما الجهة الشرقية فتتميز بالجبال والتلال تغطي الأراضي الصالحة للزراعة مساحة 134 مليون هكتار(18% من الإقليم الكلي) وتوجد في شرق البلاد، أما الأراضي تشكل 235 مليون هكتار من إجمالي المساحة، وتشكل الغابات أيضا نفس المساحة (13% من الإقليم الكلي).[2]

ب-المناخ:

تقسم الصين من ناحية المناخ من الشمال الى الجنوب الى المناطق المعتدلة الباردة والمعتدلة المتوسطة والمعتدلة الدافئة وشبه الاستوائية والاستوائية، مع وقوع اغلب الصين في المنطقتين شبه الاستوائية والدافئة اذ يتميز المناخ في الصين بالبرودة والجفاف مع استمرار هبوب الرياح الشمالية شتاء والحرارة والرطوبة مع استمرار هبوب الرياح الجنوبية وهطول

(*)- جبال هيمالايا: أكبر سلاسل الجبال في العالم روعة وارتفاعا، ومعظمها يقع في الصين كما انها أطول سلسلة جبلية في الصين اذ تمتد 2400 كم من الغرب الى الشرق و 200-300 كم من الشمال الى الجنوب في التبت الصينية وباكستان والهند ونيبال وسيكيم وبهوتان، وهي اعلى قمة في العالم ويغطي الجليد والثلوج قمم هيمالايا طوال السنة، وتعني هيمالايا "موطن الثلج في اللغة التبتية"(انظر: شيوى قوانغ ، مرجع سابق، ص 16)

(**)- جبال تيا نشان: تعد من أكبر سلاسل الجبال في آسيا وهي غنية بالفحم والملح الصخري والمعادن ويبلغ طولها الاجمالي 2500 كم منها 1500 كم في اراضي الصين، وعرضها 250-300 كم من الشمال الى الجنوب، (انظر: نفس المرجع، ص 18)

١ - معلومات عامة عن الصين، متاح على: cn.moe.gov.sa/ar/studyaboard/about country/ pages/ Generalife. aspx

٢- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص114.

الامطار الغزيرة صيفا، كما يتميز بهبوب الرياح الموسمية وتباين انواعها، حيث تشتهر بمناخها الموسمي الناجم عن الفرق في احتياطيات الحرارة بين اكبر قارة في العالم واكبر محيط بالعالم، فاغلب المناطق في الصين يسودها مناخ قاري متميز بفرق كبير في درجات الحرارة يوميا وسنويا فالرياح الموسمية تجلب اشد التغيرات الموسمية الى المناطق الشرقية الشاسعة التي تمتاز بالبرودة والجفاف في فصل الشتاء وبالدفء والرطوبة في فصل الصيف، مع توافق موسم الامطار مع موسم الحرارة[1]، وحسب درجة الرطوبة تنخفض كميات تساقط المطر من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، ويتباين معدل كميات تساقط المطر في مختلف المناطق، فيصل معدل كمية التساقط في سواحل الجنوب الشرقي أكثر من 1500 كلم أما في المناطق الداخلية للشمال الغربي فأقل من 200 ملم فقط[2]، أما من ناحية فصول السنة فالشتاء يستمر طوال السنة في المناطق التي يفوق ارتفاعها 4500 متر "منطقة التيبت"، ويستمر الصيف طوال السنة في جزر بحر الصين الجنوبي، ويطول الصيف ويعقبه الخريف فالربيع من غير شتاء في كل من قوانغد ونغوقوانغشي جنوب جبال نانكينج، ويدوم الربيع طول السنة في وسط وجنوب يوننان، ويشهد حوض نهر اليانغتسي(*) والنهر الأصفر ومناطق أخرى شتاء قارسا وصيفا حارا.[3]

ج-الثروة المائية:

تكثر الأنهار في الصين حيث يبلغ عدد الأنهار التي تتجاوز مساحة حوض كل منها 1000 كلم مربع، أكثر من 1500 نهر، وتنقسم إلى نوعين:

---

[1]- شوى قوانغ، جغرافيا الصين، بكين (الصين): دار النشر باللغات الاجنبية، 1987، ص 45-47.

[2]- محمد عطية، محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر (غزة): كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص 24.

(*)- نهر اليانغتسي: هو اطول انهار الصين وثالث اكبر الانهار في العالم، يبلغ طوله 6300 كم، ويلعب دورا هاما في نمو الاقتصاد الوطني للصين، وحوض اليانغتسي كثيف السكان، ويمتاز بتربة خصبة وزراعة عالية التطور ومواد معدنية وفيرة وطاقة مائية، ويمثل شريانا مائيا هاما للمواصلات بين غرب الصين وشرقها (انظر: مرجع سابق، ص 68)

[3] - شوي قوانغ، نفس المرجع، ص 48.

الأنهار الداخلية والأنهار الخارجية، وتمثل مساحة أحواض الأنهار الخارجية التي تصب في البحار، 64% من إجمالي مساحة اليابسة في الصين[1] منها نهر اليانغتسي والنهر الأصفر، وأنهار هيلونغجيا نغوليا وخهوهانجه وهوايخه التي تجري من الغرب إلى الشرق وتصب في المحيط الهادئ، ونهر يالوتسانغبو في التيبت يجري نحو الشرق ويخرج من الصين ثم يغير اتجاهه إلى الجنوب ويصب في المحيط الهندي ويمر بوادي يالوتسانغبو ونهر آرتشيس في شينجيانغ يجري نحو الشمال ويخرج من الصين ويصب في المحيط المتجمد الشمالي[2]، أما الأنهار الداخلية فتصب في البحيرات الداخلية أو تتلاشى في الصحراء وتمثل أحواضها 36% من إجمالي مساحة اليابسة في الصين.[3]

د-الثروة الحيوانية والنباتية:

تمتلك الصين ثروة حيوانية أهم ما فيها نوع قريب من الثور يدعى" ياك "، ودود القز، ثم الماعز والغنم " بالتيبت "(*) ثم الجمال والخيل والخنازير والطيور[4]، كما تعتبر من أغنى دول العالم من حيث توفر أنواع نادرة مثل: البندا العملاق، السعدان الذهبي، تمساح نهر اليانغتسي، والدلفين الصيني...وغيرها، وهي توجد في الصين فقط ولهذا فقد حددت لها الصين عدد من المحميات الطبيعية الخاصة، ومنها 14 محمية أدرجتها الأمم المتحدة ضمن شبكة المحميات الطبيعية.[5]

---

[1]- تضاريس الصين وطبيعتها ، متاح على: arabic.cri.cn/881/2010/07/16/41s131864.htm، بتاريخ 2010/07/16.

[2]- تشنغيوي تشن، **لمحة عن الثقافة في الصين**، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة و الثقافة، 2014، ص 40.

[3]- تضاريس الصين وطبيعتها، مرجع سابق.

(*)- التبت: تقع هضبة التبت في غرب وجنوب غرب الصين وهي اعلى الهضاب في العالم وتغطي كل التبت وتشنغهاي وغرب سيتشوان وجنوب غرب قانسو، مساحتها 2.3 مليون كيلو متر مربع بارتفاع 4000-5000، وهي تعرف باسم "سقف العالم" وتشكل الدرجة الاولى من السلم الطوبوغرافي بالصين، (انظر: شيوي قوانع، مرجع سابق، ص 22)

[4]- أبو العز أتربي، عبد العزيز حمد، مرجع سابق، ص 10.

[5]- محمد عطية، محمد ريحان، مرجع سابق، ص 27.

أما فيما يخص الثروة النباتية نجد أهمها الشاي، وهي وحدها تخرج منه ثلاثة أرباع ما في العالم بأجمعه، ثم الأرز الذي هو من أهم مأكولات الصينيين، ثم القمح والشعير والدخن والتوابل والتيل والكتان والدخان وقليل من القطن[١]، حيث تمتلك الصين مساحة 1246.5 كم مربع من الغابات (13% من إجمالي مساحة البلاد) وتنتشر فيها مساحات لا حدود لها من أشجار الصنوبر الكوري، واللاركس، والصنوبر الأصفر، وأشجار البتولا والسنديان وغيرها، وتصل مساحة المروج في الصين إلى 4 ملايين كم مربع (41.6% من إجمالي مساحة البلاد) وهي من أغنى دول العالم من حيث توفر أنواع النباتات، ففيها أكثر من 32800 نوع من أشجار الأخشاب.[٢]

ب -معطيات بشرية:

١-التركيبة السكانية:

تشكل قومية الهان(*) 92% من سكان الصين التي تضم أيضا 55 اقلية قومية أبرزها هوي، المانشو، الأويغور، والمياو، وشعب التبت، والمغول، والباي...، وتقسم الصين اداريا الى 22 مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ذاتية، واربع بلديات تتبع بكين مباشرة وهي (شنغهاي، تيانجين، بكين، شونغ، كنغ) منها تسع مقاطعات يزيد عدد سكان كل منها عن 50 مليون نسمة وهي (هينان، شاندونغ، سيستوان، قواندونغ).[٣]

---

[١] – أبو العز أتربي، عبد العزيز حمد، مرجع سابق، ص 10.

[٢] – محمد عطية، محمد ريحان، المرجع نفسه، ص 27.26.

(*)– قومية الهان الصينية: هي احدى القوميات التي يتكون منها الشعب الصيني واكبرها اذ تعتبر لغتهم اللغة الاساسية المنطوقة والمكتوبة في الصين وتستخدم في كافة انحاء البلاد وتلعب دورا خاصا في تشكيل وتطوير القومية الصينية، وهي مكون اساسي للثقافة الصينية (انظر: علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 30)

[٣] –فرانسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 45.

٢-التوزيع السكاني:

يعيش نحو 80% من الصينيين على ارض تعدل اقل من نصف مساحة الصين وتضم المقاطعات الشرقية 40% من السكان على ارض تعدل مساحتها 14% من مساحة الصين، وتشمل المقاطعات الوسطى العشر 35% من سكان يعيشون على مساحة تعدل 33%، والقسم الغربي 23% على مساحة تعدل 57% من التراب الصيني وأما المقاطعة الغربية فتبلغ الكثافة السكانية في كيلومتر مربع الواحد أقل من 10 أشخاص وما يزيد عن 500 شخص في المقاطعة الوسطى والمقاطعات الساحلية.[١]

٣-النمو الديمغرافي:

بلغ عدد سكان الصين نهاية سنة 2015 مليار وثلاثمائة وثمانين مليون شخص[٢]وهذا ما أكدته مديرة اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة " لي" في 3 يوليو 2015 في خطاب ألقته في المؤتمر السنوي لجمعية السكان الصينية أن تعداد الصين يقترب من 1.4 مليار نسمة بنهاية 2015[٣]، فالصين تعتبر أكثر الدول ارتفاعا في عدد السكان حيث بلغ عدد السكان في سنة 1995 حوالي 1.5 مليار نسمة ثم في سنة 1997 حوالي 1.23 مليون/ن ثم بلغ سنة 2010 حوالي 1.339.724.245 مليون/ن ثم بلغ بداية سنة 2015 حوالي 1.357 مليون/ن وهذه السنة تعد من أعلى النسب من حيث تعداد السكان على مستوى العالم ويعتبر عدد سكانها حوالي 25% من سكان العالم كله.[٤]

---

[١]- فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص 46.

[٢]- الأخبار العربية، **دراسة عدد سكان الهند سيتجاوز الصين في 2022**، متاح علىarabic.cnn.com/entertainnent، بتاريخ 2015/08/01.

[٣] - صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **مسؤولة صينية تعداد الصين يقترب من 1.4 مليار نسمة بنهاية 2015**، متاح على: arabic.people.com.cn/31664/7052247.html، بتاريخ 2010/07/05.

[٤]- هدير الأنور، **الصين كم يبلغ عدد السكان في الصين**، متاح على: www.almrsal.com/post/377658 ، بتاريخ 2016/09/01.

أما إحصائيات تعداد السكان في الصين خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 يمكن توضيحها من الجدول التالي:

السنة	تعداد السكان (مليار نسمة)
1990	1.11
1995	1.20
2000	1.26
2005	1.30
2010	1.33
2015	1.39

(الجدول من اعداد الطالبة): احصائيات عدد سكان الصين خلال الفترة الممتدة من 1990-2015

بصفة عامة ومن خلال الجدول السابق نستطيع القول ان عدد السكان في الصين يتزايد بشكل بطئ مقارنتا بما كان عليه عام 2000، وهذا التباطؤ في معدلات النمو (مثال: بلغ معدل النمو 1.07% سنة 2010) كان بفضل سياسة تنظيم الأسرة التي انتهجتها الصين في بداية السبعينيات بهدف تخفيض معدل المواليد لتخفيض الضغط على الموارد والبيئة من اجل تحقيق ارتفاع مطرد وسريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، ولكن تبقى الصين تعتبر أكثر الدول ارتفاعا من حيث عدد السكان إذ قارب عددهم سنة 2015 الى 1.40 مليار نسمة.

ج- المعطيات الاقتصادية:

منذ التحرير الاقتصادي عام 1978 نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير 70 مرة وأصبح أسرع الاقتصاديات الكبرى نموا في العالم حيث

تحتل الصين حاليا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث قوة الاقتصاد[1]، فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية والكم المريع من الأشغال والحمى الاستهلاكية الجديدة لدى الصينيين إلى جعلها في مصاف الدول الاستهلاكية الرائدة خاصة في مجال الطاقة والنفط والمواد الأولية[2]، فطبقا لإحصائيات البنك الدولي حققت الصين في ظل نظمها الاقتصادية الجديدة معدلات عالمية قياسية حيث قدر إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي 10.35 تريليون سنة 2014)[3]، فقد حقق الاقتصاد الصيني خلال العقدين الأخيرين نتائج مبهرة، خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو بخطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا تتصدر فيه الصين الاقتصاد العالمي[4]، فعلى المستوى الاقتصادي حققت معدلات نمو تتراوح بين 8 و14% وهو من أعلى معدلات النمو في العالم، كما حققت معدلا في نمو الصادرات وصل الى 17% خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين، حيث تشير تقارير عدد من الخبراء الى ان الصين قد حققت انجازات اقتصادية هامة ابرزها انها خرجت قرابة ربع سكان العالم من الفقر والتخلف وضاعفت اجمالي المنتج الاقتصادي بأسرع مما حدث في اي اقتصاد في العالم استنادا الى الخبرة التاريخية[5]، حيث أصبح الاقتصاد الصيني محركا قويا

---

[1]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة، **تطور الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا**، متاح على: www.bolitics.dz.com، بتاريخ 2015/03/01.

[2]- سمير قط، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذج**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية العلوم السياسية، 2008، ص 43.

[3]- البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي**، متاح على:
data.albankaldawli.org/country/china، بتاريخ أفريل2015.

[4]- موسوعة العلوم الاقتصادية، **الاقتصاد الصيني**، متاح على:
https://economymagazine.wordpress.com بتاريخ 2014/12/23

[5]- محمد خنوش، **الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي**، "**مجلة المفكر**"، العدد 10 ، بسكرة، (دس)، ص 201-202.

للاقتصاد العالمي ويساهم بنسبة 30% في النمو الاقتصادي العالمي فهي تعكف حاليا على بناء اقتصاد مفتوح جديد يتمتع بمستوى أعلى من الانفتاح وتلتزم بالانفتاح الإقليمي وتنسيق السياسات مع دول المنطقة وما وراءها[1]، كما تحتل الصين الموقع الرابع من حيث القدرة الشرائية المقارنة بعد أمريكا واليابان وألمانيا بحساب معدلات النمو يعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نموا على مستوى العالم من خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سنوي يبلغ 10%، ومتوسط معدل النمو في دخل الفرد (الدخل القومي الإجمالي/عدد السكان) بلغ 8% خلال الثلاثة عقود الماضية، اما من حيث تركيبة الاقتصاد تشكل الصناعة 42.6%، والزراعة 9.2%والخدمات 48.2% سنة 2014، حيث تشمل الصناعات الأساسية كل من التعدين ومعالجة الخامات والحديد والصلب والألمنيوم والمعادن الاخرى والفحم وبناء الاليات والمنسوجات والملابس والاسمنت والكيماويات والاسمدة والمنتجات الاستهلاكية، وتقدر قيمة الصادرات ب 2.3424 تريليونات دولار سنة 2014 منها المعدات الالكترونية والملابس والاثاث والنسيج والخضروات والفواكه[2]، بالإضافة الى ان الصين تتصدر العالم في اجتذاب الاستثمار المباشر الاجنبي (يقدر ب 1.287 تريليون دولار سنة 2014) وفي انتاج اجهزة الهواتف الخلوية والتلفازات الملونة وافران المايكروويف واجهزة تكييف الهواء من بين منتجات اخرى، ثم انها هي واحدة من اكبر الدول المستوردة للمواد الخام مع توفر رغبة هائلة لدى البلاد في الحصول على معطيات وإمدادات تسهم في ارتفاع اسعار النفط. [3](ينظر الملحق رقم 03)

---

[1]- اذاعة الصين الدولية، **الوضع الاقتصادي الطبيعي الجديد "في الصين وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي العالمي"**، متاح على: arabic.cri.cn/821/2016/01/05/4635193451.htm.china.com ، بتاريخ 2016/01/05.

[2]- منصور فالح، اسماعيل الحيصه، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا(الأردن): كلية العلوم السياسية، 2009، ص 70-71.

[3] - دونالد إن. سول، يونغ وانغ، **صنع في الصين** ، السعودية: العبيكات للنشر والتوزيع، 2004، ص 18.

تتمثل جبهات التصدير في الولايات المتحدة الأمريكية ب 16.9%، هونغ كونغ ب 15.5%، اليابان ب 6.4%، كوريا الجنوبية 4.3%، أما جبهات الاستيراد فتشمل كوريا الجنوبية بنسبة 9.7%، اليابان ب 8.3%، ألمانيا ب 5.4%، و.م.أ ب 8.1%، استراليا ب5%.[1]

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي

ترتكز الصين في سياستها على النظام الاشتراكي الذي تقوده طبقة العمال وتساندها طبقة الفلاحين وطبيعة الحكم فيها الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية وفيها حزب حاكم واحد هو الذي يمتلك السلطات الثلاث في الدولة ويسيطر على مرافق الدولة والذي هو الحزب الشيوعي مؤسس جمهورية الصين الشعبية.[2] (ينظر الملحق رقم 04)

الحزب الشيوعي الصيني:

منذ أن تأسست جمهورية الصين الشعبية في 1949/10/01 يحكمها رئيس الجمهورية الذي يتمتع بسلطات واسعة باعتباره في الوقت نفسه رئيسا للحزب الشيوعي الحاكم وإن كانت القرارات من الناحية العملية يصدرها المكتب السياسي واللجنة المركزية وحكومة مركزية تشمل عددا ضخما من الوزارات تتمتع بصلاحيات واسعة[3]، فالحزب الشيوعي الصيني هو صانع القرار الوحيد في الصين الشعبية والمكتب السياسي المؤلف من 17 عضو و 6 أعضاء مناوبين هو الذي يصنع القرارات داخل الحزب، والحزب يراقب الدولة عن طريق تولي كبار أعضائه لأعلى مناصبها، فتعطي لأعضائه رئاسة مجلس الدولة (رئاسة الوزراء) ووزارة الخارجية، والدفاع، والمالية والأمن العام ووكالات الدولة

[1]– موسوعة الجزيرة، الصين عملاق اقتصادي يشكو بطء النمو، متاح على:www.aljzeera.net/encyclopedia/economy، بتاريخ 2015/08/24.

[2]– منصور فالح، اسماعيل الحيصه، مرجع سابق، ص 40.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص706.

للتخطيط، والآلات الصناعية والطاقة الكهروبائية والخطوط الحديدية وهي كلها مراكز ومناصب رئيسية، وتعطي لغير الحزبيين الشيوعيين المناصب الثانوية.[1]

أما السلطة التشريعية فهي تتمثل في مجلس تشريعي واحد يسمى مؤتمر الشعب القومي، وعلى كلا فإن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هي التي تعين في الواقع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وهي بالتالي السلطة الفعلية التي تدير سياسة البلاد الداخلية والخارجية، وتنقسم الصين إداريا إلى 28 إقليما منها خمسة أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي وهي: " التيبت، منغوليا الداخلية، نينغسيا، كوانغ سي، سينكيانغ " وتديرها كلها كومونات شعبية، وأما مدن " بكين، شانغهاي، يان تسين " فإنها تخضع مباشرة للإدارة المركزية نظرا لأهميتها الاقتصادية ولكثرة عدد سكانها.[2]

وعليه نجد ان الصين تعددية يقودها الحزب الشيوعي ومجلس الشعب هو السلطة العليا.[3]

[1]– عبد الرحمان الكيالي، مرجع سابق، ص 41.

[2] – نفس المرجع، ص 707.

[3]– مجلة الصين اليوم، **النظام السياسي**، العدد 01، مصر، 2009، متاح على: www.chinatoday.com.cn/arabic، بتاريخ 2009/09/01.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يتضح بأن الجزائر والصين تجمعهما علاقات وطيدة تشمل شتى المجالات ولكل منهما موقع جغرافي هام واستراتيجي، ولكن نجد أن الجزائر رغم ما تملكه من امكانيات هائلة ومؤهلات مهمة ترتكز أساسا على موقعها الاستراتيجي ومكانتها الاقليمية والقارية والدولية من جهة، ومن معطياتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتنوعة والتي بإمكانها أن تجعلها من البلدان المتقدمة من جهة اخرى تبقى الجهود المبذولة قليلة ومجحفة بالنظر الى مؤهلاتها ومعطياتها الهائلة، وبالمقابل فان المكانة العالمية لدولة كالصين لم تأت لأسباب أو نتيجة عوامل خارجية أو مؤقتة بل جاءت كثمرة للتفاعل الديناميكي الحي لعوامل الجغرافيا السياسية ومعطياتها المختلفة وبتفاعل هذه العوامل بمزيج من الاجتهاد وحب العمل استطاعت الصين أن تصبح قوة دولية عملاقة يهابها الجميع.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: محددات العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: المحددات التاريخية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية أثناء الثورة التحريرية 1958-1962

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال 1962-1990

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية بعد 1990

المطلب الأول: الاصلاحات السياسية في الصين والجزائر

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر

محددات العلاقات الجزائرية الصينية

تجمع الصين والجزائر العديد من الروابط منذ زمن بعيد جعلتهما لا ينفكان عن بعضهما، ومن أهم هاته الروابط هي روابط تاريخية وسياسية واقتصادية فرغم البعد الجغرافي للصين والجزائر واختلاف اللغة والدين إلا أنه توجد العديد من علاقات تعاون طيبة وصداقة عميقة تجمع كل منهما بالآخر، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل الى الجذور الأولى للعلاقات الجزائرية الصينية وأهم المحددات على النحو التالي:

1/ المبحث الأول: المحددات التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية.

2/ المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية للعلاقات الجزائرية الصينية.

المبحث الأول: المحددات التاريخية (ينظر الملحق رقم 05)

تشترك الصين والجزائر بروابط تاريخية نتيجة عوامل أساسية ميزت علاقاتهما والتي من أهمها مساندة قضايا بعضهما البعض وتكاتفهما في العديد من المواقف السياسية.

أ -العلاقات الجزائرية الصينية أثناء الثورة التحريرية:

بدأت العلاقات الرسمية بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني عقب الاعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22 سبتمبر 1958 (ينظر الملحق رقم 06) حيث خص "شوان لاي"، رئيس الوزراء الصيني حينئذ صحيفة المجاهد بحديث قال فيه: "أقدم بكل صدق تهاني الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلن قيامها منذ قليل، إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة، شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام"[1]، كما ارسل الرئيس "ماوتسي تونغ" الى رئيس الوزراء الجزائري ببرقية للتهنئة أقرت الحكومة الصينية فيها اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وبعدها أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر في يوم 20 ديسمبر 1958،[2] ثم صدر الاعتراف السوفيتي سنتين من بعد (3 أكتوبر 1960) حيث اعتبر "ماوتسي تونغ"(*) القائد الصيني بأن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري غير المساومة مع الاستعمار، ووصف السيد فرحات عباس الاعتراف الصيني بأنه تشجيع عظيم لأنه يعبر عن 600 مليون صيني.[3]

---

[1] - مجلة المجاهد، العدد 30، بتاريخ 10 أكتوبر 1958. ص 8

[2] - فايزة كاب، **العلاقات الصينية- العربية بين الماضي والحاضر-2-، "صحيفة الشعب اليومية أونلاين"**، متاح على: arabic.people.com.cn/99002/99408/6913623.html، بتاريخ 2010/03/09

(*)- ماوتسي تونغ: 1893-1976 قائد وزعيم سياسي وثوري صيني ومؤسس جمهورية الصين الشعبية وأحد أقطاب الشيوعية (انظر: **نبذة عن حياة ما وتسي تونغ** ، متاح على:www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091005-chairman-mao-tc2.shtml)

[3] - اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار هومه، 2009، ص١٤٧.

وفي الفترة اللاحقة تطورت العلاقات بين الصين والجبهة بشكل مطرد الى غاية نهاية حرب التحرير ومرد ذلك الى موقف الصين الشعبية من الثورة الجزائرية، موقف املاه موقعها في الساحة الدولية فالصين لم تكن عضوا في الامم المتحدة وكانت معزولة في الساحة الدولية، مناوئة للإمبريالية فكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لها عنصرا وأداة لمكافحة الاستعمار والإمبريالية فأخذت تساعدها وتدعمها من دون شرط ولا تردد، وقبلت الجبهة من جانبها مساعدة الصين، التي كانت شاملة مادية وسياسية.[1]

1/ الدعم الصيني للثورة الجزائرية:

أ -الدعم المادي:

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية بما فيها 12 مليون دولار سنة 1959 وحدها سلمت الصين إلى الجزائر2 مليون فرنك فرنسي[2]، وقدمت للجبهة قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال في نهاية 1959، حيث ارتفعت المساعدة الصينية الى 30 مليون دولار في سنة 1961 وحدها، وبلغت المساعدات العسكرية الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 ملايين دولار[3].

بالإضافة الى الدعم العسكري والذي كان تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية اثناء زياراتهم الى الصين من بين اهداف الزيارات هي دراسة تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها بصفة عامة من الحروب التحريرية وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير التضامن ضد الاستعمار وفي كل زيارة يؤكد القادة الصينيين دعم ومضاعفة المساعدات العسكرية، وما زاد العلاقات توطدا تلك الزيارات المتكررة لوفود الجبهة نحو الصين الشعبية والتي أدتها على اعلى المستويات وفي كل مرة كان المشهد نفسه استقبال

[1] - مجلة المصادر، العدد 15،السداسي الأول 2007، ص 185.
[2] - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 147.
[3] - مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 191.

كالاستقبالات المخصصة لرؤساء الدول، وحفاوة وتكريم واستقبال بالورود وجماهير الصين تصفق وترحب بأعضاء الوفد ودائما في النهاية مساعدة او زيادة المساعدة بصورة ملموسة وإجراءات فورية لتقديمها.[1]

ب الدعم العسكري:

تمثل الدعم العسكري في كميات هامة من العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة والمتفجرات وألبسة عسكرية وأحذية وتجهيزات للتخييم العسكري كما أرسلت تقنيين متطوعين لجيش الحدود، واستقبلت أكثر من 200 جزائري لدورات تدريبية، وأرسلت مدربين عسكريين إلى مراكز جيش التحرير في المغرب وتونس وليبيا متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات.[2]

وتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك حتى بلغ ذروته في شكل أسلحة ومساعدات للاجئين بما قيمته مليار فرنك، كما ساهمت في تكوين اطارات عسكرية جزائرية بالكليات العسكرية الصينية 25 مليار فرنك.[3]

ج الدعم السياسي:

منذ البداية وقفت الصين بجانب الجزائر بشأن مساندة الثورة التحريرية والاعتراف

بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958[4]، هذا الاعتراف الذي عبر عليه فرحات عباس(*) خلال زيارته الى الصين في أكتوبر 1960 عندما وصف اعتراف الصين

[1] - مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 18-7.
[2] - نفس المرجع، ص 190.
[3] - عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)**، الجزائر: دار الارشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص 368.
[4] - محمد بوعيشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الارترية**، بيروت: دار الجبل، 2004، ص 179.
(*)- فرحات عباس: زعيم وطني ورجل دولة سياسي جزائري، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو جبهة التحرير الوطني ابان حرب التحرير الجزائرية، أول رئيس

بالحكومة الجزائرية المؤقتة بأنه "...**اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم**"،[1] فقد كانت لها مجهودات كبيرة في هذا الصدد وقد ظهر ذلك في استقبالها للوفود الجزائرية وكذلك من خلال الرسائل والبرقيات المؤيدة للكفاح الجزائري والمناهضة للبطش الاستعماري، وجاء تأييد بلاد الصين للقضية الجزائرية مرارا حيث احدثت اهتماما كبيرا في اوساط الدبلوماسية العالمية، وذلك بتوجيههما دعوة الى الحكومة المؤقتة الجزائرية التي لبيت من طرف الحكومة الجزائرية ومن هذا التأييد ما جاء على لسان الرئيس ماوتسي تونغ قائلا: "**إن ريح الشرق ستنتصر على ريح الغرب، وإني على يقين أن إخواننا الجزائريين سيحصلون قريبا على حريتهم**".[2]

كما ذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته حياة كفاح مشاركته مع الوفد الجزائري في زيارته الى الصين في 26 سبتمبر 1959 الذي وصل الى بكين التي كانت تعج بالأفراح الشعبية لاستقبال هذه الوفود التي كان في انتظارها نائب وزير الخارجية.[3]

اضافة الى مساندة واعتراف الحكومة الصينية بالقضية الجزائرية فان الشعب الصيني بكامل شرائحه قد تقدم بتأييده الكامل والمعنوي والمادي للشعب الجزائري، مثال على ذلك استنكر العمال الصينيون بكل قوة مناورات حكومة ديغول الفرنسية لتقسيم التراب الوطني الجزائري المشتمل على الصحراء ويؤيدون تأييدا تاما للعمال والشعب الجزائري، كما انهم مؤمنون بان الجزائر ستنتصر بوحدتها الترابية.[4]

الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1958الى 1961 تم انتخابه بعد الاستقلال رئيسا لأول مجلس تأسيسي ، أكرمه الرئيس الشاذلي بن جديد بوسام المقاومة في أكتوبر 1984(انظر: علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، الجزائر: منشورات ثالة، 2009، ص 04-10)

[1]- اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 146

[2] - مجلة المجاهد، العدد 39، بتاريخ 20 أفريل 1959، ص 2.

[3] - أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، ج / 3، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون، 1988، ص 397.

[4] - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، الجزائر: دار الحكمة، 2009، ص 380.

ناهيك عن الظروف التي عاشتها كلا الدولتين الجزائر والصين اللتين واجهتا حصارا دبلوماسيا وبالتالي أصبحتا في معركة واحدة مع منظمة الأمم المتحدة للاعتراف بهما بدلا من الاعتراف المزيف بالوصاية الفرنسية على الجزائر ورفض المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الحق الصيني بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلا من تايوان.[1]

بالإضافة الى ان الصحافة الصينية كانت تعطي اهتماما خاصا لحرب التحرير الجزائرية خاصة ان هذه الاخيرة تصادفت مع مضاعفة الضغوط والتهديدات للصين من المعسكر الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كما تضمنت هذه الضغوط في نفس الفترة دخول المعسكر الرأسمالي في تعايش سلمي مع الاتحاد السوفيتي على حساب الصين، فقد كانت الصين محل اهتمام خاص من طرف قادة الثورة الجزائرية وشكلت وجهة إستراتيجية للوفود الجزائرية من أجل البحث عن التدعيم السياسي والمعنوي والمادي، كما كان التنسيق بين الجزائريين والصينيين على أعلى مستوى باستمرار في المحافل الدولية والمجالات الدبلوماسية.[2]

أ العلاقات الجزائرية الصينية بعد الإستقلال 1962-1990:

بعد الإعلان عن استقلال الجزائر بعث كل من الرئيس الصيني "ليوشاو تشي"(*) ورئيس مجلس الدولة الصيني "شوان لاي" إلى رئيس الوزراء الجزائري معربا عن أحر التهاني له بإعلان الجزائر عن إستقلالها، كما بعث وزير الخارجية الصيني "تشن يي" إلى وزيرالخارجية الجزائري ببرقية أيضا ليعلمه بأن الحكومة الصينية قررت إعترافها بالجمهورية الجزائرية[3].

---

[1]- اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 147

[2] - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 149.

(*)- ليو شاو تشي: سياسي صيني ولد 1898 كان عضو في الحزب الشيوعي الصيني شغل العديد من المناصب الهامة منها انتخب رئيسا لجمهورية الصين الشعبية من 1959-1968، توفي عام 1969(انظر:صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **عرض فني لاحياء ذكرى الزعيم الصيني الراحل ليوشاو تشي**، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/31664/6539871.html، بتاريخ 2008/11/25)

[3] - فايزة كاب، مرجع سابق.

فمنذ إستقلال الجزائر والصين تقدم لها معونات كثيرة ونزيهة لمساعدتها في تنميتها الإقتصادية والإجتماعية[1]، حيث توجهت المجموعة الأولى من الفرق الطبية الصينية لمساعدة البلدان الأجنبية نحو الجزائر للعمل هناك في أفريل 1963[2].

وفي بداية عهد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه والمسير حيث استعانت الحكومة الجزائري في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين وحرص رئيسها احمد بن بلة على مد جسور التواصل معها ومع جميع الدول الاشتراكية وهذا ما زاد فالتقارب بين البلدين.[3]

وفي عهد الرئيس هواري بومدين دخلت الجزائر والصين في مرحلة تسمى الكل الايديولوجي حيث تزامنت فيها الثورة الثقافية في الصين مع حركة التصحيح الثوري في الجزائر، حيث عرفت هذه المرحلة توافقا في المواقف الصينية والجزائرية في عدة قضايا تاريخية أساسية، كدعم حركات التحرر الوطنية، مناهضة الإمبريالية ومساندة القضية الفلسطينية.[4]

كما لعبت سياسة هواري بومدين الدبلوماسية دور كبير في اقامة وتطوير علاقات الجزائر مع العديد من دول العالم منها جمهورية الصين الشعبية، ففي سبتمبر سنة 1973 وبمناسبة مؤتمر دول عدم الانحياز استقبل هواري بومدين أكثر من سبعين من رؤساء الدول بحيث كان جمعا لم يسبق له مثيل في التاريخ من ذلك المستوى، وفي سنة 1974 ترأس هواري بومدين في مقر الأمم المتحدة الجمعية الاستثنائية التي انعقدت بطلب منه والتي

[1] - مركز دراسات الصين وآسيا، **العلاقات السياسية والإقتصادية بين الصين والدول العربية**، متاح على http://chinaasia-rc.org/index.php?=2009

[2] - فايزة كاب، مرجع سابق.

[3] - يحي أبو زكريا، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، متاح على: http://www.acarbooks.com، ص 12

[4] - محمد حمشي، سامية ربيعي ، **ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية، "المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية"**، العدد 01، المجلد 02، مصر، جانفي 2013 ، ص 71-72.

كرست العلاقات بين الدول المصنعة مثل الصين وتلك التي تعيل نفسها من خلال بيع مواردها الأولية، وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام بإنشاء مئات المصانع والتي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي والصين يساهمون في بنائها حيث كانت علاقة الجزائر بجمهورية الصين الشعبية وكافة دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية.[1]

وبالمقابل فإن الجزائر ودبلوماسيتها التي كان يقودها آنذاك الرئيس بوتفليقة لم تدخر جهدا من أجل مساعدة الصين على استعادة مكانتها المشروعة ضمن الأمم المتحدة[2]، وقد بدأ هذا الموقف يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الإنحياز(*) عام 1971 والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة وفي إجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة من نفس السنة حيث شاركت الجزائر في مشروع القرار الذي قدم لإستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة.[3]

كما نجد أنه يجمع الجزائر والصين تطابق في وجهات النظر حول جل المسائل الدولية تقريبا سواء ضمن مجموعة 77(*) والصين (مجموعة 77+ الصين) أو في المحافل الدولية.[4]

---

[1] - يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص 28-29.

[2] - الإذاعة الجزائرية، سلال في **زيارة "تاريخية" إلى الصين هذا الثلاثاء للتأكيد على العلاقات الممتازة بين البلدين – علاقات تجذرت في سياق النضال**، متاح على www.radioalgerie.dz، بتاريخ 2015/04/27

(*)- حركة عدم الانحياز: هي تجمع دولي يضم 120 عضو من الدول النامية، ظهرت ابان الحرب الباردة وقامت فكرتها على أساس عدم الانحياز لأي من المعسكرين الغربي بزعامة الولات المتحدة الأمريكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وتهدف حاليا الى انشاء تيار محايد وغير منحاز مع السياسة الدولية للقوى العظمى في العالم (انظر: موسوعة الجزيرة، **حركة عدم الانحياز**، متاح على:
(www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/09/18

[3] - منتدى التعاون الصيني العربي، **معلومات أساسية على العلاقات الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي**، متاح على: www.cascf.org/ara/dwjbzjhy/t933427.htm ، بتاريخ 2012/05/20

(*)- مجموعة 77:تأسست في 1964/06/15 وهي تحالف مجموعة من الدول النامية وهدفها ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة وخلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة تأسست من طرف 77 دولة واتسعت اليوم الى 130 دولة (انظر: موقع المعرفة، **مجموعة 77**، متاح على: www.marefa.org/index.php/77/، تمت الزيارة (2017/04/16

[4] - الإذاعة الجزائرية، مرجع سابق

كما حظيت العلاقات نحو الأمام من خلال حركة عدم الانحياز حيث كان تأسيسها يعكس الرغبة الشديدة للدول النامية في تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، ودفع المسيرة التاريخية المجيدة للدول النامية من أجل كسب التحرر الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ومعارضة الهيمنة والنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تدعم الصين جهود الحركة لتعزيز البناء المؤسسي فالصين والحركة صديقتين حميمتين وشريكين طيبين تربطهما الصدق والإخلاص والتأييد المتبادل، وبالمقابل ساهمت حركة عدم الانحياز في استعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة كما قال السيد "دانغ شياو بينغ" (*) رجل الدولة العظيم في الصين: "**ستنتمي الصين إلى العالم الثالث إلى الأبد، تنتمي الصين الآن إلى العالم الثالث، عندما تصبح أغنى وأقوى في المستقبل، ستظل الصين تنتمي إلى العالم الثالث مصير واحد، وستبقى الصين إلى جانب العالم الثالث إلى الأبد**"[1]

دون ان ننسى العامل الايديولوجي الذي يعتبر عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، اذ يعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته، فهو يرجع الى ما يسمى المبادئ الخمس للتعايش السلمي، وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني "شوان لاي" (**) في 1954، ثم تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955، وهذه المبادئ الخمسة هي:

1- تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد من اجل الاستقلال الوطني.

2- تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز.

(*)- دينغ شياو بينغ:ولد عام 1904 زعيم صيني وعالمي واقعي وجريء مهندس نهضة الصين الحديثة وقائد مسيرة الاصلاح والانفتاح، توفي عام 1997(انظر: عباس جواد كديمي، **دينغ شياو بينغ... مهندس نهضة الصين**، متاح على: arabic.people-com.cn/93785/7739356.html، بتاريخ 2012/02/24)

[1] - تشاي جيون، **كلمة نائب وزير الخارجية تشاي جيون في المؤتمر الوزاري ال 16 لحركة عدم الانحياز والاجتماع التذكاري الاحتفالي بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيس حركة عدم الانحياز**، متاح على: www.mfa.gov.cn/ara/zxxx/t826810.shtml، بتاريخ 2011/05/27.

3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

4- تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5- احترام كافة الدول استقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.[1]

وتجدر الاشارة هنا الى ان العلاقات الجزائرية الصينية شهدت تراجعا مع نهاية السبعينيات الى غاية التسعينيات بسبب تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية حيث كانت الجزائر تعيش أزمة سياسية ووضع اقتصادي خانق للغاية وترافق هذا مع تدهور الوضع الامني وانشغال رؤسائها بتسوية الوضع في الداخل لإخراجها من أزمتها، ولكنها عادت بقوة في نهاية التسعينيات مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حيث شهدت تطورا ملحوظا منذ وصوله إلى سدة الحكم1999.

[1]- لي رونغ جيان، **تاريخ العلاقات الصينية العربية..حاضرها ومستقبلها**، المركز العربي للمعلومات، متاح على: www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm، بتاريخ 2005/12/28.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية

عرفت كل من الجزائر والصين إصلاحات سياسية وتحولات اقتصادية في فترة متزامنة زادت من التقارب والتعاون بين البلدين حيث ذلك التوافق في الظروف التي عايشتها كل منهما كان سببا في تبني الصين لسياسات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي ثم تلتها الجزائر لاحقا، حيث عملت هذه الاصلاحات على دفع الدولتين الى الاتجاه نحو مزيد من سياسات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية.

المطلب الاول: المحددات السياسية

ا-الاصلاحات السياسية في الصين

ساهمت مقولات "دينغ" الاصلاحية والتي كانت تسعى الى تقديم رؤية جديدة للاشتراكية وبناء دولة صينية واحدة بنظامين، حيث استطاعت مقولاته العقلانية والتي كانت من أبرزها:"اصلاح الداخل والانفتاح على الخارج، واعتماد التنمية الاقتصادية المستدامة لمحاربة الفقر والأمية والانغلاق والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لدى الغرب لتوطينها ثم الابداع فيها بإقامة دولة واحدة بنظامين اشتراكي ورأسمالي وسياسة الاصلاح والانفتاح التي مازالت مستمرة بقوة منذ عام 1978 احدثت تبادلات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي في الصين حيث التزمت الصين بإرث هذا المصلح الكبير واستمرت في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وهذا الذي اطلق نهضة الصين المعاصرة ونقلها من دولة نامية الى دولة غنية[1]، حيث قدمت سياسة الانفتاح والإصلاح في الصين المستمرة منذ عام 1978 الكثير من الدروس المستفادة للعرب من بينهم الجزائر هذه الاخيرة التي كانت تعيش فترة اصلاحات مع بداية عهد الثمانينات والتسعينات وأبرزها تجربة التناغم والانسجام بين

[1] - مسعود ضاهر، **الصين والتمسك بمقولات دينغ الاصلاحية**، متاح على: www.albaxan.ae/opinions/articles، بتاريخ 2014/09/03

المكونات الداخلية، رفض التبعية وبناء الديمقراطية والاشتراكية بخصائص صينية، وإقامة توازن بين الاصالة والمعاصرة وبناء مجتمع المعرفة بخصائص صينية على قاعدة الانفتاح المدروس على ثقافة العولمة وغيرها.[1]

يعود الفضل في وصول الصين الى ما هي عليه اليوم الى تنفيذ الخطط الخمسية والإصلاح والانفتاح الموجه الذي خطى بمناقشات وتوصيات وقرارات حزبية وجماهيرية عميقة، دفعت البلاد الى اختيار العديد من العوامل التي تعزز الهدف والعمل على تفعيل آلياته، والرغبة الكبيرة في تحفيز الاقتصاد بآليات جديدة تعمق فلسفته القائمة على التحديث الموجه والاستجابة لمتطلبات المجتمع.[2]

ويشير العديد من الباحثين والمسؤولين السياسيين من أبرزهم "تشن غبي جيان" نائب الرئيس التنفيذي السابق لمدرسة الحزب للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي صرح في مقابلة صحفية اجراها معه مندوب صحيفة الشعب اليومية بان عملية الاصلاح والانفتاح الممتدة 30 عاما في الصين يمكن تلخيصها في أربعة مراحل تاريخية هي كالتالي:

* المرحلة الاولى: 1978–1982 كانت أربع سنوات لإزالة الفوضى، وإعادة النظام، وانطلاق الاصلاح.

* المرحلة الثانية: 1982–1992 عشر سنوات لانطلاق الاصلاح الشامل، وتحديد اهداف الاصلاح فيما يتعلق بالطريق الجوهري والخط الاساسي والاستكشاف الجزئي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

[1]- مسعود ضاهر، **مستقبل التعاون الثقافي والسياحي والاعلامي بين الدول العربية والصين**، القاهرة: ندوة طريق الحرير (الحزام والطريق الق الماضي وآفاق المستقبل)، 30-2015/06/29، متاح على:
www.archfa.org/index.php/explore/2015/9-21-11-59-59/213-24-25-2014

[2]- محمد سلامة، **الاصلاح والانفتاح سر تفوق الاقتصاد الصيني**، متاح على:
www.chinatoday.com.cn/ctarabic/zhuanti/2013-02/25/content-519872.htm، بتاريخ 2013/02/025

* المرحلة الثالثة: 1992-2002 عشر سنوات للصمود امام اختبار الفوضى السياسية والمالية والتقدم الى الامام بشجاعة لتحديد اهداف الاصلاح فيما يتعلق بالنظرية المرشدة والمنهاج الاساسي واقتصاد السوق الاشتراكي وتحقيق تقدم اختراقي تاريخي جديد للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي.

* المرحلة الرابعة: 2002 الى الآن وفي هذه المرحلة يتم تحديد الاتجاه التاريخي للصين والحزب الشيوعي الصيني في العصر الحاضر بصورة اوضح على اساس نقطة انطلاق تاريخية جديدة، ورفع الراية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية بصورة اعلى للشروع في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو أشمل.[1]

فمن المهم الاعتراف بان العقد الماضي كان عقد الانطلاق في الاصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي، معتمدا على مبادرات الاصلاح التي واكبت العصر وآلياته ومفاهيمه وقيمه الانسانية قبل المادية، كما يعود الفضل الى قادة البلاد والآباء والرواد امثال الزعيم ماوتسي تونغ وشوان لاي ودنغ شياو بينغ وجيانغ تسه مين وهوجين تاو(*) وغيرهم ممن ساهموا في تطوير الصين ووضعها في تلك المرتبة التي فاقت الولايات المتحدة الامريكية او تكاد، والفضل ايضا للشعب الذي وثق في قيادته[2]، حيث عمل الحزب الشيوعي الصيني على تحقيق انجازات متميزة باعتباره الحزب الحاكم منذ عام 1949 في المجال السياسي، خاصة في مجال آليات الحزب وقيادات الدولة، فبنظرة عامة نجد ان النظام السياسي الاساسي في الصين قد عمل بشكل ناجح جدا خلال أكثر من ثلاثين عاما من

[1] - تشنغ بي جيان، **عملية الاصلاح والانفتاح في الصين يمكن تلخيصها في اربع مراحل تاريخية، "صحيفة الشعب اليومية أونلاين"**، متاح على: arabic.people.com.cn/31659/6514163.html، بتاريخ ، بتاريخ 2008/10/30.

(*)- هو جين تاو: ولد عام 1942 مهندس وسياسي صيني، تولى منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من 2003 وشغل من قبل مناصب عدة منها سكرتير عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للجمهوريةا (انظر: موسوعة الجزيرة، **هوجينتاو**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، بتاريخ 2014/12/06)

[2] - محمد سلامة، مرجع سابق

الاصلاح والانفتاح ويعود الفضل الى الآلية الواقعية لعمل النظام السياسي الصيني"آلية القيادة الجماعية".

اشار "دينغ شياو بينغ" في 24 ديسمبر 1990 خلال اجتماعه مع "جيانغ زيمين ولي بينغ" الى ان محور مشكلة الصين يتمثل في انه يجب على الحزب الشيوعي الصيني ان يمتلك مكتبا سياسيا جيدا ولجنة دائمة جيدة لذلك المكتب السياسي، فاذا لم تظهر مشاكل في تلك الحلقة فان الصين ستستقر مثل جبل تاي، فسر الصين يكمن في الحزب الشيوعي الصيني، وسر الحزب الشيوعي الصيني يكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية، وسر اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية يكمن في آلية القيادة باللجنة الدائمة، مع السير وفق آلية القيادة المجمعة تلك التي تسمى "آلية القيادة الجماعية"، وهذا هو الشرط السياسي للسير بسلامة على طريق الاصلاح الصيني[1]، على كلا فقد عمل الحزب الشوعي الصيني على توحيد الشعب الصيني بجميع قومياته للعمل الجاد، والاعتماد على نفسه في بناء الصين كدولة اشتراكية متطورة الثقافة وديمقراطية رفيعة.[2]

فقد كانت هذه التجربة ولازالت تحقق مستويات غير متحققة في اية دولة اخرى مما كان له اثر ايجابي انعكس في عدة مؤشرات فمن المميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو انها سلكت منهج التدرج في تطبيق الاصلاحات وهذا ما اعطاها حصانة ضد الفشل الذي اصاب غيرها من التجارب الاخرى[3]، ففي الفترة الممتدة من 1980-2002 شهدت الصين تحولا كبيرا في السياسة الصينية الداخلية والخارجية تحت قيادة جيانغ زيمين الذي انتهج نفس سياسة دينغ شاو بينغ الاصلاحية والانفتاح على العالم ومواصلة عملية اصلاح هيكلة الدولة

[1]- هو ان جانغ، **نظام الحكم في الصين -القيادة الجماعية ذات الخصائص الصينية**، ترجمة احمد ظريف القاضي، مصر: بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، ط1، 2017، ص 16-17

[2]- هشام بشير، **الحزب الشيوعي والاصلاح السياسي في الصين**، المركز الديمقراطي العربي، متاح على: demceratica.de/?p=34154، بتاريخ 2016/07/17.

[3]- احمد عبد الامير الانباري، **التجربة الاقتصادية الصينية**، مركز دراسات الصين وآسيا، www.chinaasia-rc.org/index-php?p=32&id=414، تمت الزيارة 2017/03/01.

السياسية والإيديولوجية التي جاءت مع بينغ شياو بينغ، هذا وقد ادخلت تعديلات على الدستور الصيني في عامي 1993-1999 حيث نص الدستور على ان الصين هي دولة اشتراكية تحت سيطرة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب، كما نص على ان كل القوميات داخل جمهورية الصين الشعبية سواء امام القانون، ومن بين الاصلاحات السياسية نجد: توسيع هامش الحريات السياسية، اصلاح النظام الانتخابي وتشجيع المجتمع المدني، اعطاء الاولوية للاستقرار السياسي والمحافظة على الوضع القائم باعتباره الضمانة الوحيدة لإعادة بناء الصين داخليا.[1]

كما قامت الصين بتعميق الاصلاحات بشكل شامل بهدف تحسين وتطوير نظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتعزيز تحديث منظومة حكم البلاد والقدرة على الحكم، كما ان تنظيم الاصلاحات وتنسيقها ضروري لتسريع تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي والسياسة الديمقراطية والثقافية المتقدمة والتناغم الاجتماعي والحضارة الايكولوجية.[2]

ففي هذا الاطار واستنادا الى التجارب التاريخية والمتطلبات الواقعية، هناك قناعة راسخة في الصين على مستوى القيادة والقاعدة على ان الاشتراكية وحدها هي خلاص الصين وبأنه عبر نهج الاصلاح والانفتاح يمكن تحقيق القدرة الناجعة على تطوير الاشتراكية والماركسية وبالتالي تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، فعملية الاصلاح والانفتاح التي تعتبر بمثابة ثورة اشتراكية صينية جديدة والتي يقودها نخبة من المتنورين في الحزب الشيوعي الصيني قد اثبتت بالواقع بأنها تقود بكل وعي الصين لتكون دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة.[3]

---

[1]- هشام بشير، مرجع سابق

[2]- صالح ياسر، **بعض ملامح الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجديدة في الصين**، متاح على: www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/8213-2013-12-04-21-17-02، بتاريخ 2013/12/04

[3]- هشام يحي، **الصين والراية الاشتراكية العظيمة**، متاح على: anbaronline.com/?=266960، بتاريخ ، 2014/10/20

الاشتراكية الوطنية الجديدة:

كما كان لتبني الصين للنظرية الماركسية "الاشتراكية الوطنية الجديدة" فضل في هذا النجاح الذي وصلت اليه الان فقد عملت الصين على التمسك بتسلح وتوعية الشعب بثمار النظرية الماركسية التي تم تصيينها حيث يتمسك الحزب الشيوعي الصيني دائما بالجمع بين المبادئ الاساسية للماركسية مع واقع الصين ودفع دون انقطاع تصيين الماركسية متخذ ذلك سلاحا إيديولوجيا قويا لتسليح كل الحزب والشعب.[1]

فهناك من الباحثون من يرى أن الفضل لا يرجع للحزب الشيوعي وحده بل أن هناك فلسفة قديمة في الحكم تلاقت مع الفكر الماركسي وأن أيديولوجية الحزب الشيوعي لم تكن هي الوحيدة المؤسسة لجمهورية الصين الشعبية بل هناك حيثيات وأفكار خاصة واستخدامات كان لها اسهامات في نشؤ نظام الجمهورية الصينية، وكل فترة يتبنى الحزب الشيوعي الحاكم سلسلة تغيرات وإجراءات تصب في مصلحته مستمدة من آليات رأسمالية، كما يرون أن فهم السياسة الخارجية الصينية يتطلب الذهاب الى ما هو أبعد من تحليل النظرية الماركسية "اللينينية"، التي كان لها تأثير ضئيل على سياسة الصين الخارجية إن قورنت بتأثيرها على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية سابقا.[2]

وعلى كلا نجد ان انفتاح الحزب الشيوعي الصيني على العالم الخارجي خاصة دول آسيا وافريقيا بما فيها الجزائر استطاع ان يجعل تلك الدول تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين برغم اختلاف القيم والمفاهيم والسياسة والنظم في تلك الدول، وان تعطي لها تجربة واقعية ناجحة لعملية التنقل من هيكل النظام السياسي والنظام الاقتصادي المخطط القديم.

[1]- هان تشن فنغ، **الخصائص الصينية للطريق الصيني، "صحيفة قوانغمينغ اليومية"**، متاح على: abtheorychina.org/xsqy-2477/201411/t2014118-314698.shttml، بتاريخ 2014/11/18.

[2]- هشام بشير، مرجع سابق

المطلب الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر

الجزائر من الاشتراكية الى الديمقراطية التعددية

ظهرت التعددية الحزبية في الجزائر اثناء تواجد الاستعمار الفرنسي على شكل حركة وطنية تضم احزابا تفتقر لوجود سلطة سياسية مستقلة، ولنظـــام دســـتوري وقـــانوني ينظمها، حيث كان هدفها الوحيد هو مناهضة الاستعمار، ومحاربته بأشكال مختلفة وبعد ان حمل حزب جبهة التحرير الوطني لواء الثورة المسلحة، وحقق الاستقلال مرت الجزائر بعدة مراحل دستورية وسياسية في ظل دولة حديثة كانت تبحث عن البناء الامثل للسيادة الوطنيـة، والاستقرار السياسي، والدستوري منذ الاستقلال الى غاية اليوم، وقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، كما تأثرت بالنظام الاشتراكي لمدة 27 سنة الى غاية 5 اكتوبر 1988 التي تعتبر نقطـــة تحول للمجتمـــع الجزائري، والحياة السياســـية في الجزائر، حيث كانت سببا في الانفتاح على الديمقراطية التي تقر الحريات العامة وتنبذ الدكتاتورية، والانفراد بالسلطة، كما أقرت منذ دستور 1989 التعددية السياسية والحزبية.[1]

ومن اولى مظاهر بروز التعددية السياسية في الجزائر هو اقرار رئاسة الجمهورية بضرورة تعدد التيارات من خلال خطاب ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 10 اكتوبر 1988 وما تبعه من ظهور العديد من الشعارات الرسمية الجديدة منها: "من اجل ديمقراطية اوسع" و"من اجل المستقبل والديمقراطية"، بالاضافة الى ما قاله رئيس المجلس الشعبي الوطني عن احداث 5 اكتوبر 1988: "**انها ابرزت ضرورة التعجيل في المسار الديمقراطي الواسع الذي شرع فيه، والذي ينبغي ان يؤدي الى المصالحة بين الجزائريين...**"[2]

[1]- مسعود عليبي، **الرقابة على دستورية القوانين –دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة باينة: كلية الحقوق، 2011، ص 2

[2]- سعيد بو شعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، ط/2، 1993، ص 180-181

الجزائر كانت من الدول السباقة الى التحول للنمط السياسي الجديد "التعددية السياسية" نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعة داخلية وأخرى خارجية نذكر منها:

المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري الى التحول نحو التعددية السياسية التي تتلخص في مجموعتين من الازمات التي أحاطت بالنظام:

*المجموعة الأولى: وهي مجموعة الازمات الهيكلية والتي تمثل مسلك النظام في مختلف الازمات منها: أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر وما صاحبها من احتكار للسلطة، أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية.[1]

*المجموعة الثانية: التي تتمثل في مجموعة من الازمات المحورية التي عانت منها الجزائر منها: الازمات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتي لعبت دورا مهما في اعادة تشكيل النظام السياسي من جديد[2]

بالإضافة الى عوامل خارجية حيث شهد العالم في هذه الفترة أهم تحولات عالمية اقليمية وداخلية في تاريخ العالم المعاصر، وهو التحول الى التعددية السياسية، والتي أضحت ضرورة ملحة للدول النامية بما فيها الجزائر، فمع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الايديولوجية الشيوعية والأنظمة التسلطيــة في اوربا والدول النــامية، تحولت حوالي أربعين دولة في العالم الى أنظمة ديمقراطية تبنت منهج التعددية السياسية،[3] بعدما اخفقت التجارب السياسية القديمة فيها وغيـاب المشاركة السياسية

[1]- منعم عمار، **الجزائر والتعددية المكلفة –الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص 44-49.

[2]- غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 298

[3]- عبد النور بن عنتر، **إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، "المستقبل العربي"،** العدد 273، نوفمبر 2001، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 6

للمواطنين، واحتكار ممارسة السلطة من قبل الدولة، وصيغة الحزب الواحد أو ائتلاف الاحزاب المسيطرة، وجر ذلك الى فشل في مشاريع التنمية بكل أنواعها[1].

انطلقت الجزائر في ارساء قواعد الديمقراطية من خلال مباشرت المسار الانتخابي وتمكين مختلف التيارات من امكانية الترشح للتمثيل في المجالس المحلية والمجلس الشعبي الوطني، والترشح لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يثبت حدوث تحول سياسي ظاهر جسده الدستور الجديد 1989، وشكل انتقالا من نمط الى آخر كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية:

- محاولة ترسيخ عوامل الديمقراطية بالرغم من حالة العنف، وهو مايبدو جليا في وجود قيادات جماعية للسلطة تخرج عن الاطار الشخصي.
- الانفتاح النسبي على وسائل الاعلام المكتوبة تعزيزا لحرية الرأي.
- بروز ملامح النضج لدى القوى السياسة من حيث الوعي والتنظيم.
- توسيع مجال المشاركة السياسية واحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.
- انتشار الثقافة المدنية وتعميق الايمان بها.
- ترسيخ التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدأ للتداول على السلطة رغم ما يشوبها من انحرافات وتجاوزات.[2]

وقد مرت التجربة الديمقراطية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين:

– المرحلة الاولى: تسمى مرحلة الفوضى الديمقراطية والتي تميزت بالتركيز على الدين الهوية، والتاريخ، وهي المسائل التي تم من خلالها تعبئة الشارع لمواجهة رواسب النظام القديم الذي لم يجد أمامه الا اللعبة الديمقراطية كخيار لتجاوز الحالات الأزموية، بسبب

[1]- أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، القاهرة (مصر): الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 11-12.
[2]- عبد السلام قريقة، مرجع سابق، ص 49

أزمات متداخلة اقتصادية، سياسية نتيجة تصادم القوى داخل سرايا الحكم وهو ما أدى الى نتائج كارثية في المرحلة الانتقالية حصيلتها خراب العمران وذبح الوطن.

– المرحلة الثانية: مرحلة الضبط الديمقراطي والتي تميزت بالتحالف الرئاسي الثلاثي بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وهو تحالف قام على شرعية دعم الرئيس بوتفليقة انطلاقا من قناعات تعطي الأولوية لبناء المصالحة الوطنية للخروج من المأساة الوطنية مع دعم برنامج النمو الاقتصادي، حيث استطاع هذا التحالف غلق اللعبة أمام باقي التيارات السياسية المعارضة وعمل على اضعافها وتغييبها على الساحة السياسية.[1]

دون ان ننسى دور الزيارات المتبادلة في اعطاء دفع قوي للعلاقات بين الجانبين نحو مزيد من التعاون لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون المشترك وهذا ما عبر عنه السيد "رابحي" سفير الجزائر لدى الصين في مقابلة مكتوبة مع وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" عن الزيارة التي قام بها "يوي تشنغ شنغ" رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني لأربع دول عربية (ينظر الملحق رقم 08) والتي بدأها بالجزائر قائلا: "**هذه الزيارة خطوة هامة من شأنها ان تسلط الضوء على رفع العلاقات العربية – الصينية الراسخة ونتائج التعاون الصيني –العربي وآفاقه المستقبلية**"،[2] وحسب ما ذكره كبير المشرعين الصينيين عند ما زار الجزائر "ووبانغ قوه" في 2008 خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء "أحمد أو يحي" حيث أشار الى ان الصين ستتعاون مع الجانب الجزائري لتدعيم التعاون الثنائي من منظور استراتيجي طويل الأجل باعتبارهما دولتان ناميتان تشتركان في طموح مشترك لتنمية اقتصادهما، كما أشار انه علينا تشجيع شركاتنا على التعاون الصيني الجزائري، فالحكومة الصينية ستشجع الشركات الصينية على اقامة أنشطة أعمال واستثمارات في الجزائر وستتبنى سياسة مفتوحة لنقل التكنولوجيا الى الجزائر، وإطلاق برامج تدريبية مختلفة للأفراد الجزائريين بهدف الاسهام في تصحيح الهيكل الاقتصادي

[1]- مصطفى سايج، **نظرات التحول الديمقراطي في الجزائر التجربة الى أين؟، "صحيفة البلاد اون لاين"**، متاح على: www.djazairess.com/elbilad/1316 ، بتاريخ 2009/03/04

[2]- وكالة الأنباء الصين الجديدة، **سفير الجزائر لدى الصين: جولة يوى العربية ستسهم في الارتقاء بالعلاقات الصينية العربية في شتى المجالات**، متاح على: arabic.china.com/caexchanges/interview/2925/20141128/218752.html، بتاريخ ، 2014/11/28

بالجزائر وتوسيع اطار فرص العمل، ورد "أويحي" متفقا مع اقتراح "وو" أن الحكومة الجزائرية ترغب بصدق في التعلم من الصين وتدعيم التعاون الثنائي والاستثمار المتبادل من أجل المساعدة في التحول الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة، فالصين مستعدة لتقاسم خبراتها مع الجزائر في العديد من القضايا بما فيها التنمية الوطنية بهدف تدعـــيم التعاون الجوهـــري وتعزيز الصـــداقة بين الشـــعبين، فالانجازات التي حققتها الصين في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية تعد دليلا حيا للعالم على نجاح سياسة الانفتاح في البلاد[1] ومن هنا نجد ان الوضع السائد في الصين خلال هذه الفترة يتطابق مع الاوضاع في الجزائر فكلا البلدين كانا يواجهان فوضى سياسية وفي طريقهما للإصلاح.[2]

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر

لقد شهد العالم منذ الثمانينات تحولات كبيرة وسريعة في اطار تدويل الاقتصاد والتقسيم الدولي للعمل حيث تميزت هذه التحولات بترسيخ مفهوم التكتلات الاقتصادية من أجل التعاون وتحقيق المصالح بين الدول[3]، وخير مثال على هذا نجد الصين وعلاقاتها مع الدول الافريقية عامة والجزائر خاصة إذ امتازت العلاقات الصينية الافريقية في هذه الفترة بالاتساع والعمق وهي قائمة أساسا على قاعد المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي، حيث اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، كما ان هناك أوجه تشابه بين ثقافة الصين وثقافة الافارقة فتحت لها ذراعيها حتى غدت بعد حين أكبر شريك تجاري لإفريقيا ويعود ذلك الى الطفرة الاقتصادية الصينية بتطوراتها المذهلة والتي تتقاطع في الكثير من بداياتها مع الكثير من الاقتصاديات

[1] - صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر تدعوان الى تعزيز تنمية الروابط وتكثيف التعاون بينهما**، متاح على: arabic.people.com.cn/31660/6528353.html، بتاريخ 2008/11/06

[2] Albert Fishlowl Et Autres, **le conomie Mondiale Pauvres et pays Riches**, Paris(Françe): Paris Economica,1981, p 234

[3]- الشيخ باي الحبيب: **الاستثمارات الصينية بافريقيا –كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟**، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على: Studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/4/2014429114833298916.html، بتاريخ ، بتاريخ 2014/04/30، ص 3

الافريقية التي شهدت مؤخرا نموا باهرا، ولعل التشابه في البدايات والمحن والصراع ضد الاستعمار " منظمة دول عدم الانحياز" أفضى بالأفارقة الى اعتبار الصين حليفا استراتيجيا وشريكا اقتصاديا متقدما يتمتع بمصداقية عالية وليس له تاريخ استعماري معين، وعلى نفس هذا المنوال تقوم العلاقات الصينية مع الدول المغاربية والتي هي قائمة اساسا نتيجة قوة الاقتصاد الصيني وحاجاته المتنامية للأسواق لاستيراد المواد الأولية وتسويق منتجاته لاسيما تأمين الامداد بالطاقة وفي هذه العملية مصلحة متبادلة، فالصين تعزز مكانتها في السوق العالمية بحضورها القوى الاقتصاديات المغاربية وتستفيد من مواردها الأولية، أما الدول المغاربية فتستفيد من الصين لدعم نموها الاقتصادي وتنويع الشركاء الاقتصاديين، لتقلل من تبعيتها للاقتصاد الأوروبي[1]، اذ يعتبر المغرب العربي مصدرا هاما للمواد الخام الضرورية للصناعة الأوروبية، هذا الى جانب كثافة المبادلات التجارية والتعاملات بين ضفتي البحر الابيض المتوسط، وهذه المعطيات تؤكد على وجود العديد من المصالح المشتركة وتنافس قوي على هذه المنطقة وهذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية مشتركة للتعاون من أجل تقنين العلاقات بين منتجي المواد الأولية ومستهلكيها[2]، أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الصينية ففي هذه الفترة عرفت العلاقات بين البلدين مرحلة انتقالية من الاهتمام بالعامل الأيديولوجي الى اعادة ترتيب الأولويات في العلاقة بينهما من خلال منح أهمية أكثر للعامل الاقتصادي إذ عملت الصين في هذه المرحلة على تعديل استراتيجيتها الإنمائية الوطنية والدولية وحولت تركيزها الى تعزيز البناء الاقتصادي في الداخل وترقية السلام و التنمية والتعاون في الخارج، وهو ما انعكس أساسا على طبيعة علاقاتها مع شركائها الاقتصاديين بما في ذلك الجزائر إذ عملت الصين على تعميق الشراكة الاقتصادية مع الجزائر نتيجة نمو الاقتصاد

١- عبد النور بن عنتر، **الصين والدول المغاربية**، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/opinion/، بتاريخ 2014/11/15

٢- Bichar.a**, le grande Magreb et leurope enjeux et perspectives**, paris: éditions publc sud, 1992,p 20

الصيني وسعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحوله الى اقتصاد شره للمواد الأولية وللنفط بشكل أساسي.[1]

1/ التحولات الاقتصادية في الصين:

منذ عام 1949 وحتى أواخر العام 1978 جرى بناء اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفياتي من خلال اعتماد الاقتصاد المخطط المركزي لكن بعد هذا التاريخ وبعد انتهاء الثورة الثقافية تبنت القيادة الشيوعية الجديدة اصلاحات جذرية في الاقتصاد أدت الى انتقال الاقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد مختلط (*) موجه نحو السوق تحت راية الاشتراكية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني.[2]

وبفضل هذه الاصلاحات التي قادها الزعيم الصيني "دينغ شياو بينغ" عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده التي تملك رؤية جديدة تختلف عن الماوية وتذهب الى اتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي وإحداث اصلاحات اقتصادية عن طريق المزاوجة بين اقتصاد السوق (**) والاقتصاد الاشتراكي من اجل الاستفادة من مزايا نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد.[3]

في عام 1993 وافقت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الرابعة عشر للحزب الشيوعي الصيني على تطبيق "اقتصاد السوق الاشتراكي" لتمهد بذلك الطريق لانطلاق الصيني الاقتصادي في عقدين متتالين، كما صدرت عن دورة أعمال الدورة الكاملة الثالثة الثامنة عشر للجنة المركزية وثيقة بعنوان "قرار اللجنة المركزية حول عدة مسائل مهمة تتعلق

---

[1]- محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص 84-85

(*)- اقتصاد مختلط: هو نظام اقتصادي وسيط بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق يمزج بين الاعتماد على السوق والدولة معا (انظر: موسوعة الجزيرة، مرجع سابق)

[2]- هشام يحي، مرجع سابق

(**)- اقتصاد السوق: هو نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق (انظر: موسوعة الجزيرة، المرجع نفسه)

[3]- أحمد عبد الامير الأنباري، مرجع سابق

بتعميق الاصلاحات على نحو شامل" حيث جات الوثيقة شاملة أجازت فيها اللجنة المركزية اصلاحات اقتصادية تعتبر من أجرأ الاصلاحات خلال ثلاثة عقود منها:

- تحرير الأسواق بصورة أكبر لتعزيز استقرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم.
- توسيع فرص الوصول الى الأسواق الصينية.
- تعزيز التعاون الاقليمي وانفتاح المدن الحدودية والداخلية.
- اصلاح النظامين المالي والضريبي.[1]

استراتيجية الصين على المستوى الخارجي:

تأكدت القيادة الصينية بأن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض باقتصادها وهذا ما جعل الصين تتبع سياسة خارجية جديدة مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم من أجل عملية البناء الداخلي، وتسخير هذا الانفتاح لصالح عملية الاصلاح والتحديث في الصين فكان أول هدف من أهداف السياسة الخارجية للصين يتمثل في ترتيب أوضاعها الداخلية.[2]

فعلى المستوى الخارجي وفيما يخص اقتصادها تتمثل استراتيجيتها في النقاط التالية:

- تنويع مصادر الواردات النفطية.
- زيادة الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطية الخارجية.
- تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المصدرة للنفط.
- الاهتمام بخط الأنابيب الأرضي الروسي والكازاخستاني.
- شراء واستخدام مصافي تكرير نفطية خارجية.[3]

[1]- صالح ياسر، مرجع سابق
[2]- أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سابق
[3]- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 89-92

دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا

مع بداية الثمانينات والتسعينيات تحولت علاقات الصين بأفريقيا وأصبحت أكثر براغماتية وأصبحت القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سلم أولويات الصين في أفريقيا فعدلت من سياستها لتتناسب مع هذه الأولويات لاسيما أنها تخلت عن اعتماد المبدأ الإيديولوجي أساسا في التعامل مع غيرها من الدول حيث تميز العلاقات الصينية الافريقية اليوم بالتجارة الفعالة والنشاط الاقتصادي المتزايد إذ نمت التجارة الثنائية بنسبة 700% خلال فترة التسعينيات[1]

كان المنتدى الصيني الافريقي الذي تأسس سنة 2000 قد وضع أساسا لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الافريقية مما أسهم في النمو السريع للتجارة والاستثمار في السنوات الماضية.[2]

أسباب تحول العلاقات الصينية الإفريقية:

- تحول البنى الفاعلة داخل دوائر صنع القرار في الصين حيث عملت النخبة السياسية الجديدة على استبدال الخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي محل التطرق الإيديولوجي الماوي(*).
- بروز قارة افريقيا كمنطقة نفطية واعدة وسوقا استهلاكية واسعة وسعي الصين الى اقتحام هذه السوق بقوة واستغلال النفط.

[1]- المرجع نفسه، ص 114-115

[2]- بيترو كس، جي هاي شين، **النفوذ الصيني في افريقيا...تهديد كبير لمصالح واشنطن**، متاح على: marebpress.net/article.php?id=897، بتاريخ 2006/12/28

(*)- الماوية: تعرف أيضا بعلم الثورة، وهي تيار ثوري في الحركة الشيوعية تتميز بضرورة قيام الحركات الشيوعية بتمردات عسكرية على الأنظمة البرجوازية والامبريالية، مشتقة من تعاليم الزعيم "ماو تسي تونغ" وتقوم فكرتها على الثورة أو الانتفاضة الاعلامية ثم التنظيمية ثم الحرب الشعبية واقامة جمهورية الشعب، وتسمى أيضا علم الثورة (انظر:dictionnaire.sensageny.leparisien.fr، تمت الزيارة 2017/04/16).

- منافسة ومزاحمة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- التحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأهمها تراجع المتغير الإيديولوجي والعسكري لصالح الاقتصادي.

أهداف السياسة الصينية الجديدة في افريقيا:

- تأمين مصادر امدادات نفطية دائمة ومضمونة في افريقيا.
- الأهداف الدبلوماسية للسياسة الصينية في افريقيا منها تهميش تايوان وكسب التأييد الدبلوماسي الافريقي لدى هيئة الأمم المتحدة.
- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الأمريكية على العالم.[1]

إذا نجد أن الصين أولت اهتماما كبيرا بالنفط لارتباطه المباشر بنموها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي فعمدت إلى تطوير قطاع الطاقة والهيئات الحكومية المرتبطة به وإعادة هيكلته بما يجعله أكثر فعالية وكفاءة الأمر الذي تطلب وضع خطط استراتيجية خمسيه للتعامل مع الوضع النفطي بشكل علمي دقيق ومنظم، وقد حظيت هذه الخطط بأهمية عالية لاسيما الخطط الخمسيه العاشرة (*) والحادي عشرة (**) التي تغطي السنوات (2001-2005) و (2006-2010) والتي حددت شكل السياسية النفطية الداخلية والخارجية للصين.[2]

[1]- موسوعة السياسة والاستراتيجية، **تطور الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا**،قسم الدراسات الافريقية، متاح على: www.Pomitics-dz.com/threads/ttu-alastratigi-alsini-algdid-93 ، بتاريخ ، بتاريخ 2015/03/01

(*)- الخطط الخمسية العاشرة: نصت هذه الخطة على عدد من الأهداف تتعلق بالطاقة والنفط منها: التحقق من احتياطات النفط والغاز الموجودة في البلاد لاتخاذ التوجه المناسب، العمل على زيادة الانتاج المحلي للنفط والغاز، انشاء البنى التحتية الرئيسية المطلوبة لنقل وتخزين النفط والغاز، التقدم في التطوير والتكنولوجيا والابداع، دفع المصانع الصينية لتبني سياسية الحفاظ على الطاقة...(انظر: على حسين باكير، المرجع نفسه، ص 82-83)

(**)- الخطط الخمسية الحادي عشرة: تم اقرارها في 2006/03/15 ومن أهم الأولويات التي نصت عليها فيما يتعلق بالطاقة: الاعتماد على التكنولوجيا والتقنية العالية من أجل توفير الطاقة المستخدمة، العمل على تحقيق اكتفاء ذاتي للطاقة، العمل على تفعيل نظام نقل النفط والغاز في البلاد وفتح قطاع الطاقة للاستثمار الخاص والاهتمام بأمن الطاقة (انظر: المرجع نفسه، ص 85-86)

[2] - علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 93

أما بالنسبة للجزائر فالصين تسعى اليوم الى كسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجـــزائري، ويمكننا أن نشير الى استثمارات الشركة الصينية العملاقة **CNBC** (*) التي أقدمت على بناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض "سباع" ثم استطاعت شركتي **Sinopec**(**) و **Cnps** في سنة 2004، أن تضفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض "وادميا" كما أن الشركة الجزائرية "نافتال" بتعاون مع شركة **SORALCHINE** بادرتا الى تكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم **NAFTACHINE** مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين.[1]

2/التحولات الاقتصادية في الجزائر:

منذ استقلال الجزائر الى غاية نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي كانت الجزائر تنتهج ما يسمى بالنهج الاشتراكي والاعتماد بصورة كبيرة على القطاع العام وعلى التخطيط المركزي، ولكن مع انهيار الاشتراكية وفشلها أصيبت الجزائر بصدمة اقتصادية ودخلت في حلقة مفرغة ووصلت الى طريق مسدود، مع تصاعد أزمة المديونية وانخفاض أسعار النفط منذ عام 1986 وتقليص المداخيل من العملة الصعبة وبالتالي العجز في تمويل التنمية الاقتصادية ودخولها في أزمة حادة داخلية وخارجية وكذلك تزامن هذه الفترة بالتغيرات التي أحدثت في العالم وبروز خاصية أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها الى اعتمـــاد كل دول العالم على نهـــج قـــوى السوق في

(*)- شركة CNPC: chinanationalpetroleum هي شركة مسؤولة عن كل عمليات النفط والغاز في الصين بما فيها مناطق المياه الضحلو (انظر: علي حسين باكير: مرجع سابق، ص 48)

(**) شركة Sinopec: china Natiomal Petrochemical corporation وهي شركة مسؤولة عن عمليات نقل وتوزيع الانتاج وتدير منشآت الانتاج ل 90% من انتاج النفط الصيني المكرر وحوالي 75% من بتروكيماوياته (انظر: نفس المرجع، ص 51).

[1]- موسوعة السياسة والاستراتيجية: مرجع سابق

التنمية، وعليه من أجل مواجهة هذه الصدمات الداخلية والخارجية لابد للجزائر من تطبيق سياسات اصلاحية ذاتية ومدعمة من المؤسسات المالية الدولية.[1]

كما عرف الاقتصاد الجزائري تراجعا متواصلا فبات من الضروري اعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة وانتهاج سياسات أكثر انفتاحا على القطاع الخاص والاقتصاد العالمي والانتقال من الاقصاد الريعي(*) المخطط الى الاقتصاد الليبرالي، استوجب الشروع في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المدعمة من طرف هيآت مالية عالمية، والتي تهدف الى تسريع الدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا التحول من آثار اقتصادية وتكاليف اجتماعية.[2]

لقد برزت بوادر التحول في النظام الاقتصادي الجزائري منذ النصف الثاني من الثمانينات وبالضبط بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي عجلت بالتراجع عن الكثير من مفاهيم الاشتراكية السائدة سابقا، وباشرت الجزائر تحرير اقتصادها عبر خطوات ومراحل متأنية.[3]

- **اقتصاد الجزائر قبل الاصلاحات:**

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة على الشكل التالي: اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير "ريعي" ويتعرض لافرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط.

---

[1]- ابتسام حميداني، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لفترة 1989-2014**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 42

(*)- اقتصاد ريعي: هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع "الدخل" وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا، حيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه (انظر:محمد نبيل الشيمي، **الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية**، **"الحوار المتمدن"**، العدد 3637، متاح على:
www.alhewar.org/debat/show.arl.asp?aid==295122، بتاريخ 2012/02/13)

[2]- Azeddine Saidane,**la lgérie le Défitli bérale**, **"Jeune Afriquue"**,N=2032 Du 21 Au 27 Décembre,1999,p 54

[3]- Lahouaei Addi, **Dynamique et Contradiction du Système Politique Algerien Revue Algerienne Des Sciences Juridique et Politique**,**"AlgerOpuvol:xxxi"**, N= 2, Juin 1988, p 504

- **اقتصاد الجزائر أثناء الاصلاحات:**

تبلورت جهود الاصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الاصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3.2% سنة 1998، معدل النمو منذ 1962-1998 بلغ 1.4%، وبمتوسط بلغ 1.14% خلال فترة الاصلاحات.

- **اقتصاد الجزائر ما بعد الاصلاحات:**

استدام النمو الايجابي منذ 1995 الى 2008 (4%)، الاقتصاد مستقر من حيث اطار الاقتصاد الكلي، وفر مقاومة أكبر للصدمات وتجنب إختلالات 1986 وهذه النتائج كانت لها علاقة بأسعار النفط، واستراتيجية النمو التي تعتمد على دعم النمو من خارج الميزانية.[1]

دون ان ننسى الاشارة الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر سنة 1991 والتي تعتبر بمثابة الدفعة الثانية من الاصلاحات وذلك في شهر أفريل مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة اجراءات تعميق الاصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها حيث توجت هذه الاصلاحات بإصدار نصين أساسيين هما:

1/المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التميزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى الى انشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع، ووضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار، خضوع الاستثمار الى نظام بسيط للاشهار، تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الاموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء الى التحكيم الدولي في حالة نزاع.

[1]- حاكمي بو حفص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"** ، العدد 07، 2001، ص 12-14

2/المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا ادخال أدوات جديدة في التجارة.[1]

عملت هذه التجربة الصعبة التي قامت بها الجزائر بزيادة ارادتها في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وهو الأمر الذي تجسد في ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي الى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام الى منطقة التجارة العالمية، فقد قامت الجزائر بفتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما.[2]

استراتيجية تنويع الشركاء:

الجزائر تعتزم تنويع شركائها حيث عملت على تبني هذه السياسة من أجل الزيادة من حدة التنافس وهذا ما سيبعث روح المنافسة بين مختلف المؤسسات في السوق الوطنية وعلاوة على تحفيز الشركاء الأجانب لمضاعفة الجهود، كما ستسمح هذه الاستراتيجية الجديدة أيضا بتعزيز قدرات الانجاز الوطني أمام الطلب المتزايد.[3]

وأما بالنسبة للصين فيمكن القول أن الصين قامت في هذا الشأن بتعميق الشراكة الاقتصادية بينها وبين الجزائر للخروج من مأزق ما أسمته فرانسواز نيكلاس "السمة اللاتناظرية" للاقتصاد الصيني، فالصين تستورد في الواقع أساسا من بقية دول آسيا (اليابان، كوريا، دول الآسيان) في حين أنها تصدر أساسا الى البلدان الصناعية وهذا ما كان لزاما

[1]- Ahmed Benbitour, **lAlgérie au Troisiéme Millénaire- Defis et Potentialités,** Algérie: édition SARI NOOR,1998,p 76

[2]- سي آيلند، **مذكرة حول الاصلاحات في الجزائر**، متاح على: www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM. ، بتاريخ 2004/06/09

[3]- بوابة المواطن: **الجزائر تعتزم تنويع شركائها الأجانب من أجل انجاز برنامجها في مجال الاسكان**، متاح على: www.lmouwatin.dz-2011 ، تاريخ الزيارة: 2017/01/29

على الصين أن تلجأ الى البحث عن شركاء خارج هذه الحلقة، كما كان على الجزائر أن تجد لها شركاء تاريخيين كالصين للتخلص من تبعيتها اقتصاديا.[1]

[1]- محمد حمشي،سامية ربيعي ، مرجع سابق، ص 85

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل الذي يتناول المحددات التاريخية والسياسية والاقتصادية للعلاقات بين الجزائر والصين أن البلدان قد شيدا علاقات تاريخية خلال حرب التحرير الوطني بفضل عوامل أساسية ميزت علاقاتهما والتي من أهمها العامل الأيديولوجي والظروف المشابهة فكلاهما تعرضا الى الاستعمار وسلكتا نفس المنهج من أجل نيل الاستقلال والتحرر ما دفعهما للتعاون في العديد من الجوانب، وبعدها استمر هذا التعاون والتوافق وذلك من خلال تأييدهما المتبادل في القضايا السياسية ومساندتهما في الكثير من المواقف حتى انتقلت هذه العلاقات من الاهتمام بالعامل الأيديولوجي الى التكاتف الاقتصادي وذلك من خلال دعم الصين لمكانتها الدولية في السوق والاستفادة من موارد الجزائر، وبالمقابل تستفيد الجزائر من الصين لدعم نموها الاقتصادي وتنويع شركائها الاقتصاديين، ولحد الآن لا يزالا على استعداد كبير لتوسيع جميع مجالات التعاون بينهما.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: مجالات التعاون بين البلدين

المطلب الأول: قطاع الطاقة والمحروقات

المطلب الثاني: قطاع التنمية

المطلب الثالث: المجال الاجتماعي والثقافي

المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية

المطلب الأول: التنافس الأمريكي

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية أحد أهم مرتكزات التعاون الجزائري الصيني وأبرزها خلال القرن الجديد إضافة الى جوانب أخرى أقل أهمية، بينما تمثل قضية دخول الصين في المنطقة مؤخرا أكبر التحديات أمام تطور مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين وهذا ما حرك الرغبة الأمريكية والفرنسية التنافسية نحو مواجهة القطب الصيني اضافة الى جملة من المعوقات الاقتصادية التي تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الطرفين، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل الى واقع وتحديات العلاقات الجزائري الصينية على النحو التالي:

1/ **المبحث الأول: مجالات التعاون بين البلدين.**

2/ المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية.

المبحث الأول: مجالات التعاون بين البلدين

تواجه العلاقات الجزائرية الصينية فرصا غير مسبوقا لاسيما في الجانب الاقتصادي والتي تتمثل في تعميق الانفتاح والمزيد من الاصلاح للنهوض بالاقتصاد اذ تحمل في طياتها طاقة كبيرة لتحقيق تعاون أكبر وفسح المجال لقيام شراكة استراتيجية شاملة تحقق مكاسب للطرفين خاصة في مجال الطاقة والمحروقات والتنمية المستدامة والمجال الاجتماعي والثقافي وغيرها.

المطلب الأول: مجال المحروقات

بدأت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين بتوقيع أول اتفاق في عام 1964 وكان دوما ثمة اتجاه من أجل الرفع في هذه العلاقات ولكن في بداية تسعينيات القرن الماضي تأثر قليلا هذا التعاون، لكنه عرف عودة الى سابق عهده وتطور أكثر في أواخر التسعينيات،[1] اذ أصبحت الصين بالنسبة الى الجزائر تعد شريكا اقتصاديا هاما ذو مكانة مميزة في العلاقات الثنائية، كما تعد أول ممول للجزائر منذ عام 2013 " 8.2 مليار دولار سنة 2014" وعاشر زبون لها "1.8 مليار دولار" بما يعود بفائدة كبيرة على الطرف الصيني[2] وفي الربع الأول من سنة 2015 صنفت الصين كأول شريك تجاري للجزائر بواقع 2.13 مليار دولار أمريكي من السلع أي بارتفاع بلغت نسبته 12.8%

مقارنة ب 2014، ومثلت صادرات الصين 16.4% من الواردات الجزائرية الاجمالية في هذه الفترة[3]، فمنذ اقامة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا

[1]- ايمان بومزبر، وردة رزاق لقرع، دور السفارة في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة سفرة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة): كلية العلوم السياسية، 2013، ص 93

[2]- الاذاعة الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الصينية نحو اقامة علاقة رابح رابح وتجاوز العلاقات التجارية المحضة**، متاح على: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150427/38461.html، بتاريخ 2015/04/27

[3]- الصين اليوم: **العلاقات الجزائرية- الصينية**، متاح على: arabic.chinatoday.com.cn/se/2015/06/01/content.690166htm، بتاريخ 2015/06/01

ملحوظا وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية بمدينة "تيانجين" الصينية السيد "مراد مدلسي" في الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني على أن مستوى العلاقات الجزائرية الصينية عرف تقدما ملحوظا خاصة بعد توقيع رئيسي البلدين على اعلان إقامة شراكة استراتيجية (*) بين الجانبين في نوفمبر 2006 وأضاف في هذا الصدد قائلا: "**ان هذه الشراكة قد أثمرت في ظرف وجيز عن ارساء تعاون نموذجي في المجال الاقتصادي والاستثماري وتحويل التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية بالإضافة الى اقامة حوار وتشاور سياسي بناء بين البلدين**"[1]، كما أكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية السيد "عبد القادر مساهل" ان العلاقات الجزائرية الصينية شهدت تطورا ملحوظا منذ وصول رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الى سدة الحكم ويظهر هذا الأمر جليا من خلال تكثيف تبادل زيارات رفيعة المستوى وتعزيز التشاور حول المسائل الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وازدهار المبادلات التجارية، من أهمها الزيارة التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الصين في نوفمبر 2006 والتي ساهمت في اعطاء دفع قوي لهذه العلاقات وإضفاء طابع الشراكة الاستراتيجية عليها وهي شراكة تعززت بسرعة لتصبح في فيفري 2014 شراكة استراتيجية شاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية فضلا عن المشاورات حول أهم القضايا الدولية[2].

كما صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في كلمة ألقاها بحفل استقبال أقيم في جامعة بكين قائلا: "**ان علاقاتنا التي شهدت تطورا متميزا خلال السنوات الأخيرة، تطورا ترجمته زيارتي**

(*)- شراكة إستراتيجية: هي تحالف رسمي بين اثنين من الشركات التجارية، تأخذ طابع رسمي عن طريق عقود عمل واحد أو أكثر ولكن لا ترتقي الى تشكيل شراكة قانونية أو وكالة، و تشكل هاتان الشركتان هذه الشراكة عندما يمتلك كل واحد منهما أصولا تجارية من شأنها مساعدة الطرف الآخر على تسهيل عملياته التشغيلية (انظر: مازن ارشيد، **ماهي الشراكة الاستراتيجية؟**، "الجديد العربي"، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy، بتاريخ 2015/04/28)

[1] - عامر محمد، **مدلسي ينوه بمستوى الشراكة الجزائرية- الصينية ويصفها بالاستراتيجية**، متاح على: www.djazairess.com/elyawn/3779، بتاريخ 2010/05/14

[2] - النهار أون لاين، **مساهل..العلاقات الجزائرية الصينية تطورت منذ وصول الرئيس بوتفليقة الى الحكم**، متاح على: https://www.ennaharonline.com/ar/national/280377، بتاريخ 2016/07/29

هذه ابرام الاعلان حول الشراكة الاستراتيجية التي سيأتي بفضله منح هذه العلاقات المتانة والكثافة الجديرتين بصداقة شعبينا المثالية"، وأضاف بقوله: "**بأننا بتدشين هذه المرحلة الجديدة سنمكن العلاقات التي تربط بلدينا من تحقيق قفزة نوعية تتيح لها ترقية وشائج قوية تطبعها الثقة والدوام، وان هذه الشراكة ستكتسي طابعا استراتيجيا من حيث اننا رسمنا لها معالم واضحة تعكس الوفاق السياسي السائد بين الجزائر والصين**"[1]، كما عملت ندوة التعاون الاقتصادي الصيني والجزائري التي نظمتها وزارة التجارة الصينية ونظيرتها الجزائرية بالتعاون مع شركات صينية عملاقة على جذب مئات الأشخاص من مختلف الأوساط من الجانبين منهم 180 رجل أعمال صيني و 80 رجل اعمال جزائري، وهم يبحثون فرص التعاون بين الجانبين في مجالات البناء والمواصلات والأدوية وصناعة السيارات والمعدات وغيرها، اذ اشار بوتفليقة الى أن البلدين لهما امكانيات تبادل الخبرات اذ أن الصين لديها تجارب متقدمة للتنمية الاقتصادية والتقنيات المتطورة والمفاهيم الادارية والأموال بينما تمتاز الجزائر ببيئة الاستثمار الطيبة ووفرة الموارد[2].

كما أعطى التوقيع على اعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة من قبل رئيسي البلدين في شهر مايو 2014 دفعا قويا للعلاقات، وتعززت بإقرار وزيري خارجية البلدين في يونيو 2014 للمخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل ببكين 2014-2018 (ينظر الملحق رقم 08) الذي يهدف الى اعطاء دفع أكبر للتعاون الاقتصادي لاسيما الاستثمارات المباشرة الصينية في القطاعات ذات الأولوية بما يساعد الجزائر على رفع قدراتها على الانتاج الصناعي والتنمية الذاتية.[3]

[1]- الأخبار، **الرئيس الجزائري: علاقاتنا مع الصين تحولت الى شراكة استراتيجية**، متاح على: www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006/11/07/content-342907.htm، بتاريخ 2006/11/07

[2]- الأخبار، **الرئيس الجزائري يدعو رجال الأعمال الصينين الى الاستثمار في الجزائر**، متاح على: www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006/11/07/content-343065.htm، بتاريخ 2006/11/07

[3]- الصين اليوم، **العلاقات الجزائرية –الصينية**، مرجع سابق

يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان الجزائر مهمة أيضا للصين من الناحية الاقتصادية ويدخل اهتمام الصين بالجزائر في مجال الطاقة في اطار دبلوماسية الصين الطاقية، حيث تشكل هذه الدبلوماسية جزءا مهما لإستراتيجية الصين الحالية[1]، اذ شرع مستثمرون صينيون في تجسيد استثمارات في الجزائر وأنجزوا مشاريع لهم في ظروف مرضية مثل المصفاة البترولية بأدرار في جنوب البلاد التي تعد ثمرة شراكة ناجعة مع الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك"(*) بقيمة فاقت 200 مليون دولار[2]، اذ تكثف التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة في مجال المحروقات والمناجم من خلال عدة مشاريع مثل مشروع دمج بداية ونهاية الحقل البترولي في أدرار، رفع نسبة استرجـــاع مخزونـــات البـــترول في منجم "زرزتين"، استكشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية، حقول الغاز والمعادن حيث امتدت هذه الاستثمارات مؤخرا الى الميدان المنجمي من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم العابد للزنك والرصاص وكذلك انشاء مدرسة تختص بالمناجم على مستوى نفس المنطقة، كما وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات والمشاريع مع الشركاء الصينيين في مجال الطاقة، فقد قامت الشركة الصينية العملاقة **China Petro Leum And Chemical Corporatiom– SiNOPRC–** بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة 2002 من أجل تطوير حقول "زرزايتين" قرب حاسي مسعود، حيث ان تمويل المشروع يرجع 75% منه الى الشركة الصينية و 25% الى الشركة الجزائرية سونطراك، كما قامت الشركة الصينية للبترول **China National Petro Lrum Coporion –CNPC–**

---

[1]- جندي سارة، **العلاقات العربية الصينية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعلة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 113

(*)- سوناطراك: شركة حكومية جزائرية أنشئت سنة 1963 لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا الى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة وتصنف ضمن كبريات شركات المقاولات على الصعيد الافريقي (انظر: موسوعة الجزيرة، **سوناطراك..عملاق النفط الجزائري**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/، بتاريخ 2016/03/26)

[2]- رئاسة الجمهورية، **كلمة رئيس الجمهورية أمام المنتدى الجزائري الصيني حول التعاون الاقتصادي**، متاح على: www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm، بتاريخ 2006/11/07

ببناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض سباع[1]، مع العلم ان الجزائر تعتزم الاستثمار خلال السنوات المقبلة في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة لتعزيز اقتصادها وتنميتها، فالمخطط الخماسي للجزائر 2015-2019 يهدف الى تحقيق نسبة نمو اجمالي تقدر ب 7% ورفع حصة الفرد الجزائري من الناتج المحلي الخام الى 7200 دولار امريكي، وتكتسب التمويلات الضخمة التي دفعت بها الحكومة الجزائرية في اطار هذا المخطط التنموي الخماسي والتي فاقت 280 مليار دولار أمريكي، أهمية كبيرة لمستقبل الاقتصاد الوطني من أجل التحول من اقتصاد يعتمد على عائدات النفط على اقتصاد ناشئ من جهة وللشركات الصينية التي تسعى الى تعزيز تواجدها في الجزائر من جهة ثانية.[2]

وفي هذا الاطار وقع البلدين العديد من الاتفاقيات أهمها:

الاتفاقية التي وقع عليها الرئيس الصيني "هوجينتاو" خلال زيارته للـجزائر سنة 2004، واتفاقية اطار للتعاون في مجال المحروقات، فقد كانت الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال 500/2008 مليون دولار تتشكل أساسا من المنتوجات البترولية والمعدنية بينما تتمثل وارداتها حوالي 4 ملايير دولار من منتوجات صيدلانية وغذائية، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول "بتروتشينا" اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في يوليو 2003، وفي ديسمبر 2003 وقعت اتفاقيتين حول التنقيب المخاطر على منطقة 112-a بحوض الشريف ومنطقة أخرى، في سنة 2004 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركة الوطنية للمحروقات "سونطراك" والشركة الصينية للبترول حيث غطى هذا الاتفاق عدة مجالات منها التنقيب والانتاج ومعالجة البترول والغاز الطبيعي والنقل عبر القنوات ومشاريع بناء مواقع بترولية، كما استطاعت شركتي CNPC و SINOPRC في 2004 ان تظفرا بحقوق البحث

[1]- جندي سارة، مرجع سابق، ص 128
[2]- الصين اليوم، **العلاقات الجزائرية –الصينية**، مرجع سابق

والاستغلال في حوض وادميا حيث تزاول الأولى نشاطها في حوض المزيد، واستطاعت شركة CNPC من الظفر بعقد تجديد معمـــل تكرير في مدينة سكـيكدة في مـــارس 2005، وقامت الشركة الجزائرية "نافتال **NAFTAL** "بالتعاون مع شركة" سورال شين **SORALCHINE**" بتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم "**NAFTALCHINE**" مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة، وفي سنة 2010 أعلن سفير الصين الشعبية بالجزائر عن توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري[1]، وفي سنة 2013 أصبحت الصين المصدر الأول للجزائر وتمكنت من ازاحة فرنسا التي كانت تحتكر التصنيف لعشرات السنين وبلغت قيمة صادرات الصين الى الجزائر 8 مليارات دولار امريكي في 2013 والقيمة بلغت 8.2 مليار دولار في 2014، كما انها صنفت في المركز الأول في الربع الأول من 2015 بواقع 2.13 مليار دولار امريكي من السلع بارتفاع بلغت نسبته 12.8% مقارنة بنفس الفترة من العـــام 2014، وفي الربع الأول من سنة 2015 مثلت صادرات الصين 16.4% من الواردات الجزائرية الاجمالية في هذه الفترة[2].

وليومنا هذا مازال الجانب الصيني يشجع الشركات الصينية ذات القدرة على الاستثمار ومزاولة الأعمال في الجزائر وإجراء التعاون في مجالات الطاقة والمعادن وغيرها، وبالمقابل فالجزائر أيضا ترحب بالشركات الصينية للمشاركة النشطة في البناء الاقتصادي في الجزائر وإقامة علاقات الشراكة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والمعادن والبتروكيماويات والبنية التحتية والطاقة المتجددة وغيرها

[1] - جندي سارة، مرجع سابق، ص 128-129

[2] - لمياء ح، **التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين يبلغ 25 مليار دولار خلال المرحلة المقبلة**، متاح على: www.al-fadjr.com/ar/index-php?news=304140، بتاريخ 2015/05/04

بما يساعد الجزائر على رفع قدرتها على الانتاج الصناعي والتنمية الذاتية والعمل معا على تطوير السوق الافريقية حتى السوق الدولية.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر من 2007-2015 وهي كالتالي:

السنة	حجم المبادلات التجارية (مليار دولار)
2007	3.8 مليار دولار
2009	4.4 مليار دولار
2011	6.4 مليار دولار
2013	8 مليارد‌ولار
2015	8.2 مليار دولار

جدول يوضح جحم الواردات والصادرات الصينية للجزائر خلال السنوات الأخير وهي كالتالي:

السنوات	الصادرات الصينية للجزائر	الواردات الصينية للجزائر
2012	3.31 مليار دولار	4.95 مليار دولار
2013	6.42 مليار دولار	3.31 مليار دولار
2014	8.19 مليار دولار	1.81 مليار دولار
2015	6.96 مليار دولار	2.1 مليار دولار

(الجدولين من اعداد الطالبة)

[1]- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **رئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ يجري مباحثات مع الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال**، متاح على: www.fm prc.gov.cn/ara/zxxx/t1260449.shtml ، بتاريخ 2015/04/29

المطلب الثاني: في مجال التنمية

كان لانتهاء الحرب الباردة انعكاسات هامة على العلاقات الدولية، من أبرز معالمها التطور المعمق والمتواصل للتعددية القطبية العالمية والعولمة الاقتصادية الأمر الذي فرض على الدول النامية المهام والتحديات التاريخية الجديدة المتمثلة في تنمية الاقتصاد وتحقيق النهضة القومية الشاملة، فبنسبة للصين أدركت أهمية الاصلاح والانفتاح كطريق لابد منه، فبفضل السياسة السديدة التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني لإطلاق عملية الاصلاح والانفتاح والاتخاذ من تنمية الاقتصاد كمحور أعمال الحزب والدولة، تمكن الشعب الصيني من ايجاد نمط فريد للتنمية يحظى بتقدير واسع في العالم خاصة الدول النامية التي نالت استقلالها وهي الآن تبذل في جهودها على القدم والساق لتحقيق التنمية والتقدم، اذ ترى في الصين التي تراكم لديها خبرات وتجارب كأكبر دولة سكانا في تحقيق التنمية بالطريقة التي تناسب خصوصيتها الوطنية وتعتمد على قدراتها الذاتية، وبالمقابل نجد الصين راغبة في مشاركة هذه الشعوب الشقيقة بما فيها الجزائر هذه الخبرات والتجارب كما ترغب هذه الدول في اقامة علاقات أوثق مع الصين كأكبر دولة نامية للاستفادة من خبراتها في مجال تحقيق التنمية.[1]

فبنسبة لعلاقات الجزائر بالصين في مجال التنمية نجد ان الصين تهدف الى تعزيز التعاون بين القوى الانتاجية في البلدين وتبادل وجهات النظر وبحث فرص الشراكة، فالمسئولون الصينيون يرون أن تعاون القوى الانتاجية لاسيما في البلدان النامية، يعد الحل الأنجع لتحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، فالصين بخبراتها وإمكانياتها لاسيما جودة عملها وسرعة انجازها، والقدرة على تجسيد المشاريع المبرمجة في اطار المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019، ومن جهة أخرى فان المؤسسات

[1]- وانغ وانغشينغ، **الصين وافريقيا –نموذج ايجابي في العلاقات الدولية**، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، متاح على: Ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm، بتاريخ 2011/01/06

الصينية من خلال حضورها في الجزائر ومشاركتها الايجابية في مشاريع المنشآت القاعدية والنقل والاتصالات، ذات دراية وخبرة بالسوق الجزائرية[1]، دون أن ننسى دور منتدى التعاون الصيني الافريقي (*) في اعطاء حيوية جديدة للعلاقات الصينية الافريقية بما فيها الجزائرية، ففي بداية 2000 دخلت العلاقات بينهما مرحلة تاريخية جديدة حيث تم تأسيس هذا المنتدى بالمبادرة المشتركة من الجانبين حرصا منهما على تعزيز الصداقة التقليدية وتفعيل التعاون المشترك بما يمكنها من اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التحديات العاتية في ظل الظروف الجديدة، وفي مؤتمر قمة بكين للمنتدى عام 2006 تم الاتفاق بين الجانبين على اقامة علاقات شراكة استراتيجية من نوع جديد يتميز بالمساواة والثقة المتبادلة سياسيا والمنفعة والمكاسب المشتركة اقتصاديا ولتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافيا، ذلك ان التعاون الصيني الافريقي مفتوح وشفاف ويمثل جزءا من التعاون العادل والطبيعي فيما بين الدول النامية بهدف تحقيق التنمية المشتركة[2].

وهذا ما أعرب عنه الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد "عبد القادر مساهل" حيث ذكر ان منتدى التعاون الصيني – الافريقي أعطى دفعا ملحوظا للشراكة بين الصين وإفريقيا والجزائر تعلق آمال كبيرة على قدرة المنتدى على تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الصين وافريقيا، كما أضاف قائلا: "**نحن نقدر أيضا دفاع الصين عن تعاون دولي متجدد من أجل التنمية في افريقيا ومن أجل تمثيل منصف لقارتنا ضمن المؤسسات ومسار اصلاح الحكامة العالمية**"، فبفضل تعاونهما في أهم الندوات المتعددة الأطراف ساهمت كل من الصين وافريقيا في تعزيز قدرة تفاوض الدول النامية بشأن رهانات هامة على غرار التنمية المستدامة والتغيرات المناخية والنظام المالي

[1]- حنان.ح، **الجزائر والصين تطمحان لتحقيق شراكة اقتصادية استراتيجية**، جريدة المساء، متاح على: www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html، بتاريخ 2015/10/17

(*)- منتدى التعاون الافريقي الصيني: تأسس عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الافريقية ببكين في 10 اكتوبر 2000، هدفه تعميق التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة الأوروبية (انظر: موسوعة الجزيرة، **منتدى التعاون الصيني الافريقي**، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/، بتاريخ 2016/01/18

[2]- وانغ وانغشينغ، مرجع سابق

والتجاري الدولي[1]، هذا وقد سبق وأن نوه في حديث له على التزام الصين ازاء القارة الافريقية والجزائر واصفا اياه بالالتزام القائم على مقاربة تعود بالفائدة على الطرفين وتدمج ضرورة التكفل بمقتضيات الدعم الواجب تقديمه لتنفيذ المشاريع التنموية المهيكلة وذات البعد الاقليمي[2]، وحسب ما ذكر بعض الخبراء في الندوة الدولية التي رعتها المسار العربي ونشطتها جمعية صداقة الجزائر الصين(*) ان الجانبين يبادرا الى تكريس روح الانفتاح والاحتواء ويسعا الى نشر قيم التسامح والتفاهم، كما أكد على احترام حق مختلف البلدان في اختيار الطرق التنموية وفقا لإرادتها المستقلة،[3] وقد جاء في وثيقة سياسات الصين ازاء افريقيا أنه منذ بداية القرن الجديد ظل الوضع الدولي يشهد تغيرات عميقة ومعقدة باستمرار وتتطور العولمة تطورا معمقا، لا يزال السلام والتنمية الموضوع الرئيسي للعصر الراهن، فالصين أكبر دولة نامية بالعالم تسعى وراء التنمية سلميا وتنتهج سياسة خارجية سلمية متمثلة في الاستقلال والتمسك بأخذ زمام المبادرة وترغب في تطوير العلاقات الودية مع جميع دول العالم وتعزيز الصداقة والتعاون من أجل دفع السلام والاستقرار العالميين والازدهار المشترك مع مختلف الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي سبق وأن أشرنا اليها، وبالمقابل نجد افريقيا كأكبر قارة تتمركز فيها الدول النامية وقوة هامة لتحقيق السلام والتنمية في العالم، سنحت لعلاقات

---

[1]- صحيفة جزايرس، **عبد القادر مساهل: الجزائر تعول كثيرا على قدرة منتدى التعاون الصيني –الافريقي لتعميق الشراكة**، متاح على: www.djazairess.com/elmassa/13064، بتاريخ 2012/07/21

[2] - الاذاعة الجزائرية، **التعاون الصيني –الافريقي: الصين تخصص 60 مليار دولار لتنفيذ وتدعيم بلدان شمال افريقيا لمبادرات جوهانسبورغ**، متاح على:www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160729/84865.html، بتاريخ ، بتاريخ 2016/07/29

(*)- جمعية الصداقة الجزائرية الصينية: تأسست سنة 1989 في ظل التحول السياسي والدستوري، هدفها تعزيز التفاهم وتعميق الصداقة بين الشعبين ودعم التعاون وتوثيق العلاقات الودية بين البلدين (انظر: جمعية الصداقة الجزائرية الصينية، متاح على: archfa.org/index.php/2016-03-14-12-03-37/109-2016-03-28-11-07-10/222-، بتاريخ 2016/07/20، 2016

[3]- حمزة مصباح، **خبراء يؤكدون على تحقيق التنمية المشتركة بين الجزائر والصين**، متاح على: elmassar-ar.com/ara/permalink/43676.html ، بتاريخ ، بتاريخ 2016/04/24

الصداقة التقليدية الصينية الافريقية فرصة جديدة في ظل الوضع الجديد[1]، كما كان لتأسيس منتدى التعاون الصيني العربي دور كبير في العلاقات الجزائرية الصينية عام 2004 الذي صار اطار للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وتنبثق عنه أكثر من 10 آليات، ففي عام 2010 تمت اقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية منها الجزائر، الأمر الذي أدخل التعاون الجماعي الصيني العربي الى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل،[2] اذ يلعب هذا الأخير دورا ايجابيا في الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي،[3] وفي ظل الأوضاع الدولية والتغيرات التي يعيشها العالم حاليا نجد بما ان كل من الصين والدول العربية ينتميان الى العالم النامي فالصين مصرة على مواصلة رفع راية السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك وتسلك طريق التنمية السلمية بلا تغيير وحتى الدول العربية نجد انها تعمل على استكشاف طرق تنموية تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقبلية،[4] فكلا الطرفان يطمحان في تحقيق مزيد من التعاون في مختلف المجالات وهذا ما عبر عنه عضو مجلس الدولة الصيني السيد "داي بينغ قوه" ان العالم العربي والصين مدعوان لمزيد من التعاون والحوار في ظل التحديات المشتركة المطروحة في القرن الجديد لتحقيق تنمية مستدامة.

كما أوضح خلال مباحثاته في بكين مع رؤساء الوفود العربية المشاركة في اجتماعات كبار مسئولي منتدى التعاون العربي

[1]- عبد الكريم صالح المحسن، **العلاقات الصينية –الافريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة**، "الحوار المتمدن"، العدد 3557، متاح على: www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=284882، بتاريخ 2011/11/25

[2]- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية**، متاح على: www.fmptc.gov.cn/ara/zxxx/t1332837.shtml ، بتاريخ 2016/01/13

[3]- صحيفة جزايرس، **العالم العربي والصين مدعوان لمزيد من التعاون والحوار**، متاح على: www.djazairess.com/ennahar/35205، بتاريخ 2009/06/23

[4]- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق

الصيني(*) للتحضير للدورة الرابعة للمجلس الوزاري العربي الصيني مطلع 2010 بقوله: "**ان العالم العربي والصين ينتهجان نفس الاختيار الاستراتيجي لتطوير علاقاتهما في القرن الجديد وتواجههما كمجموعتين ناميتين تحديات مشتركة وآمال وطموحات تصب جميعها في خدمة مصالح بلدانهم وتحقيق شراكة السلام والتنمية المستدامة**"[1]، وقد أعرب رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" من قبل للسيد "لي تشانغ تشون" المسؤول رفيع المستوى في الحزب الشيوعي الصيني في الجزائر في 24 مارس 2008 عن شكره لمساعدة الصين للدول الافريقية على تحقيق الاستقلال الوطني والتنمية وتعهد بتعزيز التعاون مع الصين في جميع المجالات وبالمقابل صرح "لي" قائلا: "**ان الصين مستعدة لتعزيز التعاون مع الجزائر في مجالات مصادر الطاقة والتعدين والاتصالات**"[2]، وصرح أيضا بأن الصين ستشجع الشركات القادرة ذات السمعة الجيدة على الاستثمار في الجزائر، وأعرب عن أمله في أن تواصل الجزائر دعم الشركات الصينية في الجزائر من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ومن جانب الجزائر رد السيد "بلخادم" قائلا: "**ان الاجراءات الثمانية التي وافقت عليها الصين في قمة بكين للتعاون الصيني الافريقي، ساعدت في تنمية افريقيا وعادت بالفائدة على شعوب القارة**"[3]، وحسب ما أفاد به بيان للوزارة تحادث وزير الصناعة والمناجم "عبد السلام بو شوارب" مع السفير الصيني بالجزائر "يانغ غوانغيو" حول مساهمة الشركات الصينية في برنامج التنمية لقطاع الصناعة، حيث قدم وزير الصناعة

(*)- منتدى التعاون العربي الصيني، تأسس بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس الصيني هوجينتاو وعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال زيارته لمقر الجامعة سنة 2004، بهدف تعزيز الحوار والتعاون ودفع عجلة التنمية والتقدم (انظر: صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **خلفية: منتدى التعاون الصيني العربي الخامس**، متاح على: arabic.people.com.cn/31660/7832269.html، بتاريخ 2012/05/31)

[1]- صحيفة جزايرس، **العالم العربي والصين مدعوان لمزيد من التعاون والحوار**، مرجع سابق.

[2]- صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر تتفقان على مزيد من التعاون في مصادر الطاقة والتعدين**، متاح على: arabic.people.com.cn/31660/6380353.html، بتاريخ 2008/03/25

[3]- صحيفة الشعب اليومية، **الصين والجزائر يستكشفان سبلا جديدة للتعاون**، متاح على: arabic.people.com.cn/31660/6379512.html، بتاريخ 2008/03/24

الخطوط العريضة للبرنامج التنموي وأكد من خلاله أن الجزائر مقبلة على تنفيذ المخطط الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019 مضيفا أن كل القطاعات الصناعية والمنجمية ستعرف تكثيفا في تنميتها، وأنه مستعد لدعم الجهود الرامية الى تعميق وتعزيز الشراكات بين المتعاملين من كلا البلدين، وأشار الدبلوماسي الصيني خلال هذه المحادثة الى اهتمام بلاده بهذا البرنامج 2015-2019 مثمنا نوعية العلاقات بين البلدين خصوصا في المجال الاقتصادي.[1]

وفي المباحثات التي أجراها رئيس مجلس الدولة "لي تشانغ" مع الوزير الأول الجزائري "عبد المالك سلال" في قاعة الشعب الكبرى يوم 2015/04/29 قال: " **ان الصين في المرحلة التاريخية الجديدة على استعداد للعمل مع الجانب الجزائري لتوظيف مزايا الثقة المتبادلة وتحقيق الارتقاء بين استراتيجية البلدين للتنمية وتكثيف التواصل الثقافي والإنساني وتعزيز التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية والإقليمية الهامة، بما يواصل اضفاء مقاومات جديدة لعلاقات الشراكة الشاملة بين الصين والجزائر**"،(ينظر الملحق رقم 09).

كما أشار الى أنه منذ تأسيس الصين الجديدة وخاصة في 30 سنة المنصرمة لم تقم الصين نظاما صناعيا متكاملا ومستقلا فحسب، بل تمتلك قوة انتاجية غنية في المعدات الصناعية الإمكانيات الزراعية التي لها جودة ممتازة وسعر منخفض وهي سريعة البناء وتلبي متطلبات التنمية في الجزائر[2]، وبما أن العلاقات الجزائرية الصينية مبنية على التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنولوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية للبنية التحتية من أجل التنمية المستدامة فإن الصين أثبتت للجزائر بأنها في مستوى هذا التوجه والهدف الاستراتيجي في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية

[1]- جريدة الخبر، **بعث التعاون الاقتصادي الجزائري – الصيني**، متاح على:
www.elkhabar.com/press/article/60566 ، بتاريخ 2014/08/30
[2]- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق

المبرمجة فهي في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لانجاز المشاريع[1]، هذا وقد دعا وزير الصناعة والمناجم "عبد السلام بوشوارب" حين ترأس رفقة رئيس مجلس ترقية التعاون جنوب –جنوب الصيني "ليو كسينهوا" ملتقى لرجال أعمال البلدين بالجزائر العاصمة سنة 2015 المؤسسات الصينية للعمل على تجسيد مستقبل مشترك بين الجزائر والصين من خلال عدد من المشاريع، خاصة بالذكر الميناء التجاري الجديد للوسط ومشروع استغلال الحديد بغار جبيلات وكذا استغلال الفوسفات بواد كبريت اضافة الى مشاريع تركيب السيارات وتعزيز التعاون البيني والانتقال به نحو آفاق جديدة، من خلال قفزة نوعية تنقله من المجالات التقليدية كالبناء والبنى التحتية والاتصالات الى مجالات أوسع تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي توليها الجزائر أولوية ضمن مخططها الخماسي للتنمية، منها الفلاحة والصناعة والسياحة[2].

هذا وقد وصلت العلاقات بين البلدين الى حد الاستعداد لتقديم المساعدات المالية من أجل تمويل المشاريع التنموية، حسب ما أكده السفير الصيني بالجزائر "يانغ ياو نغو" على استعداد بلاده لتوفير قروض مالية للجزائر – ان هي طلبت ذلك– وان بلاده التي خصصت غلافا ماليا من 60 مليار دولار على مدار 3 سنوات لدعم التنمية في القارة السوداء تضع الجزائر على قائمة أولوياتها في مجال التعاون المالي بما يشمل تمويل المشاريع المشتركة كاشفا ان أولى ثمار هذا التعاون سيتجسد في مشروع "ميناء الجزائر وسط" الذي سيقام بالقرب من مدينة شرشال في ولاية تيبازة حيث سيمول هذا المشروع الضخم من طرف بنكين صينيين بعد انشاء المؤسسة المختلطة الجزائرية الصينية التي ستتكفل بالمشروع والتي ستتحصل على قروض بقيمة 3.5 مليار دولار ستدفع على مراحل في مدة أقصاها 10

[1]- اسماعيل دبش، **المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية – دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية**، متاح على: www.ech-chaab.com/ar/، بتاريخ 2016/12/05

[2]- حنان. ح، مرجع سابق

سنوات أين عبر السفير عن ترحيب بلاده بهذا النوع من القروض التي توجه مباشرة من البنوك الى المؤسسات عوض الدول الى الدول.[1]

كما يعتبر مجال البناء من أهم المجالات التي تشملها قطاع التنمية، فالجزائر تسعى للاستفادة من تجربة المؤسسات الصينية في مجال البناء و الأشغال العمومية، اذ يذكر ان نحو 790 مؤسسة صينية في سنة 2015 تنشط في الجزائر لاسيما في هذا المجال وكذا الاستيراد والتصدير وقد أوكلت العديد من المشاريع خاصة في مجال بناء لمؤسسات صينية على غرار مشروع المسجد الكبير وأوبرا العاصمة وكذا مشاريع السكن[2]، فواقع الحال نجد ان الدولة الجزائرية تركز منذ عام 2000 على تطوير البنى التحتية، وقد انتهزت الشركات الصينية الفرصة للمشاركة في هذه الخطط وتمكنت من الحصول على عقود بقيمة نحو 22 مليار دولار بين العامين 2005-2016، فقد افاد الصينيون اولا من خطة الدعم والتعافي الاقتصاديين في الجزائر بين عاميين 2001-2004، والتي هدفت الى ترميم البنى التحتية الأساسية، وكذلك انخرطت الشركات الصينية بين العاميين 2010-2014 في خطة انمائية وضعتها الحكومة لاستكمال كل مشاريع البنى التحتية التي كانت قيد التنفيذ، ومن بين العقود البارزة التي أبرمت في هذا الاطار بناء "فنـــادق شراتون" في وهــران والجـــزائر العـــاصمة، ومبنى جديد في مطار هواري بومدين في العاصمة الجزائرية، والمشاريع السكنية منخفضة الكلفة، اذ شيدت نحو 250 ألف وحدة سكنية منذ العام 2000، حيث أفضت هذه الروابط المتنامية بين البلدين الى زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من اي وقت مضى، وباتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في افريقيا، فالأرقام الرسمية تشير الى ارتفاع عدد العمال الصينيين في الجزائر من 22 ألف في عام 2013

[1]- عبد الاله جمال، **الصين: مستعدون لمساعدة الجزائر بمليارات الدولارات**، متاح على: www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com-k2&view=item&id=72، تمت الزيارة: 2017/03/31

[2]- الاذاعة الجزائرية، **العلاقات الجزائرية الصينية نحو اقامة علاقات رابح –رابح وتجاوز العلاقات التجارية المحضة**، مرجع سابق .

الى 24 ألف في عام 2014 الى 55 ألف في عام 2015، لا بل أصبحت العاصمة الجزائرية تضم حيا صينيا، ويعتقد أن 2000 صيني نالوا الجنسية الجزائرية[1]، كما بلغ حجم استثمارات الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء في الجزائر 14 مليار دولار في ظرف 8 سنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في افريقيا بعد نيجيريا، فقد استحوذ هذا القطاع على اهتمام رجال الأعمال الصينيين مما جعلهم يتهافتون للظفر بمشاريع المخطط الخماسي المقبل، وحسب ما كشفته الوكالة الصينية "كزينهوا" فقد استثمرت شركات صينية الجنسية في الجزائر أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب "ثينك ثانك" الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر بين 2005-2013 أربعة عشر مليار دولار من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم، وحسب ذات التحقيق فان قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة على غرار فوزها بالعديد من المشاريع السابقة الذكر منها تجسيد مشروع الطريق السيار شرق –غرب والمقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية وغيرها وهو ما يعطي استشرافا لمستقبل التعاون الجزائري الصيني في مجال التنمية.[2]

المطلب الثالث: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي

1/المجال الاجتماعي:

قطاع الصحة:

[1]- دالية غانم يزبك، لينا بن عبد الله، **حسنت الجزائر وبيجينغ علاقاتهما الاقتصادية لكن لاشك أنه بامكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على: carnegie-mec.org/diwan/66211، بتاريخ 2016/11/21

[2]- ايهاب شوقي، **ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ؟**، شبكة الأخبار العربية، متاح على: www.anntv.tv/new/showsubject-aspx?id=87693، تمت الزيارة 2017/04/03

تعود العلاقات الجزائرية الصينية في هذا المجال الى سنة 1963 عندما كان أول الأطباء الذين قدموا الى الجزائر بعد الاستقلال صينيين، ومنذ ذلك الوقت بدأت الصين بإرسال الفرق الطبية الى الجزائر والتي بلغ عدد أفرادها سنة 2004 حوالي 2200 من العاملين في المجالات الطبية (ينظر الملحق رقم10)،[1] وبهذا احتلت الجزائر مكانة خاصة في تاريخ ارسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ منذ عام 1963 حيث انتشرت الأوبئة في الجزائر حديثة الاستقلال والتي تفتقر الى الأدوية والعاملين في مجال الطب، فقدمت الجزائر مستعجلا للمجتمع الدولي حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرار بسرعة فبعثت الصين فرقة طبية الى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت "شو أن لاي"، كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد، وتواصل هذا التعاون بتطور مستمر ففي السنوات الأخيرة تعزز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار مثال على ذلك في اغسطس 2002 وقعا "برتوكول ارسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر"[2]، فمنذ الستينيات تبادلت الصين والجزائر الفرق الثقافية والفنية، وقد عمل في الجزائر حتى سنة 2003 أكثر من 1700 طبيب، كما كان أول فريق انقاذ أرسلته الصين الى خارجها كان الى الجزائر عندما وقع الزلزال عام 2003[3]، واستمرت الاتفاقيات بين البلدين في المجال الصحي اذ شدد نائب وزير الصحة الصيني "زانغ ماو" على أهمية تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة بينهما في هذا المجال وصرح خلال زيارته الى عيد الدفلى سنة 2011 عن انشاء لجنة مختلطة جزائرية صينية للقيام بدراسة تقنية لانجاز

١- ايمان س، **ولد عباس يؤكد: ضرورة ترقية الشراكة مع الصين في مجال انتاج الأدوية**، جزاسرس، متاح على: www.djazairess.com/alahrat/19013، بتاريخ 2010/10/30

٢- الصين اليوم، **العلاقات الصينية الجزائرية**، العدد 3، مارس ، مارس 2004، متاح على: www.chinatoday.com.cn/arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm، بتاريخ 2004/03/03

٣- الصين اليوم، **سفير الجزائر.. كل رؤساء الجزائر زاروا الصين وأول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر**، العدد 12 ، ديسمبر 2003، متاح على: www.chinatoday.com.cn/arabic/203a1n12/2003n12/12n3n1.htm بتاريخ 2003/12/12

مصنع لإنتاج الأدوية بالجزائر وقرروا الشروع في العملية في حدود سنة 2013 بغية تلبية حاجيات السوق المحلي بنحو 70% مما يسمح أيضا بتقليص التبعية للخارج والحد من احتكار سماسرة علما أن الجزائر شهدت في مطلع سنة 2011 صعوبات جمة في حصول المرضى على الأدوية المفقودة في فترات متقطعة.[1]

هذا وقد صرح من قبل السيد "جمال ولد عباس" وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائري، ان 65 طبيبا مختصا في مجالات أمراض النساء والتوليد وطب العيون والجراحة حلوا بالجزائر في سنة 2010 في اطار التعاون الجزائري الصيني، وتم توزيعهم على سبع ولايات تعزيزا لمساعي الدولة الرامية الى تطوير مجالات التعاون في مجالات صناعة الأدوية واللقاحات بالوطن ودعوة المؤسسات الصينية المختصة في مجال صناعة الأدوية الى تعزيز استثماراتها خاصة فيما يتعلق بالأدوية الأساسية والمساهمة في نقل التكنولوجيا والتكوين في الجزائر[2]، هذا وقد سبق ان قام الجانبان باستعراض مختلف النشاطات وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون في المجال الصحي حيث يقضي الاتفاق بإرسال بعثات طبية جزائرية الى الصين لاكتساب المزيد من المهارات في عدة تخصصات لعل من بينها طب النساء وسرطان الأشعة، كما وصلت الى الجزائر أزيد من 22 بعثة طبية بمجموع 2500 طبيب، ولعل أهمها البعثة التي جاءت عام 2011 لمستشفى "مكور حمو" بولاية عين الدفلى للقيام بعمليات جراحية للمصابين "بالكتراكت أو الماء الأبيض" والتي قامت بالعديد من العمليات، فقد كانت تقوم ما بين 3 الى 5 عمليات في اليوم من أجل نقل كافة الخبرات والتقنيات المستعملة في هذا المجال للأطباء الجزائريين،[3] وفي سنة 2014 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في المجال الطبي بين الجزائر والصين من أجل ارسال

[1]- عادل ع، **آفاق واعدة للتعاون الصحي بين الجزائر والصين**، جزايرس، متاح على: www.djazairess.com/alkhabarelyoum/37278، بتاريخ 2011/10/29

[2]- ايمان س، مرجع سابق

[3]- عادل ع، مرجع سابق

فريق طبي صيني متعدد الاختصاصات الى الجزائر، اذ يتكون من 60 اختصاصا لا سيما في مجال جراحة العظـــام وأمــراض النســاء، وقد ذكر وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات "عبد الحق سيحي" الذي وقع البروتوكول أن هذا التعاون يرمي الى تعزيز قطاع الصحة في الجزائر، كما ذكر بأن الأعمال الطبية التي قامت بها الفرق الصينية السابقة في الجزائر كانت عالية المستوى وأن الاتفاق الحالي سيسمح بمواصلة هذه المهمة، وبالمقـابل أكـــد سفير الصـين بالجزائر "ليو يو هي" الذي وقع الوثيقة عن الجانب الصينـــي فقد أوضـــح من جانبه ان الأمـــر يتعلــق بالفريــق الطبـــي الصينـــي ال 24 الذي يرســـل الى الجزائـــر منذ سنـــة 1963، كما أبرز أنه يتوقع انشاء مشروع لإنجاز مركز صينـــي للطب التقليدي في الجزائر في اطار الاتفـــاق الموقع، وأوضـــــح "عبد المـــالك بوضياف" أن ال 60 طبيبـــا المنتظريـــن في الجزائر سيجـــوبون عدة ولايـــات البـــلاد لمدة أربـع ســنوات[1]، وفي سنـــة 2015 اتفق وزير الصحـــة والسكـــان وإصـلاح المستشفيـــات "عبد المالك بوضياف" ونظيـــــره الصيني "جيـــن كسيـــاو تاو" في "مـــالابـــو" على اعداد مذكـــرة تفـــاهـم في مجـال الصحة، حيث أكـد الوزيــران خلال لقاء جمعهمـا بعـــاصمة غينيا الاستوائيـة على هامش النـــدوة الدوليـــة حـــول مكافحة افريقيـــا لفيروس "ايبـــولا"، وأن توقيع هذه المذكرة سيتـــم على هـــامش قمـــة الصين –افريقيـــا المقـرر عقدها في جنوب افريقيـــا، كما استعرض الطرفـــان مختلف جوانب التعـــاون الجزائـــري الصينـــي وقـــررا تعزيزه في عدة مجـــالات سيما تدعيـــم الأطبـــاء المختصين وتطويـــر انتـــاج اللقاحات وكذا ترقية الطب التقليدي.[2]

[1]- جريدة النهار أولاين، **التوقيع على بروتوكول اتفاق لارسال أطباء اختصاصيين صينيين الى الجزائر**، متاح على: httpm://www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/207230، بتاريخ 2014/05/07

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر والصين تتفقان على اعداد مذكرة تفاهم في مجال الصحة**، متاح على: ar.aps.dz/breves-sante-science-technologie/9200، بتاريخ 2015/07/22

٢/المجال الثقافي:

تربط الصين والجزائر علاقات ثقافية وطيدة أضحت تميز المشهد الثقافي الجزائري الصيني ترجمتها جملة الاتفاقيات بين البلدين في هذا المجال، وأقدمها اتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر والصين الموقعة بتاريخ 14 سبتمبر 1963، واتفاقية أخرى موقعة في 17 سبتمبر 1980،[١] حيث شهدت عديد التطورات في مختلف المجالات من ضمنها الثقافي، والملاحظ خلال السنوات الأخيرة يجد أن الصين بدت حريصة على أن تسجل حضورها في مختلف المحافل التي تنظمها الجزائر على غرار ارسالها لفرق موسيقية سيمفونية سنويا، دون أن ننسى مشاركة فرقة غناوى الصينية "تانك شاو" المشهورة بالجزائر في المهرجان الدولي لموسيقى الديوان بالعاصمة والتي قدمت عرضا رائعا ترجمه تجاوب الجمهور الذي ملأ القاعة عن آخرها، وبالمقابل تلعب الجزائر الدور الريادي في تفعيل مشهدها الثقافي اذ تعتبر "دار الأوبرا الحديثة" (ينظر الملحق رقم 11) التي أهديت للجزائر تخليدا للعلاقات التاريخية بين الشعبين، بالإضافة الى حرص وزارة الثقافة مؤخرا على تدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين حرصا تمخض عنه جملة من الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الشريك الصيني المتعلقة بالتعاون الثقافي سواء في مجال التكوين أو مجال النشاطات الثقافية،[٢] فبعد اقامة علاقات دبلوماسية وقع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والإعلام، والتعاون الثقافي الثنائي الوثيق منها في أغسطس 2002 وقع البلدان "البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية".

وفي سنة 2004 بلغ عدد الطلبة الجزائريين الدارسيـــن في الصين أكثر من 20 طالبـــا، وفي الفترات الأخيرة أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض

[١]- وزارة الثقافة، **الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع البلاد الأجنبية**، متاح على:
https://www.m.culture.gov.dz/mc2/ar/coop-bilat.php، تمت الزيارة 2017/04/11
[٢]- نوال الهواري، **العلاقات الصينية –الجزائرية مميزة وتاريخية ودار الأوبرا تخليد لها**، متاح على:
elmihwar.com/ar/index-php/8724/، بتاريخ 2014/09/13

الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" سبتمبر 2003 و"المعرض الصيني الفوتوغرافي" نوفمبر 2002، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" ديسمبر 2001، و"المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" سبتمبر 2001 وغيرها،[1] فبرغم من بعد المسافة بآلاف الكيلو مترات بينهما إلا أن الفضول وحب المعرفة بين شعبي البلدين دفعا بهما سويا لكسر كل العقبات والحواجز الجغرافية والزمانية التي تقف ضدها، فالصين اليوم لا تزال فاتحة قلبها لمختلف البعثات العلمية والجامعية بالجزائر، وفي مقابل ذلك هناك العديد من الصينيين يزاولون دراستهم في الجامعات الجزائرية، ولأجل تكثيف التعاون الثقافي فيما بينهما لجأتا الى تعليم وتلقين لغتيهما العربية والصينية معا لأبنائهما في المدارس التعلمية لكليهما ما يدل على أن هناك نسيج معرفي متبادل بين الطرفين، يؤكد مدى محاولة مؤخرا كل من البلدين احياء تعاونهما الثقافي[2]، اذ شكل هذا التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي محور لقاء جمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي "طاهر حجار" وسفير الصين بالجزائر "يانغ غوانغ يو" اذ جاء في البيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مايلي: "**ان الطرفان سجلا بارتياح جودة العلاقات الجزائرية الصينية التي ما فتئت تتعزز لا سيما في مجال التكوين العالي حيث يزاول حوالي مئة طالب جزائري تكوينا على مستوى مختلف الجامعات الصينية الى جانب عشرين طالب صيني مسجلين بجامعات جزائرية**" حسب احصائيات سنة 2015، فالجزائر والصين جد مهتمين بشق البحث العلمي والتطور التكنولوجي ولهما ارادة قوية في العمل سويا من أجل تسطير مشاريع بحث مشتركة في عدة مجالات علمية ويتعلق الأمر ب "توأمة الجامعات والإنتاج العلمي وتبادل محاضرين رفيعي المستوى والمشاركة المتبادلة في مختلف التظاهرات العلمية بكلا البلدين واستقبال عدد من المعدين لشهادة دكتوراه على مستوى المخابر وغيرها من المؤسسات

[1] - الصين اليوم، **العلاقات الصينية الجزائرية**، مرجع سابق

[2] - حداد بلال، **التوجه الجزائري شرقا نحو الصين**، القدس العربي، متاح على: www.alquds.co.uk/?p=85393، بتاريخ 2013/09/19

الجامعية بالبلدين"، كما ابدى الطرفان تعزيز تبادل وفود الطلبة سيما فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية بالجزائر، اذ توجد خمسة جامعات جزائرية تدرس اللغة الصينية مع أمل فتح قسم خاص بالثقافة والحضارة الصينية على مستوى الجامعات الجزائرية وكذا مركز ثقافي صيني بالجزائر[1].

وفي مجال الفن فقد شاركت الصين في الطبعة السادسة للمهرجان الدولي للموسيقى السيمفونية وهذا دليل على حرص الجزائر أن تكون الصين حاضرة في مختلف محافلها، وهذا ما ذكره المستشار الثقافي الصيني بالجزائر "شي يووين" قائلا: "**نحن اليوم نمثل الصين من خلال مشاركتنا في المهرجان الدولي لأرقى الموسيقى الكلاسيكية، وهي الموسيقى السيمفونية التي تعتبر فخر للشعوب ورقيها، والجزائر كعادتها لم تفوت فرصة حضورنا في هذا المهرجان الذي يعد بوابة يسافر عبرها الجمهور دون جواز سفر، ونحن نقدر هذه الجهود كما نقدر التطور الذي يشهده المشهد الثقافي**"، بالإضافة الى الزيارة التي قامت بها فرقة صينية صغيرة "ميستر أندميس" للمشاركة في مهرجان قسنطينة لموسيقى الجاز، فضلا عن مشاركة فرقة الرقص والغناء شهر نوفمبر 2014 للفرقة الفلكلورية الصينية في زيارة خاصة للجزائر.[2]

المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية

بعد التعرض للجانب التعاوني في العلاقات الجزائرية الصينية لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين وأبرزها دور القوى الغربية في عرقلة التعاون الجزائري الصيني، وفي مقدمة هاته القوى دور ومكانة النفوذ الفرنسي في

[1]- جريدة الخبر أونلاين، **تعاون في التعليم العالي بين الجزائر والصين**، متاح على: www.elkhabar.com/press/article/83850 ، بتاريخ 2015/06/28

[2]- نوال الهواري، مرجع سابق

الجزائر، وكذا الدور الأمريكي في اعاقة هذا التعاون مما خلق تنافس مع فرنسا وأمريكا ضد التواجد الصيني وسعي كل منهما للمحافظة على مصالحة ومكانته في المنطقة.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، اتجهت الصين الى سياسة التوسع والعمل على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجـــودها ونفوذها، اذ اتجهت نحو القارة الافريقية التي وجدت فيها ما يخدم مصالحها ويحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المستدامة حيث أقامت العديد من العلاقات الوطيدة مع الكثير من دول القارة من خلال شركاتها التي ترعاها الدول، وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط، حيث استطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الجزائر وكافة القارة الإفريقية[1] وبحسب رأي مجلس الأعمال الصيني الافريقي فقد تزايد نشاط الصين في المنطقة بوتيرة لا مثيل لها حيث تعد الصين اليوم في المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين في افريقيا بعد الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا[2]، وهذا الصعود في القوة الاقتصادية لصين في القارة الافريقية أثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية بسبب الاختراقات الصينية في المناطق التي تعتبر ضمن نطاق النفوذ الامريكي[3]، حيث اظهرت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية بان الصعود الصيني في القارة الافريقية سيكون له انعكاسات تجاه المصالح الامريكية وبالتالي ستحاول السياسة الامريكية الجديدة احتواء النفوذ الصيني المتزايد في افريقيا، فالصين

[1] - شفيقة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة - التنافس في السودان أنموذجا، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، العدد 11، جانفي 2014، ص 17.

[2] - أيان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، "مجلة دراسات عالمية"**، العدد 63، 2007، ص 57، متاح على: https://www.abjjad.com/book/21895915668/

[3] - هادي محمد حسين برهم، **التنافس الامريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، الاردن: دار زهران، 2010، ص 134.

تستثمر دعوات افريقية متصاعدة مطالبة بالتوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية والاقتصادية، والخاصة بالشفافية والحكم الراشد التي تفرضها أوربا والولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع افريقيا، وقد بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات النفط ومشروعات البنية الأساسية في كثير من أنحاء افريقيا حيث ظهر بأن بعض عناصر الادارة الامريكية المؤثرين، وكذا مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، قد أبدت انزعاجها الشديد من تنامي الدور الصيني في افريقيا حتى انه أطلق على عام 2006 عام الصين في افريقيا[1]، اذ نجد ان التنافس الامريكي الصيني مرتكز على النفط والموارد الطبيعية بالدرجة الأساسية، فكل الدلائل والمؤشرات تثبت ان الاستثمارات والتجارة في القارة الافريقية لكلا الطرفين تكمن في البلدان النفطية، والدافع وراء هذا التنافس هو اقتصادي، وتعد الصين المنافس الاقوى للولايات المتحد الامريكية على النفط الافريقي وخصوصا ان حاجتها البترولية ستصل الى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام 2030، وتستورد الصين اكثر من 25 في المائة من وارداتها النفطية من القارة السمراء ومن أبرزها الجزائر.[2]

إلا ان استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق لوكالة أمن الطاقة الامريكية، وذلك لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر انتاج الموارد الطبيعية الأخرى، حيث نبه السيناتور الامريكي الديمقراطي "جوزيف ليبرمان" الى هذا الأمر في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية تحت عنوان "سياسات الطاقة الامريكية الصينية خيار التعاون أو التصادم"، حيث ألمح الى ان المنافسة الشرسة بين القطبين على الطاقة، ربما تكون أحد أكبر المخاطر التي قد تؤدي الى مواجهة محتملة بين الطرفين في المستقبل المنظور، كما أكد الخبير في المجال النفطي من منظمة أوكسفام "غاري فليتشر"

[1] - خالد التزاني، **الانتشار العسكري الامريكي في افريقيا الدوافع والرهانات، " مجلة المستقبل العربي"**، العدد 436، جوان 2015، ص 30، متاح على: www.caus.org.lb/pdf/emagazineArticles/mustapdal-436-alsayad.khaled.pdf

[2] - هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص 124-125.

ان اهتمامات الصين بثروات القارة الافريقية الطبيعية انها من المحتمل ان تشكل مصدر للصدام بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية على ان هذا الصدام سيقتصر على الساحة التجارية، وهذا ما ذكره أيضا الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2000 اذ رشح الصين على أنها المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل[1]، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى من النفوذ الصيني المتزايد في افريقيا خطرا على نفوذها في المنطقة يجب تطويقه والحد من تأثيره مستقبلا، خاصة ان هذا الاختراق الصيني للنفوذ الامريكي في مناطق تمركز النفط في افريقيا جاء نتاج استراتيجية تتضمن عددا من العناصر الأساسية التي تتمثل في تزويد دول القارة المنتجة للبترول بالسلاح الذي كانت أمريكا حظرت تصديره الى بعضهم، وتقديم المعونات المالية المطلوبة مع تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بسدادها، واستثمارات اقتصادية وتعاون مميز للصين مع هذه الدول.[2]

وبالمقابل فالصين متخوفة من الاستراتيجية الأمريكية ومن سياستها المهيمنة التي دعمت تايوان وزودتها بالأسلحة الفتاكة مما زاد من حدة الصراع بين الدولتين إضافة الى ان العلاقات واتفاقيات التعاون بمنطقة جنوب شرق آسيا مثل وجود أساطيل كوريا الجنوبية الدائمة بالمنطقة تعتبرها الصين تهديدا لها، فالتوسع الأمريكي قرب الحدود الصينية لا يطمئن الصين بل يزيد من مخاوفها، اذ ينظر الخبراء والاستراتيجيون الى المواجهة الصينية الأمريكية برؤية صراع الحضارات وان حتمية الصدام قائمة بين الدولتين العظيمتين ولا مناص منها[3]، كما أعلن مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونغرس الامريكي: "**تلعب الصين دورا متزايد التأثير على القارة الافريقية، وهناك قلق من ان الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الأفارقة المستبدين في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الخمس عشرة الماضية في**

[1] - شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 19-20.
[2] - علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 233-234
[3] - شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 16

الدول الافريقيـــة"[1]، وهذا القلق يرجع بالأساس الى ان الصين قد أصبحت تمتلك الشروط اللازمة للحاق بالولايات المتحدة الأمريكية بل وتجاوزتها، هذا الأمر الذي كان ولا يزال "الاستراتيجية الكبرى للقيادة الصينية" فمنذ عام 1956 طرح ماو تسي تونغ "حلم الدولة القوية" والمتمثل في "اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزها"، وفي عام 2000 طرحت تأثرا بمقولة "ماو تس تونغ" ان الصين ستزيد من سرعتها في القرن الواحد والعشرين لتلحق بالولايات المتحدة الأمريكية، والآن بعد أكثر من ثلاثين عاما على طرح "معايير دنغ شياو بينغ" يمكن ان ندع الحقائق تبرز أن حجم الاقتصاد الصيني يقترب بسرعة من نظيره الأمريكي بل وسيتجاوزه في القريب العاجل و ان الصين قد أعدت كفاءات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية بل أنها ستسبقها في جودة تنشئة الكفاءات وإبداعاتها، وأما في المجال السياسي تفوقت الصين بجدارة على تلك الدول التي تعتمد على نظام المسؤولية الفردية للرئيس أو تلك التي تستخدم نظام السلطات الثلاث الموزعة فأسست نظاما ديمقراطيا اشتراكيا أكثر واقعيا وأكثر سموا.[2]

ومن أبرز الملامح البارزة للعلاقات الأمريكية الصينية وحتمية الصراع نجد منها، تعتبر الشيوعية المذهب الأساسي للصين والذي جعل منها العدو المنافس الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوازن الاستراتيجي، كما ان الاختلاف بين الأيديولوجية الشيوعية الصينية والأمريكية الرأسمالية حول مفاهيم الحرية وحقوق الانسان والثقافة والإعلام والعدالة أدى الى اتساع الهوة بين الدولتين وعمق الخلافات والمواجهات، كما تشير الحقائق والأحداث التاريخية الى حتمية التصادم بين القوة الصينية والقوة الأمريكية، حيث أن القوة الصينية النامية تواجه القوة الأمريكية الموجودة أصلا، في مجال السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية فالمختصون في الشؤون الصينية الأمريكية والمهتمون بعلاقات الدولتين يؤكدون

[1]- كريس ألدن، **الصين في افريقيا شريك ام منافس؟**، ترجمة، عثمان الجبالي المثلوثي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2009 ، ص 144.

[2]- هوان جانغ، مرجع سابق، ص 10-14

دائما ان حتمية التصادم بينهما أمر واقع لا محالة، حيث أن الحروب تقوم على مبدأ الصراع بين عقيدتين مختلفتين، وعلى استراتيجية المصالح المختلفة والمتقاربة لكل من الدولتين المتواجهتين.[1]

كما يمكن الاشارة الى ان من العوامل الأساسية التي جعلت من الصين المنافس والشريك القوي للولايات المتحدة الأمريكية على افريقيا بما فيها الجزائر هو "الصراع الأمريكي الفرنسي على افريقيا" الذي أدى الى استياء الافارقة من الصراع بينهما، وهذا ما أوجد الصين بقوة في الفضاء الافريقي لسد الفراغ المصطنع خاصة عندما وجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية منها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات المسبقة وعدم بث أيديولوجيات فكرية وثقافية تذوب الطابع الافريقي مثل الأمركة والفرنسة، وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحوا لها الباب الافريقي على مصراعيه ذلك لاعتبارات كثيرة أهمها: أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة الافريقية علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الافريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في افريقيا من باب الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة.[2]

وعلى كلا تستمر الخلافات والشكوك بين الصين والولايات المتحد الامريكية وتزداد المخاوف في واشنطن وفي المنطقة من ان الصين قد تفعل قوتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتفرض نفسها بالقوة وهذا ما سيزيد العلاقات بينهما تعقدا، وبالنظر الى المستقبل وفيما تغدو العلاقات بينهما متقلبة وأكثر تعقيدا وتشابكا والحقيقة أن الولايات المتحدة والصين لن يصبحا على الارجح صديقين مقربين بل انها وبكل واقعية تطالب رجالات الدولة فيهما

[1]- شفيقة حداد، مرجع سابق، ص 15-16

[2]- ياسر أبو حسن، **التنافس الأمريكي –الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على: www.politics-dz.com/threads/altnafs-almriki-alsini-fi-alqar-alfriqi-byd-alxhrb، بتاريخ 2016/04/01

بادراك الثمن الباهظ للعداوة بين البلدين حيث يبدو انه مقدرا للعلاقات الثنائية بينهما ان تكون اكثر غموضا وتنافسا في العقود المقبلة.[1]

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

اشتعل التنافس بين العمالقة الاقتصاديين في العالم من بينهم فرنسا والصين حول السوق الجزائرية خاصة ان العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المغاربية عامة المـــغرب، الجزائر، تونس لازالت في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات التجارية والاستثمارات وغيرها فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والامريكي، يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الثلاث لها دلالة متميزة[2]، فالمجتمع الفرنسي يرى في مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي، (او ما يسمى " الحديقة الخلفية prè–carrè ") كتحد للتفوق الفرنسي في افريقيا، وكدلالة واضحة على ان أيامها كقوى عظمى بدأت تنتهي بسرعة ويبدو ان الارتباك الذي تمر به السياسة الفرنسية بشأن هذه المسألة يمثل صميم أكبر معضلة تواجه فرنسا في السياسة الخارجية ولا تزال تواجه صعوبات مع الوجود الصيني[3]، خاصة وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين دفعا حقيقيا بداية من سنة 2000 ليتم انشاء الشراكة الاستراتيجية العامة بعد 10 سنوات من ذلك، وحسب آخر الاحصائيات فقد فقدت فرنسا مكانتها كأول متعامل اقتصادي مع الجزائر للصين في عام 2013، هذه المكانة التي احتفظت بها الصين خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية 2014، حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة ببلوغ قيمة الصادرات للصين نحو الجزائر 1.87 مليار دولار خلال الأشهر الأولى من سنة 2014 لتليـــها فرنسا ب 1.67 مليـــار

[1] - بايتس غيل، **النجم الصاعد – الصين دبلوماسية أمنية جديدة**، ترجمة، دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009، ص 320-325.

[2] - عبد الرحمان الشعيري، **منظور العلاقات الاقتصادية الصينية- المغاربية**، متاح على: https://groups.google.com، بتاريخ 2010/10/24.

[3] - كريس ألدن، مرجع سابق، ص 146-147.

دولار[1]، بإضافة الى ان فرنسا لم تعد تخفي قلقها من ارتفاع حصة السوق الصينية في الجزائر خاصة بعد ان أصبحت الصين تحتل الريادة وتتصدر قائمة الدول الممونة للجـــزائر، عوضا عن فرنسا التي كانت تمثل أول ممون للجـــزائر منذ حـــوالي 50 سنـــة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1962-2009، فكان قلق فرنسا على ضياع حصتها في السوق الجزائرية خاصة بعد اشتداد الأزمة المالية بها سنة 2009، حيث عبر عن هذا وزير خارجيتها " لوران فابيوس " خلال زيارته سنة 2014 للجزائر، ماجعل المؤسسات الفرنسية تتكبد الملايير من الخسائر، وترد السلطات الفرنسية على ما يثار بشأن تراجع حصتها في السوق الجزائرية، كموقف رسمي تسعى دائما لتوضيحه للجزائر أنها على عكس الصين تعمل على بناء شراكة ذات جودة عالية بين الجزائر وفرنسا.[2]

وقد أكد رئيس الجمهورية الفرنسية السيد "فرانسوا هولاند" من خلال زيارته للجزائر التي قام بها في ديسمبر 2012 رغبة فرنسا في ان تبقى أول شريك اقتصادي للجزائر[3]، وفي نفس السياق صرح وزير الخارجية الفرنسي " لوان فابيوس " خلال زيارته للجزائر بأن بلاده تعتزم استرجاع مكانتها كرائد في السوق الوطنية، خاصة مع المنافسة الشرسة التي ستواجهها من قبل العملاق الصيني[4]، هذا وقد وصل القلق الفرنسي من الخطر الصيني الذي يهدد مستعمراتها السابقة الى جعل باريس تتخذ خطوات لتطويق النفوذ الصيني الذي يهدد مصالحها الحيوية في تلك المنطقة، التي لا تزال فرنسا تعتبرها تابعة لها، حيث أشار موقع "

[1] - ايهاب شوقي، مرجع سابق

[2] - سمية يوسفي، **الزحف الصيني في الجزائر يقلق أوروبا، " صحيفة الخبر "**، 9 سبتمبر 2015، متاح على: www.elkhabar.com/press/article/89992/sthash-qFFs5H3O.dpbs.

[3] - سفارة فرنسا في الجزائر، **مقابلة رئيس الوزراء مع صحيفتي "الوطن" و"الخبر" و"موقع" كل شئ عن الجزائر،** متاح على: www.ambafrane.dz.org، بتاريخ 2014/03/20.

[4] - حزب جبهة التحرير الوطني، **الحرب الاقتصادية الصينو- فرنسية تشتعل حول الجزائر**، متاح على: www.pFln.org.dz/?p:3364، بتاريخ 2014/06/14 .

غلوبال ريسيرش " البحثي، الى اتفاق ابرم بين فرنسا واليابان باعتباره تعاونا استراتيجيا لمحاربة نفوذ التنين الأصفر المتزايد في افريقيا[1].

وبالمقابل تسعى الجزائر للاستفادة من التنافس بين فرنسا والصين التي تزيد من استثماراتها بالجزائر بصورة مطردة حيث بلغ حجم واردات الجزائر من الصين عام 2013 الى 6.82 مليارات دولار مقابل 6.25 مليارات لفرنسا التي تحافظ على مكانتها كأول مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز، كما استوردت الجزائر خلال نفس السنة أكثر من 55 مليار دولار من السلع مقابل صادرات بلغت 63.5 مليار دولار معظمها من النفط والغاز أو المنتجات النفطية، حيث يقول الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول" ان ما يجلب فرنسا والصين هو قيمة احتياطي العملة الجزائرية الذي يبلغ 194 مليار دولار، وكذلك 173 طنا من الذهب وهو حجم الاحتياطي الجزائري من المعدن النفيس، وخسرت شركة "توتال" الفرنسية في مارس 2014 صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار لبناء مصنع للغاز لصالح شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك " وبالمقابل حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولاروهذا ما جعل فرنسا تواجه صعوبات أمام العملاق الصيني الذي نشر شركاته بعمالها الذين يصل عددهم الى ثلاثين ألفا.[2]

ويؤكد خبراء اقتصاديون جزائريون صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية شريكا تجاريا في ظل الهيمنة الصينية منذ عام 2013، رغم وعود فرنسا باسترجاع مكانتها حيث سعى رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالس" خلال زيارته للجزائر الى استعادة مكانة بلاده شريكا تجاريا أول مثلما كانت وقد توجت هذه الزيارة التي ترأس فيها "فالس" وفدا ضم عشرة وزراء وممثلي عدد كبير من الشركات الفرنسية بالتوقيع على 12 اتفاقا بين شركات جزائرية

[1] - صحيفة العرب، **افريقيا مفصل " مزمن " في الصراع الاوربي الاميريكي الصيني**، العدد 9518، 2014/04/04، ص 6، متاح على: alarab.co.uk/?id=19376، تمت الزيارة 2017/03/15.

[2] - الجزيرة: **الصين تنافس فرنسا في سوق الجزائر**، متاح على: www.aljazeera.net/news/ebusiness، بتاريخ 2014/06/10.

وفرنسية، وعلى 26 اتفاقية بين الحكومتين كما راهن رئيس الحكومة الفرنسية في العودة القوية للسوق الجزائرية على الاتفاقيات التي تم توقيعها بين شركات فرنسية وجزائرية، فرغم هذه الوعود إلا ان العديد من المراقبون يرون ان ذلك امر صعب، فحسب رأي استاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر "عبد القادر مشدال" من خلال تأكيده للجزيرة نت أنه لا يمكن مواجهة المنتجات الصينية من طرف فرنسا وغيرها خاصة في بلد كالجزائر حيث القوة الشرائية منخفضة.[1]

هذا وقد خابن آمال فرنسا في استرجاع مكانتها كأول ممون تجاري للجزائر من الصين، رغم الجولات المارطونية والجهود التي قام بها المسؤولون الفرنسيون لرفع معدلات التبادل التجاري، مدعومين بتحسن العلاقات السياسية بين باريس والجزائر، اذ صنفت الصين كأول مصدر الى الجزائر للمرة الثانية على التوالي وفقا لأرقام التجارة الخارجية التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء التابع لمصالح الجمارك، بواقع 7.44 مليار دولار أمريكي في الشهور ال11 الأولى من 2014، تليها فرنسا ب 5.89 مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية ب 2.62 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يعتبر تحول تاريخي لوضع المبادلات التجارية بين الجزائر والصين يصفع النوايا الفرنسية لاسترجاع هيمنتها على سوق الجـــزائـــر، وهي نوايا لم يخفها المسؤولين الفرنسيين الذين توافدوا على الجزائر تباعا، ولعل أكثرهم صراحة كان وزير الخارجية "لوران فابيوس" الذي صرح خلال مداخلته في منتدى الأعمال الجزائري الفرنسي في ماي سنة 2014 برغبة فرنسا في استرجاع مكانتها على رأس شركاء الجزائر في التجارة الخارجية.[2]

[1]- عبد الحميد بن محمد، **فرنسا والصين..صراع على الريادة التجارية بالجزائر**، متاح على: www.aljazeera.net/news/ebusines، بتاريخ 2016/04/12.

[2]- هشام حدوم، **الصين "تهزم" فرنسا للمرة الثانية في الجزائر**، متاح على: www.djazairess.com/elbilad/227401، بتاريخ 2014/12/22

وقد جاءت فرنسا خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 في المركز الثاني لقائمة الدول المصدرة للجزائر بواقع 4.47 مليار دولار بحسب احصائيات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية عن الجمارك الجزائرية وهذا بفضل الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر بداية من عام 2014 والتي ادت الى تجميد العديد من المشاريع التنموية خاصة مع شريكها الصيني وبدأ بعض التجار الصينيين في اغلاق محلاتهم مما فتح المجال أمام فرنسا، والتي بدأت ترى في هذا الوضع الجديد فرصة لاستعادة مكانتها الاقتصادية في الجزائر، بل أن مصدرا دبلوماسيا فرنسيا أكد أن "فرنسا ما زالت في المركز الأول بسيطرتها على 13% من السوق الجزائرية مقابل 12% للصين"، وقد ذكر الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول: "اذا تمكنت فرنسا من المحافظة على موقعها الذكي بمشاريع شراكة مربحة للطرفين، فستستعيد مكانتها"، وان فرنسا ستبقى المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات بأكثر من ملياري دولار.[1]

والجدولين التاليين يوضحان قيمة كل من الصين وفرنسا والولايات المتحدة للاستراد في الجزائر لعامي 2013-2015 وهي كالتالي:

١/قيمة استراد الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر.

الدولة	قيمة الاستراد في سنة 2013	قيمة الاستراد في سنة 2015
الصين	6.82 مليار دولار	8.22 مليار دولار
فرنسا	6.34 مليار دولار	5.42 مليار دولار
و.م.ا	2.85 مليار دولار	2.71 مليار دولار

(الجدول من اعداد الطالبة)

[1]- الجزيرة، التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط، متاح على: www.aljaeeera.net/news/ebusiness، بتاريخ 2015/12/05

٢/قيمة تصدير الصين وفرنسا والولايات المتحدة في الجزائر.

الدولة	قيمة التصدير في سنة 2013	قيمة التصدير في سنة 2015
الصين	6.42 مليار دولار	2.27 مليار دولار
فرنسا	6.74 مليار دولار	4.92 مليار دولار
و.م.ا	4.69 مليار دولار	1.97 مليار دولار

(الجدول من اعداد الطالبة)

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

1/الأزمة المالية العالمية 2008:

شهد العالم منذ سنوات وحتى الوقت الراهن أزمة مالية حادة، ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 حيث أدى امتدادها واستمرارها لتقلبها الى أزمة اقتصادية ذات آثار حادة وخطيرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، ذلك ان عدوى هذه الأزمة المالية التي نشأت وتطورت في أقوى مراكز الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الأمريكية قاطرة النظام الليبرالي، امتدت وانتشرت لتشمل الدول النامية –على رأسها الصين– والمتقدمة على درجات مختلفة وهذا كنتيجة للعلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين دول العالم في ظل الاندماجات والتكتلات التي يشهدها عصرنا الحاضر، ولقد انتقلت هذه الأزمة في الثلاثي الأخير لسنة 2008 وانتشرت في باقي دول العالم منها الصين،[1] التي حاول قادتها ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية التي ظهرت، إلا أن جل اهتمامهم ينصب على تحديد أسباب هذه المشكلات لتفادي تكرار حدوثها في المستقبل، هذا وقد رأى "زهو شاو شوان Zhou.xiaochuan" رئيس بنك الشعب الصيني أنه من الممكن معالجة عيوب

[1]- عماري عمار، فالي نبيلة، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: كلية العلوم الاقتصادية (جامعة سطيف)، 20-2009/10/21،ص 2، متاح على: eco.univ-setif.dz/seminars/financiaLcrisis/18.pdf، تمت الزيارة 2017/04/12

النظام النقدي الدولي الى حد ما من خلال خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي، وفي الحقيقة أثارت هذه الفكرة قلق الأمريكيين ولكنها حظيت بترحيب العديد من الأوربيين والآسيويين، ومع أن فكرة "زهو Zhou" لا تعني تقويض مكانة الدولار في المستقبل القريب، إلا أنها قد تحدث ثورة في النظام النقدي الدولي.[1]

هذا وقد عرفت الصين أزمة اقتصادية ايضا في سنة 2015، اذ انخفض النمو في الصين من 8% في عام 2013 الى 7% عام 2015، ولاشك أن هذا الهبوط الطفيف غير خطير بالمقاييس الغربية، حيث تستهدف الدول الصناعية الكبرى معدلات نقل عن نصف المعدل الصيني، لكن الصين دولة ناشئة وتحتاج الى معدلات نمو عالية خاصة في ميدان التشغيل، أضف الى ذلك مشكلة أخرى ترتبط بمصداقية إحصاءات الأجهزة الرسمية الصينية، اذ يرى البعض أن النمو لا يتجاوز 6% بل وحتى 2% والنمو المنخفض ناجم كما هو معلوم عن تباطؤ الطلب على السلع والخدمات،[2] ورغم التنبوءات المختلفة حول مستقبل الصين كقوى دولية عظمى صاعدة إلا أن الصينيين دائما يؤكدون على أن الصين جزء من دول العالم الثالث وأن الرؤية الصينية تقول أن الصين يمكن أن تصبح قوة عظمى تعادل قوة الولايات المتحدة بحلول عام 2049 أي بعد مرور مائة عام على إعلان جمهورية الصين الشعبية، وفي العديد من الدراسات أشاروا من خلالها الى أن الصين ستعادل قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتتجاوزها في السنوات القادمة، ورغم هذه المؤشرات الايجابية لمستقبل الاقتصاد الصيني إلا أن بعض العوامل التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاختلالات والتغيرات التي حدثت فيه والتي يرجح أن تستمر حتى عام 2030 اضافة الى بعض المتغيرات داخل

[1] - جينغ مين، **هل الأزمة المالية تحول الصين الى قوة عظمى؟، "مجلة الناتو"** ، متاح على:
www.nato.int/docu/review/2009/Financialcrisis/Financial-Crisis-china/AR/index.ht، تمت الزيارة 2017/04/15

[2] - صباح نعوش، **المشكلة المالية في الأزمة الصينية**، متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusiness، بتاريخ 2015/08/28

الصين خلال العامين 2013 و2014 مسجلة أبطأ نمو منذ 25 سنة،[1] ولكن يرى العديد بأن السياسة الاقتصادية قد فشلت رغم ما قدمته الحكومة الصينية من قروض للشركات والبنوك لمواجهة مشاكلها المالية لتفادي الوقوع بأزمة مالية عنيفة فنجحت سياسة الاقراض الصينية في تشغيل عدد من العمال وفشلت فشلا ذريعا في تحقيق هدف زيادة الاستهلاك، فقد تم بناء عقارات لا تزال غير مستغلة ولا يمكن بيعها، كما قامت بتخفيض نقدي محدود اذ نجد ان سعر صرف العملة الصينية "اليوان" لا يزال مرتفعا مقارنة بسعر صرفها في سنة 2010، لذلك قد تلجأ السلطات الصينية الى تخفيضات جديدة لغاية تحقيق هدف تحسين الصادرات، بالإضافة الى تدهور أسعار النفط،[2] وهنا يمكن الاشارة عن آثار هذا التراجع على علاقات الصينية الافريقية عامة والجزائرية خاصة والذي سينعكس على حجم المساعدات والقروض التي تقدمها الصين لإفريقيا بما فيها الجزائر، كما سيزيد الاهتمام الصيني بدول الاتحاد الأوروبي التي تشهد زيادة في حجم التبادلات التجارية بين ايطاليا والصين حوالي 50 مليار دولار وبين الصين وألمانيا حوالي 70 مليار دولار، وهذا يفسر زيارة الرئيس الصيني "بنج" لعدد من الدول الأوروبية والاهتمام الصيني بأوربا، كما أن زيادة حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل الشريك الاقتصادي الأول للصين، وتسعى الصين لتوظيفه سياسيا من خلال آلية الحوار الاستراتيجي معها وخاصة بعد سياسة الادماج التي اعلنتها الولايات المتحدة للصين بدلا عن الاستمرار في سياسة الاحتواء، وهذا يفسر التوجه الصيني القاضي بدلا عن التأكيد المستمر على علاقات الجنوب –الجنوب، أن يجير نفوذ الصين لتعزيز علاقة الجنوب –الشمال.[3]

[1]- عادل حسن محمد أحمد، **مستقبل العلاقات الصينية –الافريقية**، مركز العلاقات الدولية، متاح على: www.grcsudan.org/articles-reports/1021-africa-china-relotions، تمت الزيارة 2017/04/12

[2]- صباح نعوش، مرجع سابق

[3]- عادل حسين محمد أحمد، مرجع سابق.

٢/سياسة التقشف في الجزائر:

ترسخ الوجود الصيني في الجزائر خلال العقد الأخير كما حدث في باقي القارة الافريقية، لكن هذا التوسع اتجه للتباطؤ في ظل تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية بداية سنة 2014 في ظل انهيار أسعار النفط وتأثيرها على الايرادات الجزائرية، وعلى الرغم من بقاء الصين على رأس قائمة الدول المصدرة للجزائر خلال الاشهر الأولى من سنة 2015 محافظة بذلك على مكانتها التي انتزعتها من فرنسا، اذ حصدت الشركات الصينية في الاعوام الاخيرة كل صفقات المشاريع الكبرى في مجالات البناء والأشغال العامة بالجـــزائـــر، مستفيدة من نمو الايرادات الجزائرية بفضل ارتفـــاع أسعار النفط في تلك الفترة، وانجزت العديد من هذه المشاريع السابقة الذكر.

الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على المشاريع التنموية:

ادى انهيار أسعار النفط ابتداء من صيف 2014 الى تراجع مداخيل الجزائر التي تعتمد بنسبة 95% على تصدير المحروقات، مما اضطرها الى تجميد العديد من المشاريع غير المستعجلة، وقررت الحكومة الاستغناء عن الشركات الأجنبية في بعض المشاريع والاعتماد على الشركات المحلية كما حصل مع الطرق السيار شمال جنوب، واتمام مشروع المدينة الجديدة بسيدي عبد الله بالضاحية الجنوبية الغربية للعاصمة، كما بدأ التجار الصينيين في اغلاق محلاتهم نتيجة الازمة تالاقتصادية، فبحسب الخبيرالاقتصادي "عبد الرحمان مبتول" فان بكين استفادت من ارتفاع أسعار النفط لكنها لم تستثمر إلا قليلا في الجزائر[١]، وأمام الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية سارعت الحكومة الجزائرية

[١]- الجزيرة، **التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار النفط**، مرجع سابق

في اتباع سياسة التقشف(*) لتدارك الأمر قبل الدخول في أزمة حادة، فبرغم من أن الأزمة في الجزائر لم تبلغ بعد هذه الدرجة من الحدة على اعتبار أن مستوى الدين الخارجي لا يزال صفريا واحتياطات العملة الصعبة، إلا أن الانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 145 دولار الى أقل من 40 دولار في ظرف أشهر قليلة صدمت السلطة بالجزائر ودفعتها الى اتخاذ إجراءات تقشفية تحضيرا للمرحلة الصعبة التي قد تسود البلاد في المستقبل القريب،[1] ومع استمرار التدني في أسعار النفط تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد على اجراءات التقشف وهذا ما جعلها تبذل جهودا دؤوبة على مشارف اجتماعات منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبيك" من أجل التوصل الى اتفاق بين الدول الأعضاء بغية تجميد مستويات انتاج النفط الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في المبدأ الى ارتفاع الأسعار الى مالا يقل عن 50 دولار للبرميل، فللجزائر مصلحة في رفع أسعار النفط فقطاع المواد الهيدروكربونية يشكل 95% من صادراتها، ومنذ الهبوط الشديد في الأسعار في عام 2014، انخفضت ايراداتها الخارجية للنصف، ما يسبب مشكلة كبيرة للقادة الجزائريين الذين يعتمدون على العائدات النفطية الضخمة للاستمرار في تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية السخي والنموذج الاقتصادي المركزي، كما سيؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول،[2] مثال نجد الصين مع الأزمة المالية التي عرفتها وسعيها الى خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي، فالصين تستورد 7.4 ملايين برميل من النفط يوميا وبالتالي فهي أكبر مستورد للخام في العالم، لن تستطيع الدول العربية بما فيها الجزائر الحفاظ على مركزها النفطي في الصيـــن إلا إذا وافقت على البيع باليـــوان بدلا من

(*)- التقشف: برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي يستهدف الحد من الاسراف في زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الانتاج، علاجا لأزمة إقتصادية تمر بها البلاد (انظر: وليد أبو سليمان، ماهو التقشف؟، "العربي الجديد"، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/supplements، بتاريخ 2014/12/08)

[1]- ساسة بوست، **هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟**، متاح على: https://www.sasapost.com/CrisaLgeria/، بتاريخ 2015/10/24

[2]- ادريس جباري، **الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف**، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، متاح على: Carnegieendowment.org/Sada/64722، بتاريخ ، بتاريخ 2016/09/28

الدولار، وستؤدي الأزمة الصينية الى ميلاد "البترويوان" الأمر الذي سيقود الى انخفاض الطلب على الدولار فيهبط سعر الصرف عندئذ ستفتح الأبواب أمام عقود نفطية بعملات أخرى فتتزعزع سيطرة الدولار على المبادلات العالمية.[1]

[1]- صباح نعوش، مرجع سابق

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن نهج الصين في تعاملها مع الجزائر خلق صراعا و تنافسا قويا مع فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية في ظل سيطرة الصين على النفط واستخراج الموارد الطبيعية وكذا تنافسها على الصعيد التجاري خصوصا الانجازات التي حققتها الصين في الفترة الأخيرة والتي شهدت حراك على كافة الأصعدة ، فهذه الاختراقات الصينية في المنطقة التي تعتبر ضمن نطاق النفوذ الأمريكي و الفرنسي لعقود طويلة جعلت الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا يثير تساؤلات ومخاوف النفوذ الصيني في المنطقة ويستشعر الخطر على مصالحه، وهذا ما خلف تنافسا فرنسيا وأمريكيا داخل الجزائر خوفا من زيادة قوة الصين الاقتصادية في المنطقة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي يتعلق بالعلاقات الجزائرية الصينية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2015، فإننا نستنتج ما يلي:

بالرغم من ان الجزائر والصين يقع كل منهما في قارة مختلفة ولا تجمع بينهما صلات جغرافية، إلا أننا نلاحظ وجود العديد من الروابط المشتركة وتوافق الآراء على معظم القضايا الدولية، حيث نجد أن كلا البلدين يتحلين بمواقف متشابهة من القضايا مثل إصلاح مجلس الأمن الدولي، وموقفهما اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعم القضية الفلسطينية، ومكافحة الارهاب، ودعم قضية إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

اتسمت العلاقات بين الجزائر والصين 1990-2015 بأنها كانت جيدة وشهدت تطورا ملحوظا حيث وصل التقارب بين البلدين الى أحسن ما يكون عليه، والميزة البارزة هي دخول العلاقات بينهما الى مرحلة جديدة هي "مرحلة الشراكة الإستراتيجية الشاملة".

تتميز العلاقات الجزائرية الصينية عن مثيلاتها من العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى بسمتين هما:

1/ بعدها الزمني أي نشوء هذه العلاقات أثناء الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي ومساندة الصين لها ولجميع حركات التحرر.

2/ ادراك مبكر لأهمية الجزائر الجوسياسية والجواقتصادية مما عزز من هذه العلاقات بعد الاستقلال في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والعسكري.

تاريخية العلاقات السياسية بين الصين والجزائر وحيويتها الاقتصادية والتجارية، كلها عوامل تفرض دعم التعاون بينهما والسعي الحثيث للتقدم بها أكثر فأكثر.

مساندة الصين الكبيرة للجزائر في ثورتها المجيدة التي تعتبر من أهم الأحداث التي عاشتها الجزائر في تاريخها من خلال تقديم الدعم للثورة، كما قامت بمساندتها في أول خطوة لها بعد الاستقلال وأمدت لها يد العون.

تمكنت العلاقات الجزائرية الصينية خلال الفترة المدروسة 1990-2015 من تحقيق محور هام في توحيد القرارات أمام الكثير من المقامات الدولية وتثبيت المصالح المشتركة بين البلدين، اذ تجاوزت مرحلة العلاقات القائمة على مبادئ ومثل ثورية لتلج أيضا مجال المصالح المتبادلة.

أيضا يمكن القول أن العلاقات بين الجزائر والصين بداية من سنة 2000 عرفت توسعا كبيرا في الروابط التجارية، كما حققت نموا مطردا في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمة والعسكرية والصحية والرياضية والإعلامية وغيرها.

التعاون بين الصين والجزائر في القرن الجديد مس الجانب الاقتصـادي بدرجة كبيـــرة، وهــذا ما أدى الى بروز العديد من التحديات في طريق العلاقات بينهما، وأهمها بروز دور القوى الغربية في عرقلة التعاون الصيني الجزائري وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ومن خلال دراستنا يمكن أن نستخلص أهم محددات العلاقات الجزائرية الصينية خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2015 وهي ما يلي:

1- شيدا الصين والجزائر علاقات تاريخية منذ حرب التحرير الوطني بفعل جملة من المحددات والعوامل الأساسية التي ربطت بين البلدين.

2- كان تأسيس الصين الجديدة واستقلال الجزائر قد بشر بعهد جديد للتبادل الودي الصيني الجزائري، اذ تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وكانت الصين تدعم بحزم

جميع حركات التحرر، وبالمقابل قدمت الجزائر دعما قويا للصين في العديد من القضايا التي تمسها، كقضية استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وقضية التايوان وغيرها.

3- يعتبر العامل الأيديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الجزائرية الصينية ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي.

4- مساندة البلدين لبعضهما البعض في التحولات السياسية والإصلاحات الاقتصادية الداخلية، اذ تعتبر قضية الإصلاح والانفتاح التي تزامنت فيها الصين والجزائر عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي ثقافية تهدف الى المضي قدما بفكر يخاطب العالم ويطرح المبادرات الخلاقة، ويتغلب على كافة المصاعب والمخاطر.

5- بعد انتهاء الحرب الباردة وتماشيا مع التحولات الدولية استمر الجانبان الصيني والجزائري يتعاملان مع بعضهما البعض باحترام ومساواة وعملا على تعميق الصداقة وتطوير التعاون الثنائي، وتحولت العلاقات تحولا أساسيا من الهاجس الأيديولوجي الى الهاجس الاقتصادي.

6- تعمق التعاون بين الصين والجزائر في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث أصبحت نموذجا يحتذى به في تعاون الجنوب – الجنوب واكتسب خبرة وتجارب.

7- شهدت العلاقات تطورا ملحوظا يظهر جليا من خلال تكثيف تبادل الزيارات رفيعة المستوى وتعزيز التشاور حول المسائل الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وازدهار المبادلات التجارية حتى أضحت الجزائر في هذا السياق أول بلد بعد جنوب افريقيا يجمعه هذا الشكل من التعاون مع الصين.

8- ساهم هذا التقارب في اقامة علاقات شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين تهدف الى تكثيف الحوار السياسي على كافة المستويات من خلال آليات منتظمة لتنسيق وبرمجة التعاون الثنائي وتعميقه في جميع المجالات.

9- تواجه العلاقات الجزائرية الصينية فرصا عديدة تتمثل في تعميق التعاون والمزيد من الانفتاح والاصلاح للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية، وفي نفس الوقت تواجه تحديات كبيرة أهمها المنافسة الشرسة من الولايات المتحدة والغرب والظروف الدولية التي تعتريها الاضطراب وعدم الاستقرار، فضلا عن المعوقات الاقتصادية.

10- تعتبر العلاقات الجزائرية الصينية خلال الفترة ما بين 1990 الى 2015 علاقات ودية ومتينة ذلك أنها تعدت الجانب الاقتصادي والسياسي لتمس جميع الجوانب خاصة الجانب الاجتماعي والثقافي.

الملاحق

الملحق رقم ٠١: خريطة الجزائر.

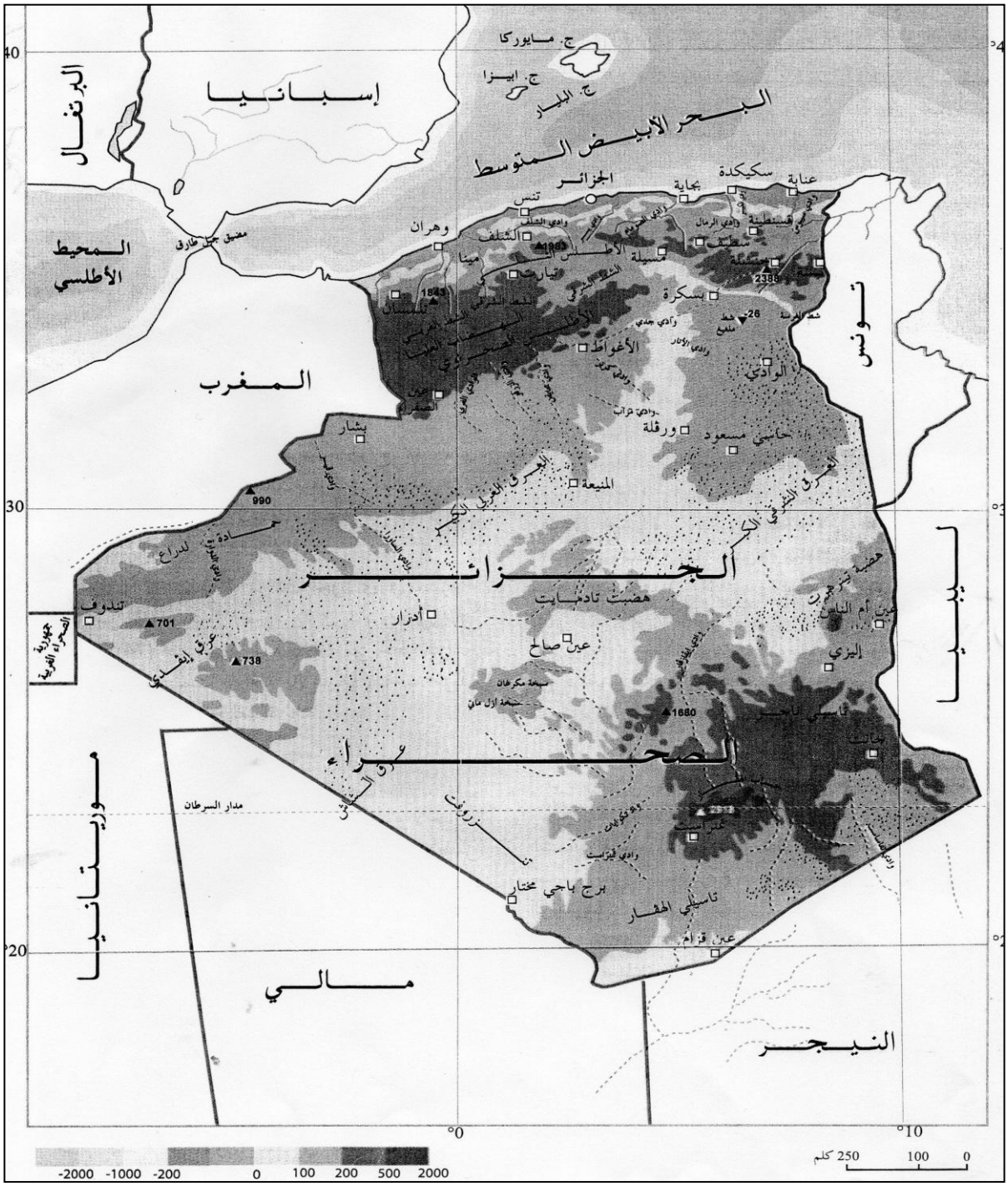

المرجع: الهادي قطش، مرجع سابق، ص٢١.

الملحق ٠٢: خريطة الصين.

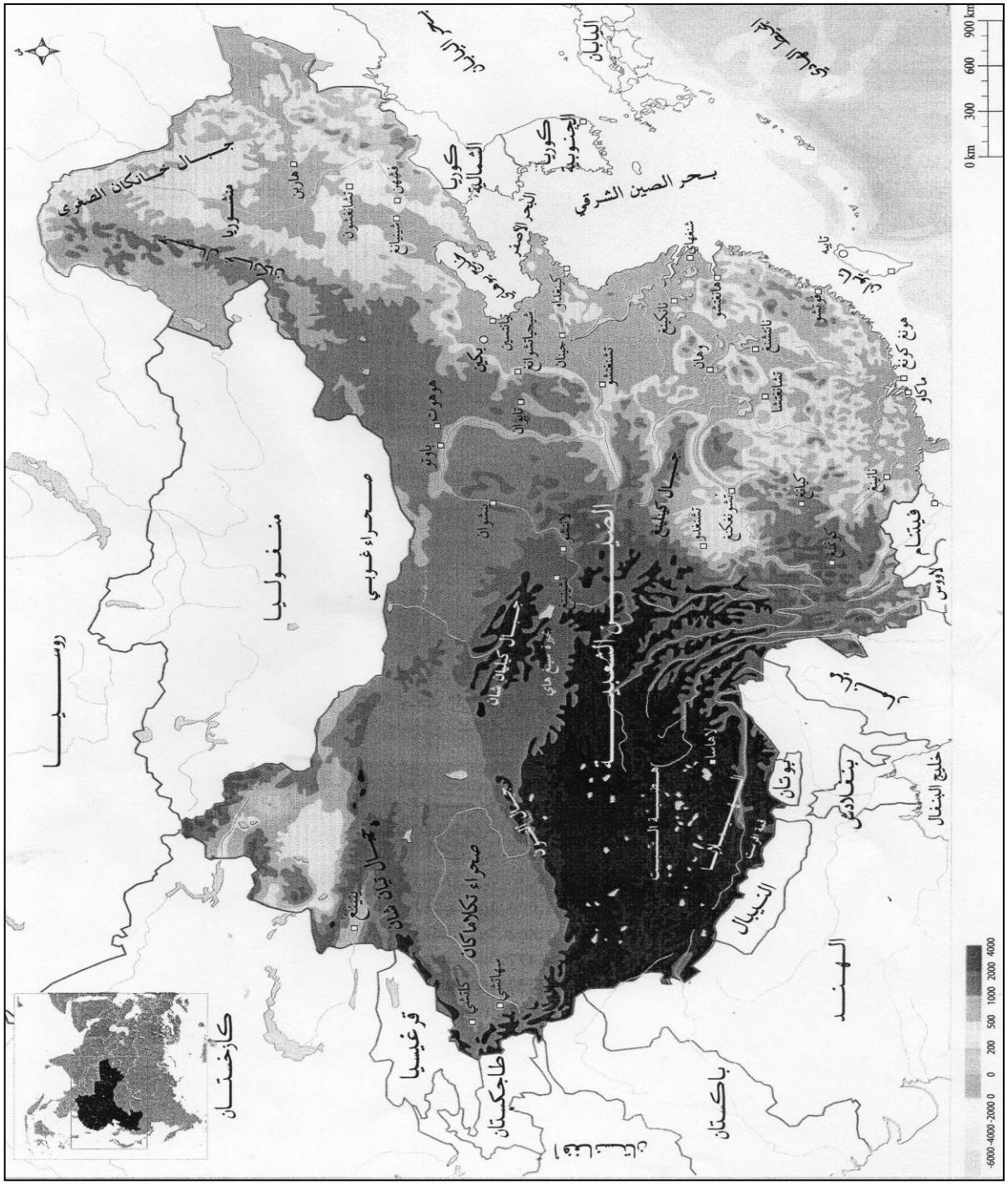

المرجع: الهادي قطش، مرجع سابق، ص١٣١.

الملحق ٠٣: الاستثمارات الصينية في قطاع النفط العربي.

السودان: – الصّين هي المستثمر الأول (٤١٪) في التجمُّع المُستثمر في حقل "ملوط" الذي يُتوقّع أن ينتج حوالي (٣٠٠) ألف برميل يوميًا عام ٢٠٠٧، ويرتفع إلى نصف مليون برميل يوميًا بعد ذلك.

– الصّين هي المستثمر الأول (٤٠٪) في شركة بترول النّيل الكبرى، التي يبلغ إنتاجها الآن (٣٠٠) ألف برميل يوميًا.

– الصّين هي المشغّل في حقل النّفط في "غرب كردونة".

– الصّين مُشارِكة رئيسيّة في مصفاة الخرطوم (٥٠ ألف برميل يوميًا)، التي بدأت الإنتاج عام ٢٠٠٠.

العراق: – وقّعت الصّين عقدًا عام ١٩٩٧ لتطوير حقل "أهداب" (٨٠ ألف برميل يوميًا)، والعقد الآن موضع مراجعة من السُّلطات العراقيّة.

عُمان: – الصّين هي الشّريك الرئيسيّ (٥٠٪) في شركة دليل النّفطيّة، التي تستهدف إنتاجًا يصل إلى (٢٠) ألف برميل يوميًا في المستقبل.

الجزائر: – وقّعت الصّين اتفاقية لتطوير حقلين (حقل ١٠٢ و ٣٥٠).

– فازت الصّين بثلاثة مواقع من أصل ثمانية مواقع للتّطوير عام ٢٠٠٤.

– فازت الصّين بعقد لتحسين إنتاجية حقل "زار ذاتيني" من (٤٠٪) إلى (٥٠٪).

– فازت الصّين بعقد لإنشاء مصفاة بطاقة (٢٠) ألف برميل يوميًا جنوبي "أدرار".

ليبيا: – فازت الصّين في عام ٢٠٠٢ بعقد لإنشاء خط أنابيب غاز غربي ليبيا.

الكويت: – الصّين شريكة (١٠٪) في تجمع يستهدف رفع إنتاج الحقول شمال الكويت إلى (٩٠٠) ألف برميل يوميًا للسّنوات الـ (٢٠–٣٠) المقبلة.

السعودية: – وقّعت الصّين اتفاقية كبيرة (٣٠٠ مليون دولار) كشريك (٨٠٪) تجمُّع مع شركة "أرامكو" يستهدف التّنقيب والتّطوير وإنتاج الغاز في شمال الربع الخالي.

سوريا: - أقامت الصّين وسوريا شركة تستهدف تطوير حقل "كوبيب" في منطقة "الحسكة".

موريتانيا: - وقّعت الصّين عقودًا للإنتاج المشترك في المناطق السّاحليّة وشمالي موريتانيا.

اليمن: - وقّعت شركة بترول الصّين اتفاقية عام ٢٠٠٣ مع الحكومة اليمنيّة للتّنقيب في المنطقة رقم (١) في مقاطعة "شبوه".

الإمارات العربيّة المتحدة: - أنشأت الصين شركة ترويجيّة للخدمات الجيولوجيّة تقوم بالتّنقيب عن الغاز في الشّارقة والفجيرة ورأس الخيمة وأم القيوين.

مصر:- وقّعت شركة النّفط الصّينيّة اتفاقية مع شركة الثّورة البترولية المصريّة لتأسيس شركة للحفر وتطوير الآبار.

المرجع: سلسلة الحوارات العربية العالمية وصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، عمان: منتدى الفكر العربي،(د /س)، ص٥٩-٦٠.

الملحق رقم ٠٤: نظام الحكم في الصين.

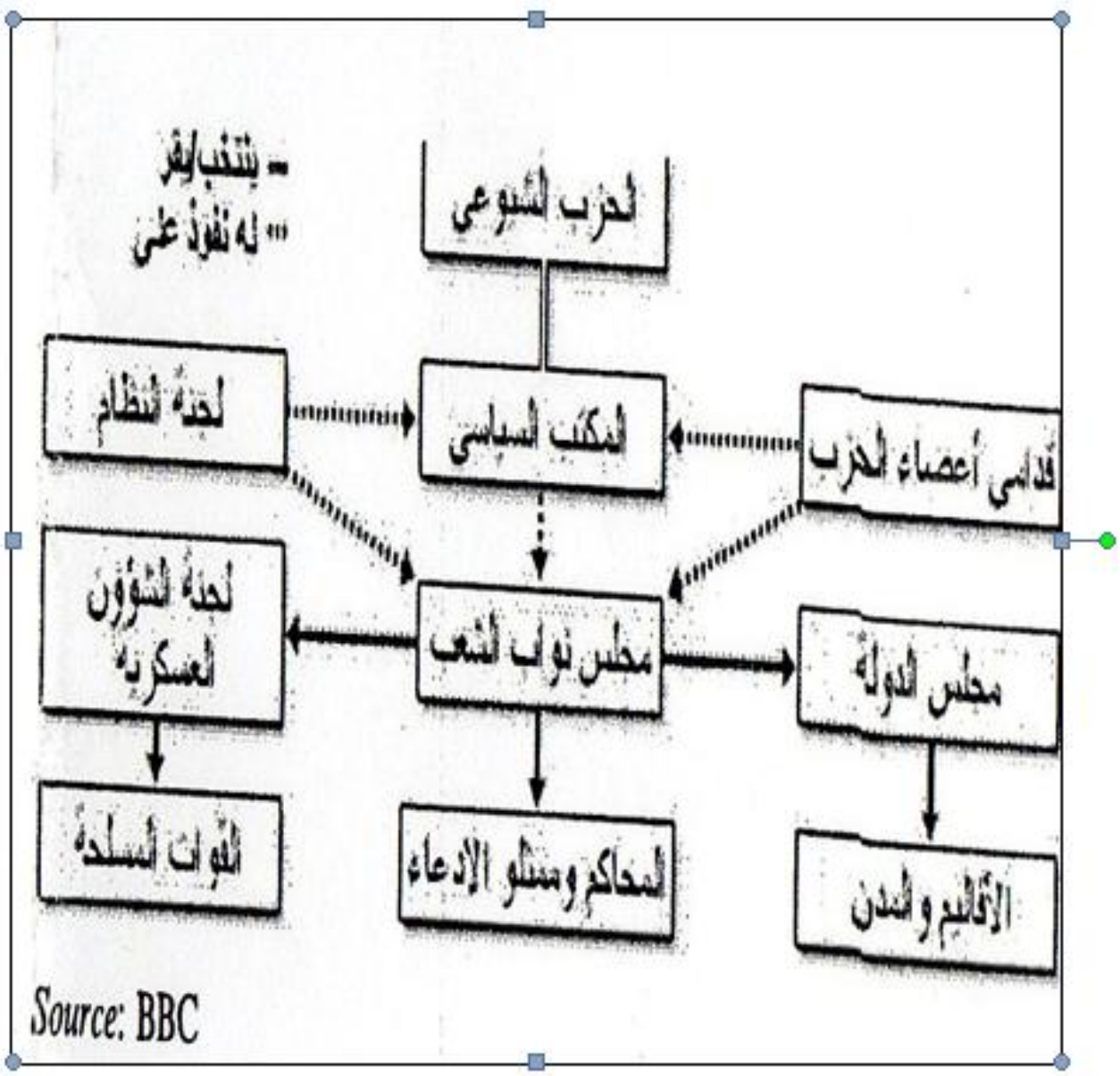

المرجع: حسين علي باكير، مرجع سابق، ص٣٢.

الملحق رقم ٠٥: صورة تاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية.

المرجع : فايزة كاب، مرجع سابق.

الملحق رقم ٠٦: إعترافات الدول الأولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني.

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

المرجع: إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص٢٥٤.

الملحق رقم ٠٧: زيارة يوي تشنغ شنغ إلى الجزائر.

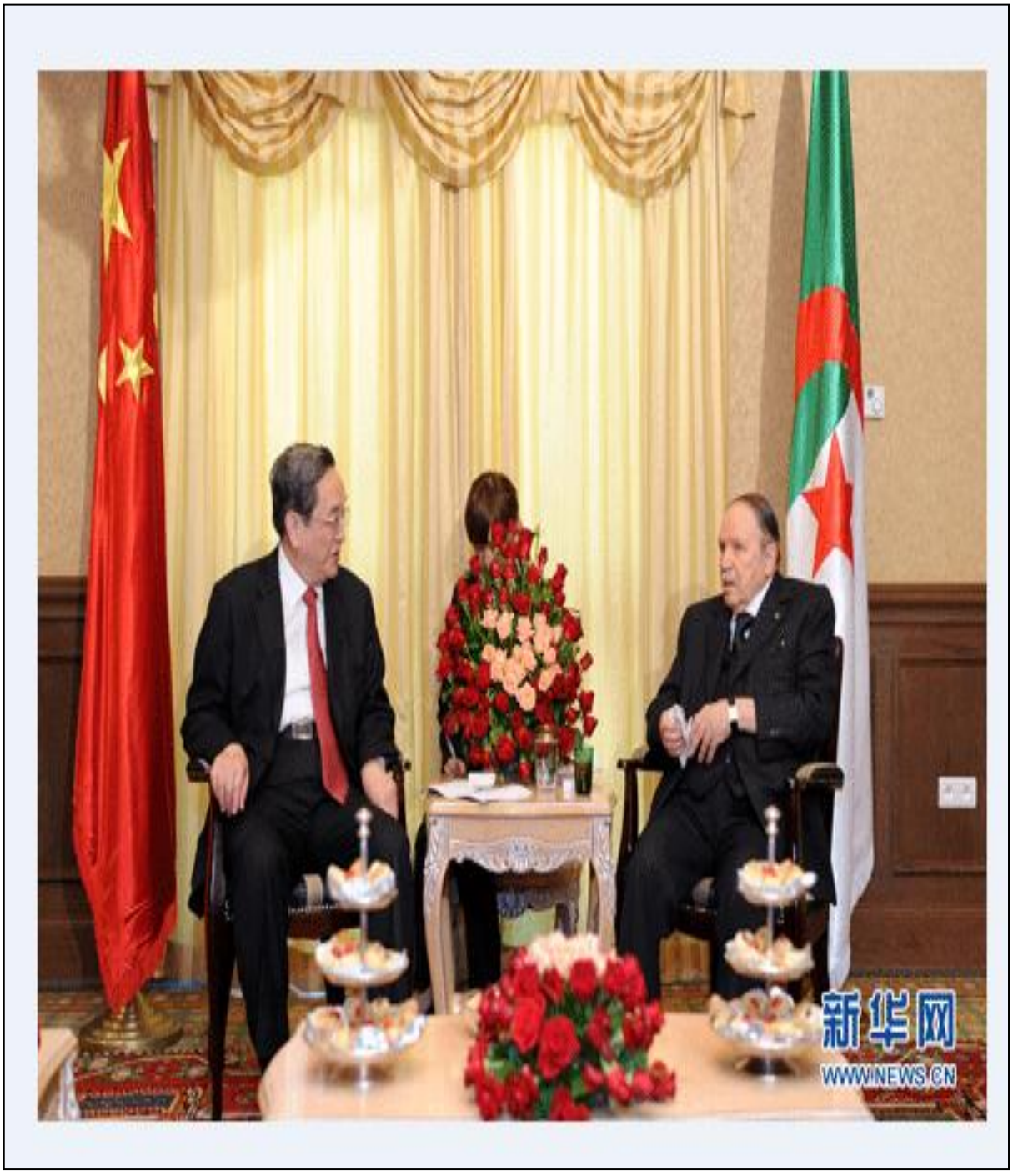

المرجع: جولة يوي العربية ستسهم في الارتقاء بالعلاقات الصينية – العربية في شتى المجالات، متاح على:/www. Arab sine.com/03/11/2014

الملحق رقم٠٨: وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة للتوقيع على الخطة الخماسية لتعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين والجزائر.

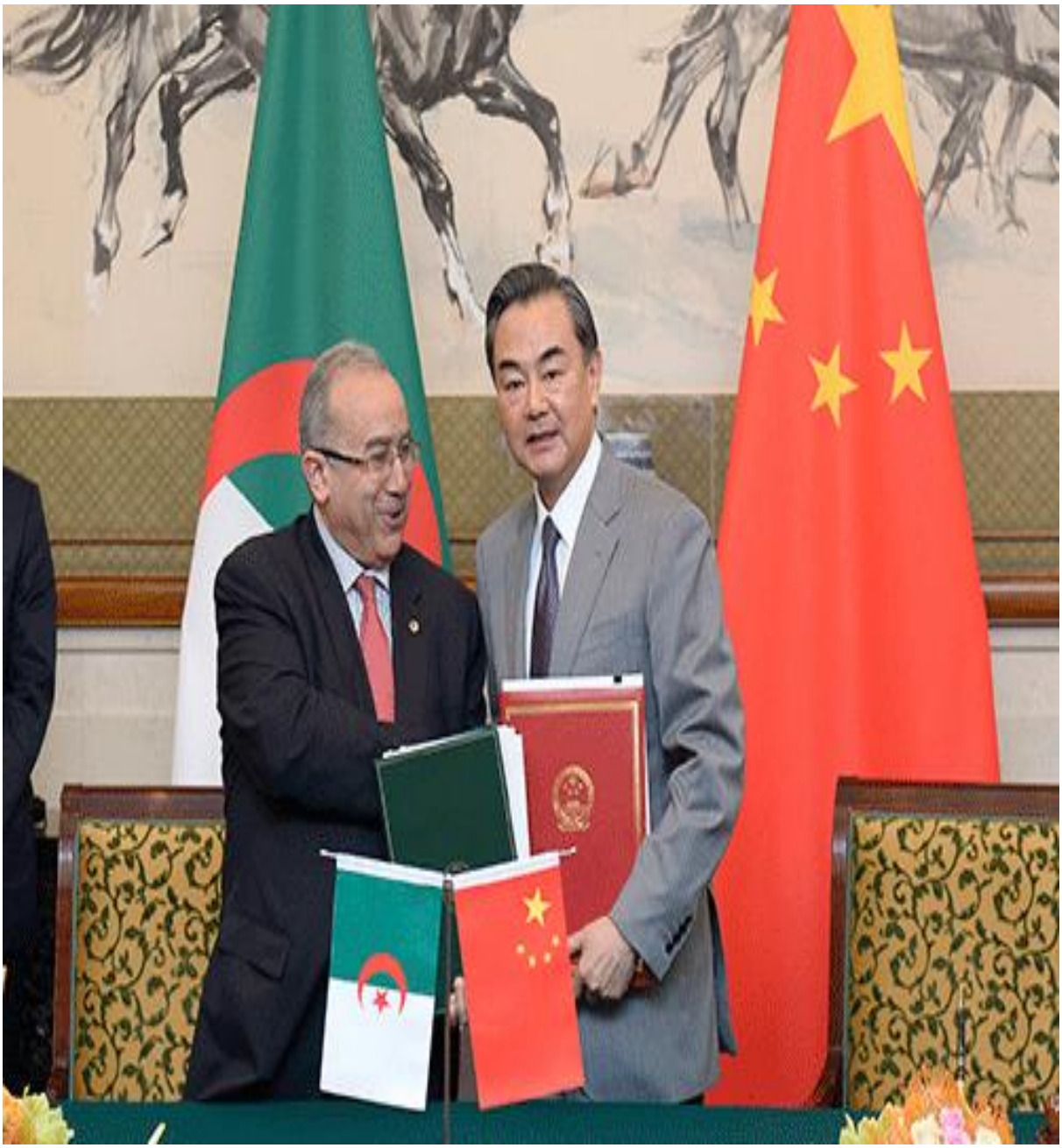

المصدر: وزارة جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق

الملحق رقم ٠٩: الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال رفقة رئيس مجلس شؤون الدولة ورئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية لي تشانغ تشون.

المرجع: لمياء ح، مرجع سابق.

الملحق رقم ١٠: فرقة طبية صينية تزور الجزائر.

المرجع: Https : // www. Youtube. Com، تمت الزيارة 2017/04/21.

الملحق رقم ١١:

دار الأوبرا

فرقة أوبرا بكين تحتفل بالذكرى الخامسة والخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر.

المرجع: فرقة أوبرا بكين تحتفل بالذكرى الخامسة والخمسين لاقامةالعلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائري، متاح على:arabic.cn tv.cn / 2013/07/10

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

١/المصادر

- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مذكرات**، ج/3، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون، 1988.

- مجلة المجاهد، العدد30، بتاريخ 10 اكتوبر 1958.

- مجلة المجاهد، العدد39، بتاريخ 20 افريل 1959.

- مجلة المصادر، العدد15، السداسي1، بتاريخ 2007.

٢/المراجع:

أولا: بالعربية

١- الكتب:

- أتربي أبو العز، حمد عبد العزيز، **نبذة عن الصين**، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

- باكير علي حسين، **ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

- دبش اسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية -1962 1654**، الجزائر: دار هومه، 2009.

- هادي محمد حسين برهم، **التنافس الصيني الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، الأردن: دار زهران،2010 .

- هو ان جانغ، **نظام الحكم في الصين – القيادة الجماعية ذات الخصائص الصينية،** ترجمة أحمد ظريف القاضي، مصر: بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، ط1، 2017.

- كريس ألدن، **الصين في افريقيا شريك أم منافس؟،** ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2009.

- لوموان فرانسواز، **الاقتصاد الصيني،** دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

- محمد بوعيشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية،** بيروت: دار الجيل، 2004.

- مسعد العبد عفاف، **دراسات في تاريخ الشرق الأقصى،** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، د/س.

- نافع ابراهيم، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين،** القاهرة: مركز الأهرام، 1999.

- سلامة غسان، **ديمقراطية من دون ديمقراطية،** بيروت: مركز دراسات وحدة العربية، 1995.

- عمار منعم، **الجزائر والتعددية المكلفة –الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

- عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)،** الجزائر: دار الارشاد للنشر والتوزيع، 2013.

- العربي اسماعيل، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب،** الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د/س.

- علي تابليت، **فرحات عباس رجل الدولة**، الجزائر: منشورات ثالة، 2009.

- الفاعوري ابراهيم، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار الحامد للنشر، 2011.

- صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الحكمة، 2009.

- قوانغ شيوي، **جغرافيا الصين**، تر، محمد أبو جراد، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987.

- بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، ط2، 1993.

- تشنغيوي تشن، **لمحة عن الثقافة في الصين**، أبوظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2014.

- ثابت أحمد، **التعددية السياسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

- غيل بايتس، **النجم الصاعد –الصين دبلوماسية أمنية جديدة**، تر، دلال أبو حيدر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

٢- دراسات غير منشورة:

- جندي سارة، **العلاقات العربية الصينية – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (3): كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2014.

- حميداني ابتسام، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الفترة 1989-2014**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر (بسكرة): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

– بو مزبر ايمان، وردة رزاق لقرع، **دور السفارة في ظل التحولات الدولية الراهنة – دراسة حالة سفارة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة): كلية العالوم السياسية، 2013.

– مكناس نريمان، **السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية الجزائر –المغرب – تونس**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015.

– ناصر نسيمة، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005–2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر (بسكرة): كلية العلوم الاقتصادية، 2014.

– بن سانية عبد الرحمان، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقليد(تلمسان): كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، 2013.

– العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة): قسم العلوم السياسية، 2011.

– عباس خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر – دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسة، 2010.

– عطية محمد، ريحان محمد، **التجربة الصينية الاقتصادية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر(غزة): كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012.

– عيساني شفيقة، **شبه القارة الهندية وبلاد الصين من خلال الرحالة والجغرافيين المسلمين الفترة ما بين القرن الثالث الى الثامن للهجري والى 14م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2009.

- عليبي مسعود، **الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2011.

- فالح منصور، الحيصه اسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا (الأردن): كلية العلوم السياسية، ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا (الأردن): كلية العلوم السياسية، 2009.

- قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذج**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر(بسكرة): كلية العلوم السياسية، 2008.

- قريقة عبد السلام، **دور الجزائر في اطار المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائرك كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004.

- بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

- غربي فوزية، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري (قسنطينة): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

٣- المجلات والدوريات:

- أيان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا**، "**مجلة دراسات عالمية**"، العدد63، 2007.

- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، "**مجلة الباحث**"، العدد2، الجزائر، 2003.

- بداش بوبكر، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسة، "مجلة رؤية استكشافية واحصائية"**، العدد22، القاهرة، 2014.

- بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، "مجلة الباحث"**، العدد11، الجزائر، ، الجزائر، 2012.

- حاروش نور الدين، **استراتيجية ادارة المياه في الجزائر، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، العدد7، الجزائر، جوان 2012.

- حكيمي توفيق، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، "مجلة المفكر"**، العدد11، الجزائر، 2012.

- حمشي محمد، ربيعي سامية، **ستون سنة من العلاقات الصينية – الجزائرية، "المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية"**، العدد1، المجلد2، مصر، جانفي 2013.

- بو حفص حاكمي، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"**، العدد7، 2001.

- كواش خالد، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"**، العدد1، الجزائر، ، الجزائر، 2004.

- بن عنتر عبد النور، **اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، " المستقبل العربي"**، العدد273، بيروت، 2001.

- روابنية كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، "مجلة العلوم الانسانية"**، العدد11، بسكرة، 2007.

- شفيقة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان أنموذج، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، العدد11، جانفي 2014.

- التزاني خالد، **الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا الدوافع والرهانات، "مجلة المستقبل العربي"**، العدد436، جوان ، جوان 2015.

- خنوش محمد، **الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، "مجلة المفكر"**، العدد10، بسكرة، د/س.

٤- الموسوعات:

- أحمد مصطفى أحمد، ابراهيم عثمان حسام الدين، **الموسوعة الجغرافية (الدول-الولايات-المقاطعات)**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

- الجابري محمد، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.

- أبو حجر آمنة، **موسوعة المدن الاسلامية**، قسنطينة: دار بصمات، 2015.

- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

_____، **موسوعة السياسة**، ج3، لبنان: المؤسسة العربية للدراست والنشر، 2001.

- محمود محمد موسى، **موسوعة الوطن العربي**، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2008.

- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية القارات-المناطق-الدول-البلدان-المدن**، ج11، لبنان: الهيئة العامة للكتب، 1998.

٥- الأطالس:

- لعروق محمد الهادي، بوريمة سميرة، **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر: دار الهدى للنشر، د/س.

- قطش الهادي، **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا-بشريا-اقتصاديا-سياسيا)**، الجزائر: دار الهدى للنشر، 2010.

- أبو خليل شوقي، **أطلس دول العالم الاسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2003.

٦- الملتقيات:

- عماري عمار، فالي نبيلة، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف: كلية الاقتصاد، 2009.

- عروب رتيبة، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني بعنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، د/س.

- فؤاد علي عبد الرحمان، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، اجتماع خبراء حول احصاءات الطاقة واعداد ميزان الطاقة، بيروت: بيت الأمم المتحدة، 2012.

- فريجة محمد هشام، **الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الادارة**، ملتقى ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 (قالمة)، ديسمبر 2015.

- مسعود ضاهر، **مستقبل التعاون الثقافي والسياحي والاعلامي بين الدول العربية والصين**، القاهرة: ندوة طريق الحرير، 30-29 جوان 2015.

٧- المعاجم:

-أبو فاخر آمنة، **المعجم الجغرافي**، الأردن: دار أسامة، 2009.

٨- المواقع الكترونية:

- بوشامة ليديا: **جغرافية الجزائر و المغرب العربي** ، متاح على: http://www.4shared-com/get/gmlhj1-p/-1htm.، بتاريخ 2010/10/02.

- مدونة العمران في الجزائر، **تضاريس الجزائر**، متاح على: digiurbs.blogspot.com/2012/11/blog-bodt-30.htm/، بتاريخ 2012/11.

- الاذاعة الجزائرية، متاح على: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150328/35133.htm

- موسوعة الجزيرة، متاح على: www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/18،

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على: www.andi.dz/index-php/an/connaitre-l-algerie/ressources

- رئاسة الجمهورية، متاح على: www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm

- معلومات عامة حول الصين، متاح على:

arabic.china.org.cn/a.changshi/idex-hlm

- معلومات عامة عن الصين، متاح على:

cn.moe.gov.sa/ar/studyaboard/about country/ pages/ Generalife. Aspx

- اذاعة الصين الدولية، متاح على:

arabic.cri.cn/881/2010/07/16/41s131864.htm، بتاريخ 2010/07/16.

- صحيفة الشعب اليومية أونلاين،_متاح على:

arabic.people.com.cn/31664/7052247.html

- هدير الأنور، **الصين كم يبلغ عدد السكان في الصين،** متاح على:

www.almrsal.com/post/377658، بتاريخ 2016/09/01.

- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة، **تطور الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا،** متاح على: www.bolitics.dz.com، بتاريخ 2015/03/01.

- البنك الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي،** متاح على:

data.albankaldawli.org/country/china، بتاريخ أفريل2015.

-موسوعة العلوم الاقتصادية، **الاقتصاد الصيني،** متاح على:

https://economymagazine.wordpress.com بتاريخ 2014/12/23.

- مجلة الصين اليوم، متاح على: www.chinatoday.com.cn/arabic

- نبذة عن حياة ما وتسي تونغ ، متاح

على:-www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091005-chairman-(mao-tc2.shtml

- مركز دراسات الصين وآسيا، **العلاقات السياسية والإقتصادية بين الصين والدول العربية،** متاح على http://chinaasia-rc.org/index.php?=2009

- يحي أبو زكريا، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة،** متاح على: http://www.acarbooks.com، ص 12

- منتدى التعاون الصيني العربي، **معلومات أساسية على العلاقات الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي،** متاح على: www.cascf.org/ara/dwjbzjhy/t933427.htm، بتاريخ 2012/05/20.

- موقع المعرفة، **مجموعة 77**، متاح على: www.marefa.org/index.php/77/، تمت الزيارة 2017/04/16.

- طارق عبد الحميد، "**شوان لاي" يبوح لناصر ب "سر الصين الأكبر**"، متاح على: hadarat.ahram.org.eg/articles/260116، بتاريخ 2017/01/26.

- لي رونغ جيان، **تاريخ العلاقات الصينية العربية..حاضرها ومستقبلها،** المركز العربي للمعلومات، متاح على: www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm، بتاريخ 2005/12/28.

- مسعود ضاهر، **الصين والتمسك بمقولات دينغ الاصلاحية،** متاح على: www.albaxan.ae/opinions/articles، بتاريخ 2014/09/03.

- هشام بشير، **الحزب الشيوعي والاصلاح السياسي في الصين،** المركز الديمقراطي العربي، متاح على: demceratica.de/?p=34154، بتاريخ 2016/07/17.

- صالح ياسر، **بعض ملامح الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجديدة في الصين**، متاح على: www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/8213 2013-12-04-21-17-02، بتاريخ 2013/12/04.

- هشام يحي، **الصين والراية الاشتراكية العظيمة**، متاح على: anbaronline.com/?=266960، بتاريخ ، 2014/10/20.

- هان تشن فنغ، **الخصائص الصينية للطريق الصيني، "صحيفة قوانغمينغ اليومية"**، متاح على: abtheorychina.org/xsqy-2477/201411/t2014118-314698.shttml، بتاريخ 2014/11/18.

- وكالة الأنباء الصين الجديدة، متاح على: arabic.china.com/caexchanges/interview/2925/20141128/218752.html، بتاريخ ، 2014/11/28.

- مركز الجزيرة للدراسات، متاح على: Studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/4/20144291148332989l6.html

- بيترو كس، جي هاي شين، **النفوذ الصيني في افريقيا...تهديد كبير لمصالح واشنطن**، متاح على: marebpress.net/article.php?id=897، بتاريخ 2006/12/28

-dictionnaire.sensageny.leparisien.fr ، تمت الزيارة 2017/04/16)

- موسوعة السياسة والاستراتيجية، **تطور الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا**،قسم الدراسات الافريقية، متاح على: www.Politics-dz.com/threads/ttu-alastratigi-alsini-algdid-93 ، بتاريخ 2015/03/01.

- بوابة المواطن: **الجزائر تعتزم تنويع شركائها الأجانب من أجل انجاز برنامجها في مجال الاسكان**، متاح على: www.lmouwatin.dz-2011 ، تاريخ الزيارة: 2017/01/29.

- صحيفة الجديد العربي، متاح على:
https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy
-صحيفة جزايرس، متاح على: www.djazairess.com/elyawn/3779
- جريدة النهار أون لاين، متاح على:
https://www.ennaharonline.com/ar/national/280377
- صحيفة الأخبار، متاح على:
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006/11/07/content-342907.htm
- لمياء ح، التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين يبلغ 25 مليار دولار خلال المرحلة المقبلة، متاح على: www.al-fadjr.com/ar/index-php?news=304140، بتاريخ 2015/05/04.
- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، متاح على: www.fm prc.gov.cn/ara/zxxx/t1260449.shtml
- سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا، متاح على: Ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm
- صحيفة المساء، متاح على: www.el-massa.com/dz/component/k2/15465.html

- جمعية الصداقة الجزائرية الصينية، متاح على: archfa.org/index.php/2016-03-14-12-03-37/109-2016-03-28-11-07-10/222-2016، بتاريخ 2016/07/20
- صحيفة المسار، متاح على: elmassar-ar.com/ara/permalink/43676.html
- صحيفة الحوار المتمدن، متاح على:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284882
- جريدة الخبر، متاح على: www.elkhabar.com/press/article/60566

– اسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية –دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، متاح على: www.ech-chaab.com/ar/، بتاريخ 2016/12/05.

– عبد الاله جمال، الصين: مستعدون لمساعدة الجزائر بمليارات الدولارات، متاح على: www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com-k2&view=item&id=72، تمت الزيارة: 2017/03/31.

– دالية غانم يزبك، لينا بن عبد الله، حسنت الجزائر وبيجينغ علاقاتهما الاقتصادية لكن لاشك أنه بامكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على: carnegie-mec.org/diwan/66211، بتاريخ 2016/11/21.

– ايهاب شوقي، ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ؟، شبكة الأخبار العربية، متاح على: www.anntv.tv/new/showsubject-aspx?id=87693، تمت الزيارة 2017/04/03.

– وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على: ar.aps.dz/breves-sante-science-technologie/9200

– وزارة الثقافة، الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع البلاد الأجنبية، متاح على: https://www.m.culture.gov.dz/mc2/ar/coop-bilat.php، تمت الزيارة 2017/04/11.

– نوال الهواري، العلاقات الصينية –الجزائرية مميزة وتاريخية ودار الأوبرا تخليد لها، متاح على: elmihwar.com/ar/index-php/8724/، بتاريخ 2014/09/13

– حداد بلال، التوجه الجزائري شرقا نحو الصين، القدس العربي، متاح على: www.alquds.co.uk، بتاريخ 2013/09/19.

– عبد الرحمان الشعيري، منظور العلاقات الاقتصادية الصينية– المغاربية، متاح على: https://groups.google.com، بتاريخ 2010/10/24.

– سفارة فرنسا في الجزائر، متاح على: www.ambafrane.dz.org

– حزب جبهة التحرير الوطني، الحرب الاقتصادية الصينو– فرنسية تشتعل حول الجزائر، متاح على: www.pFln.org.dz، بتاريخ 2014/06/14.

– صحيفة العرب، افريقيا مفصل " مزمن " في الصراع الاوربي الاميريكي الصيني، العدد 9518، 2014/04/04، ص 6، متاح على: alarab.co.uk، تمت الزيارة 2017/03/15.

– جينغ مين، هل الأزمة المالية تحول الصين الى قوة عظمى؟، "مجلة الناتو" ، متاح على: www.nato.int/docu/review/2009/Financialcrisis/Financial-Crisis-china/AR/index.ht، تمت الزيارة 2017/04/15

– عادل حسن محمد أحمد، مستقبل العلاقات الصينية –الافريقية، مركز العلاقات الدولية، متاح على: www.grcsudan.org/articles-reports/1021-africa-china-relotions، تمت الزيارة 2017/04/12.

– ساسة بوست، هل سيدفع التقشف الجزائر الى العودة للاستدانة؟، متاح على: https://www.sasapost.com/CrisaLgeria/، بتاريخ 2015/10/24

– ادريس جباري، الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، متاح على: Carnegieendowment.org/Sada/64722، بتاريخ ، بتاريخ 2016/09/28.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1–En Français :

1-Ahmed Benbitour**, lAlgérie au Troisiéme Millénaire- Defis et Potentialités,** Algérie: édition SARI NOOR,1998,p 76

2 -Albert Fishlowl Et Autres, **le conomie Mondiale Pauvres et pays Riches**,Paris(Françe): Paris Economica,1981, p 234

3-Azeddine Saidane**,la lgérie le Défitli bérale, "Jeune Afriquue"**,N=2032 Du 21 Au 27 Décembre,1999,p 54

4-Bichar.a**, le grande Magreb et leurope enjeux et perspectives**, paris: éditions publc sud, 1992,p 20

5-Lahouaei Addi, **Dynamique et Contradiction du Système Politique Algerien Revue Algerienne Des Sciences Juridique et Politique,"AlgerOpuvol:xxxi"**, N= 2, Juin 1988, p 504

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ–ز
الفصل الاول: معطيات عامة حول الدراسة	
المبحث الاول: معطيات عامة حول الجزائر	١١
المطلب الأول: الموقع الجو سياسي	١١
المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية	١٤
المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي	٢٣
المبحث الثاني: معطيات عامة حول الصين	٢٧
المطلب الأول: الموقع الجو سياسي	٢٧
المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية و البشرية والاقتصادي	٢٩
المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي	٣٨
الفصل الثاني: محددات العلاقات الجزائرية الصيني	
المبحث الأول: المحددات التاريخية	٤٤
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية أثناء الثورة التحريرية	٤٤
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية بعد الاستقلال ١٩٦٢–١٩٩٠	48
المبحث الثاني: المحددات السياسية و الاقتصادية بعد ١٩٩٠	53
المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الصين والجزائر	53
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الصين والجزائر	63
الفصل الثالث : واقع و تحديات العلاقات الجزائرية الصينية	
المبحث الأول : مجالات التعاون بين البلدين	٧٨
المطلب الأول: قطاع الطاقة والمحروقات	٧٨
المطلب الثاني: التنمية	٨٤
المطلب الثالث: المجال الاجتماعي والثقافي	٩٣
المبحث الثاني: معوقات العلاقات الجزائرية الصينية	٩٩
المطلب الأول: التنافس الأمريكي	٩٩

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي	**١٠٤**
المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية	**١٠٩**
الخاتمة	**١١٦**
الملاحق	**١٢١**
قائمة المصادر والمراجع	**١٣٤**